مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٧٢٦**

الأربعاء، ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٣، الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيد تراوري	(غينيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	اسبانيا	السيد أرياس
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد أكرم
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
	شيلي	السيد فالديس
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	الكاميرون	السيد بلنغا – إبوتو
	المكسيك	السيد بوخاليتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيريمي غرينستوك
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

رسالة مؤرخة ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة (S/2003/362)

رسالة مؤرخة ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة (S/2003/363)

03-29518 (A)
0329518

افتتحت الجلسة الساعة ٢٥/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة بين العراق والكويت

رسالة مؤرخة ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة (S/2003/362)

رسالة مؤرخة ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة (S/2003/363)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين وأستراليا وألبانيا وإندونيسيا وأوروغواي وأوزبكستان وأوغندا وإيران (جمهورية — الإسلامية) وأيسلندا والبرازيل وبولندا وبيلاروس وتايلند وتركيا وتونس وجامايكا والجزائر وجزر مارشال والجماهيرية العربية الليبية وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية كوريا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجنوب أفريقيا وجورجيا والسلفادور وسنغافورة والسودان وسويسرا والعراق وغواتيمالا وفنزويلا وفييت نام وكندا وكوبا وكولومبيا والكويت ولاتفيا ولبنان وليتوانيا وليختنشتاين وماليزيا ومصر والمغرب ومنغوليا وموريشيوس والنرويج ونيكاراغوا ونيوزيلندا والهند وهندوراس واليابان واليمن واليونان يطلبون فيها توجيه دعوة إليهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد الدوري (العراق) والسيد مهد عيسى مقعدين على طاولة المجلس؛ وشغل السيد ليستري (الأرجنتين)، والسيد داوث (أستراليا) والسيد نيشو (ألبانيا) والسيد هدايات (إندونيسيا) والسيد باوليو (أوروغواي) والسيد وحيدوف (أوزبكستان) والسيد سمكولا كوانوكا (أوغندا) والسيد ظريف (جمهورية إيران الإسلامية) والسيد إنغلفسون (أيسلندا) والسيد موتا ساردنبرغ (البرازيل) والسيد ستانزيك (بولندا) والسيد إفانو (بيلاروس) والسيد كاسمسارن (تايلند) والسيد جنكيزر (تركيا) والسيد الحشاني (تونس) والسيد نيل (جامايكا) والسيد بعلي (الجزائر) والسيد كبيل (جزر مارشال) والسيد عون (الجماهيرية العربية الليبية) والسيدة مولامولا (جمهورية تنزانيا المتحدة) والسيد صن جون - ينغ (جمهورية كوريا) والسيد كتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) والسيد كريم (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) والسيد كومالو (جنوب أفريقيا) والسيد آدمية (جورجيا) والسيد لاغوس بيزاتي (السلفادور) والسيد محبوباني (سنغافورة) والسيد عروة (السودان) والسيد ستايلن (سويسرا) والسيد روزنثال (غواتيمالا) والسيد ألكلاي (فنزويلا) والسيد نغوين ثانه شاو (فييت نام) والسيد هاينبيكر (كندا) والسيد رودريغيس باريا (كوبا) والسيد خيرالدو (كولومبيا) والسيد أبو الحسن (الكويت) والسيد بيغرمانيس (لاتفيا) والسيد دياب (لبنان) والسيد سركنيس (ليتوانيا) والسيد فنفاسر (ليختنشتاين) والسيد أبو الغيط (مصر) والسيد بنونة (المغرب) والسيد باطر (منغوليا) والسيد كونجول

(موريشيوس) والسيد كولبي (النرويج) والسيد سفياسوموزا (نيكاراغوا) والسيد مكاي (نيوزيلندا) والسيد نمبيار (الهند) والسيد أكوستا بنيّا (هندوراس) والسيد هرغوتشي (اليابان) والسيد الساعدي (اليمن) والسيد فاسلاكيس (اليونان) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل الجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، وفيما يلي نصها:

"استنادا إلى المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، يشرفني أن أطلب توجيه دعوة إلى سعادة السيد يحيى المحمصاني، المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، للاشتراك في مناقشة البند الذي يناقشه المجلس عن العراق، التي ستبدأ يوم ٢٦ آذار/ مارس ٢٠٠٣".

ستصدر هذه الرسالة كوثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/2003/370.

وإذا لم أسمع اعتراضا سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، إلى السيد يحيى المحمصاني.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أدعو المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، السيد يحيى المحمصاني، إلى شغل المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس استجابة للطلبين الواردين في رسالة مؤرخة ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٣ موجهة من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة، صدرت تحت الرمز S/2003/362، ورسالة مؤرخة ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٣ موجهة من الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة، صدرت تحت الرمز S/2003/363.

أرحب بحضور الأمين العام، معالي السيد كوفي عنان، هذا الاجتماع، وأدعوه إلى الإدلاء ببيانه.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): قبل أسبوع بالضبط تشرفت بمخاطبة هذا المجلس. وطوال هذا الأسبوع ما فتئت أنظارنا جميعا، ساعة فساعة، مسلطة على شاشات تلفزيوناتنا تشهد الوطأة المروعة للأسلحة الحديثة تنزل بالعراق وبشعبه.

إننا لا ننعي الموتى فحسب. بل يجب علينا أن نتلهف على الأحياء أيضا، وبخاصة على الأطفال. ولا يمكننا إلا أن نتخيل آثار الجراح الجسدية والنفسية التي سترافقهم ربما طيلة حياتهم.

يجب علينا جميعا أن نشعر بالأسف لأن جهودنا المكثفة للتوصل إلى حل سلمي، من خلال المجلس، لم تتكلل بالنجاح.

وسيتساءل العديد من الناس لما لم تغتنم الحكومة العراقية تماما الفرصة الأخيرة التي منحها المجلس وذلك بالتعاون النشط والصادق - من حيث الجوهر وكذلك الإجراءات مع المفتشين الذين أوفدهم المجلس لضمان نزع أسلحة التدمير الشامل التي يملكها العراق. ولكن سيتساءل العديدون في جميع أرجاء العالم في الوقت نفسه عما إذا كان مشروعا لبعض الدول الأعضاء القيام بهذا العمل المشؤوم الآن - وهو عمل له عواقب بعيدة الأثر تتجاوز الأبعاد العسكرية المباشرة - قبل التوصل أولا، إلى قرار جماعي يتخذه هذا المجلس.

إن عدم تمكن المجلس من الاتفاق في وقت سابق جماعيا على مسار عمله يلقي عليه اليوم عبئا أكبر.

وعلى المجلس الذي يدرج العراق في جدول أعماله منذ ١٢ عاما طوال أن يعود مجددا إلى الأخذ بوحدة الهدف. ونحن جميعا نريد أن نشهد نهاية لهذه الحرب في أسرع وقت ممكن. ولكن، من الضروري فيما تمضي الحرب بذل كل ما هو مستطاع لحماية المدنيين فضلا عن الجرحى وأسرى الحرب من كلا الجانبين وتقديم الإعانة للضحايا.

وهذا العهد ملزم لجميع المتحاربين فاتفاقيات جنيف وسائر الصكوك الأخرى المتعلقة بالقانون الإنساني الدولي يجب احترامها بحذافيرها. وأذكّر خاصة بأحكام اتفاقية جنيف التي تنص على أن الذين يمارسون السيطرة الفعلية على أي رقعة من الأرض مسؤولون عن تلبية الاحتياجات الإنسانية لسكانها. وان المطلوب منهم الإبقاء على الحوار والتعاون مع المنظمات الدولية المشاركة في تقديم الإغاثة الإنسانية. وعلى كل من الجانبين ألا يعرقلا أعمال الإغاثة هذه.

لقد استرعيت انتباه المجلس في الأسبوع الماضي إلى المعاناة الأليمة التي يعيشها الشعب العراقي، حتى قبل ارتكاب الأعمال العدوانية هذه، والى مدى اعتماده على برنامج النفط مقابل الغذاء في ما يختص بالإمدادات الطبية وتوزيع الأغذية بموجب ذلك البرنامج.

إن البرنامج قد توقف الآن، وهناك ما قيمته ٢,٤ بليون دولار من الإمدادات جاهزة للتوزيع ومعظمها من المواد الغذائية. وسيتعين على المجلس أن يبت في تعديلات البرنامج كيما تصل تلك الإمدادات إلى الشعب العراقي في ظل الظروف الراهنة، وفي كفالة استمرار توفير الأغذية والأدوية والسلع الضرورية الأخرى والإمدادات التي ستساعد في البقاء على قيد الحياة. وإنني على علم بأنه تبذل جهود متضافرة للتوصل إلى اتفاق ويحدوني الأمل في أن تتكلل هذه الجهود بالنجاح قريبا.

بيد أن الصراع يتسبب الآن أيضا في نشوء احتياجات إنسانية جديدة لا يتوقع أن يشملها برنامج النفط مقابل الغذاء. ولا نعلم مع ذلك عدد الأشخاص، الذين سيصابون بجروح أو عدد الأشخاص الذين سيشردون من ديارهم أو عدد الناس الذين سيحرمون من الغذاء والماء ومرافق الصرف الصحي والخدمات الضرورية الأخرى. ولكننا نخشى أن يكون العدد كبيرا.

وقد قلت إن المسؤولية الرئيسية عن تلبية هذه الاحتياجات إنما تقع على عاتق المتحاربين الذين يمارسون السيطرة الفعلية على أي رقعة من الأرض، بيد أن وكالات الأمم المتحدة الإنسانية تقف على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة، فهي تعمل حقا بنشاط للقيام بذلك. ورغم أن موظفيها الدوليين تعين سحبهم مؤقتا من العراق لكن لدى معظمها موظفين محليين يعملون الآن ويقدمون إلى مواطنيهم ما تيسر من إعانات محدودة. فهؤلاء العراقيون الشجعان والمتفانون يستحقون عظيم احترامنا .

وأخشى أن يكون مكلفا جدا الجهد الإنساني المطلوب بذله في الأسابيع والأشهر المقبلة. ونحن على وشك توجيه ''نداء سريع'' إلى المانحين. وأحث الدول الأعضاء على الاستجابة بسرعة وسخاء لهذا النداء، وعلى ألا يفعلوا ذلك على حساب ضحايا حالات طارئة أخرى في أنحاء أُخَر من العالم ، تلقى اهتماما أقل ، ولكنها حالات ليست أقل شدة على الذين وقعوا ضحايا لتلك الحالات.

وتقع على عاتق هذا المجلس مسؤوليات جسام أخرى تتعلق بهذه الأزمة، إذ يتعين عليه أن يبت في أساليب تلبية الاحتياجات العديدة للشعب العراقي أيا كانت نتيجة الحرب، وفيما هو مطلوب من الأمم المتحدة نفسها أن تفعلها. وإننا بحاجة إلى تفويض من مجلس الأمن بشأن أي شيء يتجاوز الإغاثة الإنسانية.

وغني عن القول إن مسؤوليات المجلس تتخطى العراق أيضا. فهناك أيضا صراعات عديدة أخرى تحتاج إلى اهتمامه العاجل - ليس أقلها الصراع الذي يلهب المشاعر في جميع أرجاء الشرق الأوسط ويؤثر على مواقف العديد من الناس حيال المسألة العراقية . وأعني بطبيعة الحال الصراع المأساوي الدائر بين الإسرائيليين والفلسطينيين. فالرؤية النبيلة المتمثلة في قيام دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمان وهو ما دعا إليه المجلس قبل عام واحد فقط ما زالت بعيدة المنال.

وفي الأشهر القليلة الماضية أظهرت شعوب العالم ما تتوقعه من الأمم المتحدة ومجلس الأمن بصورة خاصة. والكثير من هذه الشعوب تشعر الآن بخيبة أمل مريرة. فإيمانها بالأمم المتحدة لا يمكن استعادته إلا إذا تمكن المجلس من تحديد أهداف معينة ومن العمل على تحقيقها بصورة بناءة. وإنني لأناشد الأعضاء الخمسة الدائمين على وجه الخصوص، أن يظهروا حسن القيادة ببذل جهود متضافرة للتغلب على خلافاهم.

ومن جهتي أشدد على مبدأين توجيهيين أعتقد ألا خلاف عليهما، وينبغي أن ترتكز عليهما جميع جهودكم أو قراراتكم المتعلقة بالعراق في المستقبل. المبدأ الأول هو احترام سيادة العراق وسلامته الإقليمية واستقلاله. والمبدأ الثاني الذي ينبثق منطقيا من الأول هو احترام حق الشعب العراقي في تقرير مستقبله السياسي والسيطرة على موارده الطبيعية.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالقول إننا نعيش فترة تشهد انقسامات عميقة، وهي انقسامات إن لم تُرئب فإنه قد ينشأ عنها عواقب وخيمة على النظام الدولي والعلاقات بين الدول. وفي وسعكم من خلال مداخلاتكم في هذه المناقشة بعد ظهر هذا اليوم أن تعمقوا تلك الانقسامات أو أن تبدأوا برئبها. وأناشدكم مجددا أن تختاروا المسار الثاني وأن تتحدوا مجددا في عزم جديد لترسيخ مبادئ الميثاق. وهذا أمر ضروري إن أراد مجلس الأمن أن يسترجع دوره الحق الذي أناطه به الميثاق بوصفه الهيئة التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

وأنا من جهتي لعلى استعداد للعمل مع مجلس الأمن بشأن هذه الأزمة وغيرها وللمساعدة في أية طريقة مجدية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه أعضاء المجلس، أود أن أذكِّر جميع المتكلمين بضرورة أن تقتصر مدة بياناهم على خمس دقائق. وأشدد على هذه المسألة حتى يستطيع المجلس أن يؤدي عمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تعمم نصوصها المكتوبة وتوزع الصيغ المختصرة في هذه القاعة.

وكتدبير آخر لاستخدام وقتنا بشكل أفضل والسماح لأكبر عدد ممكن من الوفود بالتكلم، لن أدعو كل متكلم بمفرده إلى الجلوس على طاولة المجلس، أو إلى العودة إلى المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس، فعندما يتكلم أحد المتكلمين فإن موظف المؤتمرات سيوجه المتكلم التالي على القائمة إلى الجلوس على طاولة المجلس.

أشكر أعضاء المجلس على تفهمهم وتعاوهم.

المتكلم الأول المدرج اسمه في قائمتي ممثل العراق. أدعوه الآن إلى الإدلاء ببيانه.

السيد الدوري (العراق): يتعرض العراق العضو المؤسس في الأمم المتحدة لعدوان عسكري أمريكي بريطاني بربري إجرامي غاشم يقتل الأطفال والنساء والشيوخ والشجر ويدمر حياة ومستقبل شعب العراق، شعب الحضارة شعب سومر وبابل وأكاد.

بعد أن حاولوا قتله بسلاح سموه الحصار، الذي طال أكثر من ثلاثة عشر عاما، تم خلاله تدمير جيل كامل من الأطفال والشباب. والعزاء هنا لكم جميعا أعضاء المجتمع الدولي بأسره، لكم المحبين للسلام والأمن في العالم.

لقد بدأ العدوان العسكري الأمريكي البريطاني الواسع على العراق فجر اليوم الموافق ٢٠ آذار/مارس، وأعلن الرئيس الأمريكي بوش آنذاك أن هدف هذا العدوان هو احتلال العراق وتغيير نظامه السياسي. كما سبق أن أعلن وزير خارجيته كولن باول أن هدف العدوان هو تغيير الخارطة السياسية لمنطقة الشرق الأوسط لضمان مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل. إن ذلك يمثل انتهاكا فاضحا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وتحديا للمجتمع الدولي وخروجا على الشرعية الدولية.

لقد استهدف العدوان الغادر من بين ما استهدف حتى الآن المنشآت المدنية، والبنى التحتية للاقتصاد، ودور السكن، والمدارس، والمستشفيات، والجوامع، والكنائس في مدن العراق وقراه، مما أدى إلى سقوط آلاف الضحايا من ضمنهم الأطفال والنساء والشيوخ. ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر تدمير مشاريع الماء والكهرباء في مدينة البصرة، الأمر الذي سيؤدي إلى كارثة صحية وجريمة إبادة حقيقية، وقصف الجامعة المستنصرية في بغداد واليوم قد تم قصف سوق شعبي في مدينة بغداد.

ولقد قام الغزاة المعتدون الأمريكيون والبريطانيون خلال اليومين الموافقين ٢٠ و ٢١ من هذا الشهر فقط بإلقاء أكثر من ألفي صاروخ موجه بعيد المدى. ونفذوا أكثر من ألف غارة جوية يوميا على جميع مدن وقرى العراق، استخدموا فيها القنابل العنقودية والأسلحة المحرمة الجديدة التي طالما تشدقوا بها بهدف إرهاب العراق.

ومن المعروف أن القوات الأمريكية والبريطانية قد اخترقت المنطقة المتروعة السلاح بين العراق والكويت بعد أن قامت الأمانة العامة للأمم المتحدة بسحب قوات بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت وذلك في انتهاك واضح لقرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) الذي نص على حرمة الحدود بين العراق والكويت، وأن على مجلس الأمن أن يتخذ الإجراءات اللازمة لضمان عدم خرق هذه الحدود.

كما قامت الولايات المتحدة وبريطانيا بإنزال قواتهما في مناطق جنوبي وغربي العراق لتنطلق في اتجاه قراه ومدنه. إلا أن قوات الجيش العراقي والتشكيلات المدنية المسلحة من أبناء العراق العظيم تخوض معارك عنيفة مشرفة ضد هذا العدوان الغاشم وتتصدى له بملاحم بطولية.

لقد قال المعتدون الغزاة إن الهدف من عدوانهم هو نزع سلاح العراق بينما يعلم العالم أجمع أن التحقق من تنفيذ العراق لالتزاماته بنزع السلاح قد أوكل ليس إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، بل إلى الأمم المتحدة نفسها من خلال لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن هاتين المنظمتين ذكرتا في تقريرهما إلى مجلس الأمن بتاريخ ٧ آذار/مارس أن أعمال التفتيش التي قامتا بها خلال ثلاثة أشهر ونصف لم تجد دلائل على تناقض إعلانات العراق ولا دلائل على وجود أنشطة أو سلع محظورة في العراق. إلا أن العالم أجمع يعلم اليوم ويعرف أن الهدف الحقيقي للغزو والعدوان هو احتلال العراق وإعادة استعماره والسيطرة على ثرواته النفطية.

إن المجتمع الدولي يعرف جيدا أنه لا يوجد تخويل من مجلس الأمن باستخدام القوة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. وإن القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) لم يسمح بذلك مطلقا. إن بريطانيا وأمريكا أكدتا عند اتخاذ هذا

القرار أنه لا يتضمن أجندة خفية ولا تخويلا آليا باستخدام القوة. وبالرغم من معارضة أغلبية المجلس الساحقة للحرب، وبالرغم من تعاون العراق مع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش باعتراف رئيسها، شنت هاتان الدولتان حربهما العدوانية المجرمة هذه.

إن الغزو العسكري الأنغلو - ساكسوني الواسع النطاق، والحرب العدوانية ضد جمهورية العراق يشكلان خرقا ماديا فاضحا للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة وبالذات الفقرة الرابعة من المادة الثانية من الميثاق، والفقرة السابعة من المادة الثانية كذلك. كما أنه خرق مادي لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالعراق، التي أكدت جميعها دون استثناء على التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة باحترام سيادة العراق واستقلاله السياسي ووحدة أراضيه.

إن هذه الحرب العدوانية الاستعمارية الأنغلو - أمريكية هي تحد سافر لإرادة المجتمع الدولي ومنظماته التي عبرت عن رفضها المطلق للاستخدام المنفرد للقوة وتمسكها بالآليات الدولية والتشديد على الدور المركزي للأمم المتحدة في حفظ السلام والأمن الدوليين وقمع أعمال العدوان.

إن هذا العدوان العسكري الاستعماري البربري على العراق يمثل انتهاكا خطيرا للسلم والأمن الدولي والإقليمي. وأن الأمم المتحدة ومجلس الأمن هذا خاصة مطالبان بإدانة هذا الغزو والعدوان، والعمل على وقفه فورا دون قيد أو شرط، ومطالبة المعتدين الأمريكيين والبريطانيين وغيرهم بسحب قواهم المعتدية فورا خارج حدود جمهورية العراق، وتحميل هؤلاء المسؤولية الكاملة عن هذا العدوان بموجب القانون الدولي وفرض احترام قرارات مجلس الأمن وتنفيذها ومنها ما يتعلق برفع الحصار الجائر عن العراق.

إننا في الوقت الذي نشكر جميع الدول والشعوب والشخصيات التي تنادت للسلام وإبعاد شبح الحرب ما زلنا نأمل في أن يتمكن المجتمع الدولي من أن يفرض إرادته على هؤلاء الخارجين على القانون الدولي في حل سلمي يجنب العالم التداعيات الناجمة عن هذا العدوان ويمنع دخوله في حقبة استعمار جديد نتوقعها وبدأت تظهر ملامحها من خلال سيطرة قوة واحدة على مقدرات العالم وأخرى تابعة لها، الأمر الذي يعني انهيار الأمم المتحدة والنظام الدولي القائم.

سيدي الرئيس، اسمحوا لي قبل أن أنهي كلمتي أن أشير إلى أن المجلس الموقر قد انهمك خلال هذه الأيام، أي خلال فترة العدوان، في موضوع الجانب الإنساني بدلا من العدوان نفسه. أليس غريبا أن تتم مناقشة الموضوع الإنساني، بالرغم من أهميته، قبل مناقشة الحرب والعدوان باعتبارهما السبب الأساسي في بروز الحاجة إلى مناقشة الجانب الإنساني؟ ألا يجب على المجلس أن يهتم، أولا وقبل كل شيء، بوقف الحرب العدوانية والاهتمام بحياة أرواح الشعب العراقي الذي يتعرض للتدمير والقتل اليومي في هجوم وحشي بربري لا يمكن السكوت عنه؟ أليس في مناقشة هذا الموضوع محاولة لوضع العربة قبل الحصان وإلهاء المجلس عن دوره الأساسي في حفظ الأمن والسلم الدوليين؟

من أوقف برنامج النفط مقابل الغذاء؟ ومن سحب المفتشين من العراق؟ ومن سحب المراقبين من العراق؟ أليس هذا بموافقة المجلس ومباركته؟ كيف يمكن للمجلس أن يسمح لنفسه بأن يُستغل - أؤكد أن يُستغل - في أمر لم تتمكن الولايات المتحدة وبريطانيا في استحصال قرار بشأنه، وهو خلق شرعية للعدوان.

نتمنى أن يتمكن المجلس من الوقوف بوجه هذه الحيّل البريطانية أصلا الأمريكية تطبيقا، التي لا يمكن أن تنطلي إلا على أولئك الذين انصاعوا لأوامر الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على عمى من أمرهم.

السيد مهد عيسى (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): نظرا لأن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في المجلس بصفتي رئيس المكتب التنسيقي لحركة عدم الانحياز، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر وأؤكد لكم تعاوننا الكامل. وأود أيضا أن أشيد بسلفكم، الممثل الدائم لألمانيا، لإدارته الممتازة للمجلس خلال الشهر الماضي.

ونيابة عن حركة عدم الانحياز، اسمحوا لي أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأعضاء المجلس للموافقة مرة أخرى على عقد هذه الجلسة المفتوحة للمجلس بشأن الحالة الراهنة في العراق. وكما يتذكر أعضاء المجلس، بُذلت جهود مضنية في أوائل هذا الشهر لتجنب الحرب في العراق. وقد أعربنا بوضوح عن آراء حركة عدم الانحياز في الجلسة العلنية للمجلس التي عقدت في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٣. وللأسف فشلت هذه الجهود.

إن العمليات العسكرية ضد العراق تدور منذ أسبوع. والهجمات التي لا تتوقف من البحر والبر والجو تتواصل بينما نجلس هنا في هذه القاعة. وبينما يجري ذلك ظل المجلس ساكتا حتى اليوم. وبينما يظل المجلس ساكنا تُشاهد في جميع أنحاء العالم بشكل مستمر صور صارخة لحرب القرن الحادي والعشرين. لقد شاهدنا اليوم صور سوق أصابه صاروخ. والملايين يشاهدون هذه الصور يوميا ويتساءلون أين هي الأمم المتحدة، وبصفة خاصة ما هو موقف مجلس الأمن حيال هذه المسألة. والقرار السريع للمجلس لعقد هذه الجلسة يعد تطورا نرحب به. وينبغي أن يعطي بعض الأمل لهؤلاء منا في المجتمع الدولي الملتزمين بالتعددية والدور المركزي لمجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين. وحركة عدم الانحياز تتمسك بقوة بهذا الالتزام.

وتؤمن حركة عدم الانحياز بقوة بأن جميع أعضاء الأمم المتحدة ينبغي أن يحترموا ويمتثلوا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي في تناول المشاكل بين الدول. وفي هذا الصدد، تؤكد حركة عدم الانحياز باستمرار على الدور الحيوي للأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين وتعزيز التعاون الدولي. ونحن نعارض كل الأعمال العسكرية الأحادية أو اللجوء إلى القوة بما في ذلك تلك التي تتم دون ترخيص من مجلس الأمن. ونأسف لكل تدبير أحادي ضد سيادة الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية واستقلالها.

إن الحرب ضد العراق تدور دون ترخيص من مجلس الأمن. وتشن هذه الحرب في انتهاك لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، من المؤسف شديد الأسف أن الأطراف المعنية اختارت في وقت مبكر أن تتحاشى الدبلوماسية متعددة الأطراف، وأن تسير على طريق الحرب، بينما كانت الجهود لمنع الصراع متواصلة بشكل جدي. ونرى أن الأعمال العسكرية الأحادية عمل عدواني غير مشروع. إن هذه الحرب ما كان ينبغي لها أن تبدأ أصلا. وبالتالي ينبغي أن تنتهي فورا. دعونا نعود إلى مجلس الأمن من أجل التوصل إلى حل لهذه المشكلة المعقدة.

وتود حركة عدم الانحياز أن تؤكد التزامها بالمبادئ الأساسية لعدم استعمال القوة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادة جميع الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وأمنها. وما زلنا نؤمن بأن مشكلة العراق ينبغي ويمكن حلها سلميا عن طريق الأمم المتحدة. ونؤكد من جديد التزامنا بإيجاد حل سلمي للحالة الحالية، ونشدد على الدور الحيوي للأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين. وندعو مجلس الأمن أن يستخدم صلاحيته وسلطته حسب الولاية الممنوحة له بمقتضى الميثاق، للعودة إلى العملية المتعددة الأطراف في مسعى مشترك لحل هذه المسألة.

لقد أعلنت حركة عدم الانحياز في الشهر الماضي في مؤتمر قمتها الثالث عشر في كوالالمبور عن إيمانها بأن الحرب ضد العراق من شأنها أن تزعزع الاستقرار الإقليمي بأكمله ويمكن أن يكون لها عواقب بعيدة المدى سياسة واقتصادية وإنسانية، ليس فقط بالنسبة للعراق بل بالنسبة لبقية العالم. لقد أكدنا هذا في المجلس قبل أسبوعين. وما زلنا ملتزمين بهذا الموقف اليوم.

ومع تصاعد النشاط العسكري الآن في العراق، نشعر بالقلق البالغ إزاء الحالة الإنسانية للسكان المدنيين في ذلك البلد. هناك تقارير مثلا بأن الناس في البصرة سيواجهون كارثة إنسانية خطيرة، بما في ذلك نقص الاحتياجات الأساسية مثل الكهرباء والماء، إذا لم تصلهم إمدادات الإغاثة في حينه. ويحدونا الأمل أن يكون بالإمكان تخيف معاناة السكان المدنيين في أسرع وقت ممكن. وفي حين تقع مسؤولية ذلك على البلدان التي شرعت العمل العسكري ضد العراق، ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد الأمم المتحدة على الاضطلاع بالمهمة الهامة لتوفير الإغاثة الإنسانية.

ومن الأهمية بمكان أن تحترم جميع الأطراف في الصراع حقوق الإنسان وسائر المسائل الإنسانية مثل معاملة المدنيين وحمايتهم. ينبغي للأطراف أن تحترم القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف.

ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن كل الطرق من أجل نزع السلاح السلمي للعراق كان ينبغي طرقها. ونحن نأسف لأن المفتشين لم يعطوا الوقت الكافي للوفاء بولايتهم وسحبوا من العراق بسبب الحرب، وذلك على الرغم من تأكيد لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن العراق يتعاون تعاونا نشطا وبأن عمليات التفتيش بدأت تؤتي ثمارها. كذلك نأسف لأنه لم يسمح للمفتشين بالاستمرار في عملهم على الرغم من نداءات المجتمع الدولي الكاسحة، بما في ذلك غالبية أعضاء مجلس الأمن.

وقد رحبنا بقرار العراق بتسهيل العودة غير المشروطة لمفتشي الأمم المتحدة والتعاون معهم، وفقا لقرار المجلس ١٤٤١ (٢٠٠٢). لكن الحرب للأسف جعلت من المستحيل على المفتشين العمل. ونلاحظ أن الأمين العام أكد في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٣ على أهمية استئناف عمليات التفتيش من جانب مفتشي الأمم المتحدة.

وتؤمن حركة عدم الانحياز بأن السلم والاستقرار الدوليين يمكن الحفاظ عليهما عن طريق تمسك جميع الدول بالمبادئ الأساسية المتمثلة في عدم استعمال القوة واحترام سيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وأمنها. ونناشد جميع المعنيين بذل كافة الجهود من أجل العودة على وجه السرعة لحل سلمي لإنفاذ امتثال العراق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وسنواصل العمل عن كثب مع الدول الأعضاء للاتفاق على المسار المناسب للعمل من أجل التصدي لمعالجة المسائل المتصلة بالسلم والأمن الدوليين حاليا وفي المستقبل – بما في ذلك دعم مركزية وحرمة مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

ويتحمل مجلس الأمن، بوصفه حارس السلم والأمن الدوليين، مسؤولية خاصة ومضاعفة عن كفالة استناد النظام الدولي في العالم إلى مبادئ العدالة والقانون الدولي لا على القوة العسكرية.

وأود الآن أن أتكلم باسم ماليزيا.

تتبنى ماليزيا موقفا يتمثل في أن العمل العسكري الذي يتخذ دون تأييد وإذن من مجلس الأمن يشكل انتهاكا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك،

فإن نظرية الضربات الوقائية ليس لها أي أساس في القانون الدولي. وتعتبر ماليزيا أن العمل العسكري الذي قامت به الولايات المتحدة وحلفاؤها من طرف وحيد غير قانوني ويرقى إلى غزو دولة مستقلة ذات سيادة. وهو زيادة على ذلك، عمل وحيد الطرف يتخذ على أساس انتقائي ويستند إلى فرضية غير واضحة المعالم، بالرغم من وجود آلية قابلة للاستمرار لكفالة امتثال العراق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولذلك، فإن ماليزيا مضطرة لإدانة ذلك العمل.

وتود ماليزيا أن تؤكد أن الاستعمال الوقائي للقوة يهدد أساس القانون الدولي ذاته، ويجعل الحرب مرة أخرى أداة السياسة الدولية وأداة الأقوياء لإخضاع الضعفاء والعزل. كما يؤكد بصورة خاطئة المفهوم القائل إن القوة تمثل الحق.

وبالنظر إلى الكارثة الإنسانية التي تتجلى للعيان في العراق حاليا، فضلا عما سيترتب على العمل العسكري الوحيد الطرف من تهديد خطير للسلم والأمن والاستقرار على الصعيدين الدولي والإقليمي، فإن ماليزيا تطالب الولايات المتحدة وحلفاءها العودة فورا إلى استخدام أساليب سلمية وصارمة في الوقت ذاته، من أجل تحقيق امتثال العراق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتضم ماليزيا صوتها إلى المجتمع الدولي في التوكيد على الحاجة الملحة للتصدي لمعالجة الكارثة الإنسانية في أعقاب العمل العسكري. ونشاطر الذين يتبنون الموقف المتمثل في أن الولايات المتحدة وحلفاءها الذين قاموا بالعمل العسكري يجب أن يتحملوا كامل تكاليف تقديم المساعدة الإنسانية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل ماليزيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي المسجل في قائمتي السيد يحيى المحمصاني، المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة الذي وجه المجلس إليه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت.

السيد المحمصاني (جامعة الدول العربية) (تكلم بالعربية): اسمحوا لي أن أهنئكم مرة أخرى على حكمتكم وحسن إدارتكم لأعمال مجلس الأمن.

يجتمع مجلس الأمن اليوم في جلسة عاجلة لبحث موضوع الحرب التي تشنها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على دولة عربية هي العراق وتداعيات ذلك على أمن وسلامة دول الجوار العربي والأمن القومي العربي. ومنذ العشرين من الشهر الجاري، تقوم جيوش وطائرات تابعة لدولتين دائمتي العضوية في مجلس الأمن دون تفويض من المجلس بشن حرب غير متكافئة وغير عادلة على العراق وهي دولة عضو في الأمم المتحدة منذ توقيع الميثاق.

لقد نص قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بتاريخ ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٣ (S/2003/365، المرفق، الفقرة ١)، وأقتبس:

"على اعتبار هذا العدوان الأمريكي البريطاني على العراق انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة ولمبادئ القانون الدولي وخروجا عن الشرعية الدولية وتهديدا للأمن والسلم الدوليين وتحديا للمجتمع الدولي والرأي العام العالمي المطالب بحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية والاحتكام إلى قرارات الشرعية الدولية".

"كما طالب القرار بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات الأمريكية – البريطانية الغازية من الأراضي العراقية، وتحميلها المسؤولية المادية والأخلاقية والقانونية عن هذا العدوان، ودعوة

مجلس الأمن لاتخاذ قرار بوقف العدوان وسحب القوات الغازية فورا خارج الحدود الدولية لجمهورية العراق، والتأكيد على احترام سيادة العراق واستقلاله السياسي وحرمة أراضيه وامتناع جميع الدول عن التدخل في شؤونه الداخلية.'' (انتهى الاقتباس)

شنت القوات الأمريكية – البريطانية الحرب في وقت كان العراق يتعاون فيه تعاونا إيجابيا مع مفتشي الأمم المتحدة الذين أعلنوا أمامكم ذلك وقالوا إنهم بحاجة إلى بضعة أشهر لإنهاء مهمتهم. وهنا لا بد من التأكيد على أن الجهة الوحيدة المخولة بنزع أسلحة الدمار الشامل في العراق هي لجنة الرصد والتحقق والتفتيش. أما كان الأجدر الانتظار بضعة أشهر تفاديا لحرب نشاهدها اليوم بألم وحزن وهلع. إنها حرب سوف تؤدي إلى عواقب وخيمة على المنطقة والعالم.

وتأتي هذه الحرب رغم رفض مجلسكم إعطاء الموافقة على مشروع قرار يكون غطاء لشن حرب غير مبررة ورغم الضغوط والإغراءات. إن شن الحرب على العراق الآن يجعلنا نعتقد بأن قضية العراق لم تكن قضية أسلحة الدمار الشامل، وإن الدوافع وراء هذه الحرب هي بداية لمرحلة خطرة تعتمد على القوة المطلقة لتنفيذ مخططات تفرض على دول وشعوب المنطقة لإعادة تكوينها بالشكل الذي يناسب القوة المحتلة. وهذا أمر مرفوض رفضا باتا. وسيؤدي إلى هيجان كبير في العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط على اتساعها. وفي هذه الأوقات الصعبة التي تجابه فيها الأمة العربية تحديات خطيرة، نؤكد أن شعوب الوطن العربي وتطور نظمه أمر يعود تقريره لشعوب المنطقة بعيدا عن أي تدخل أجنبي. وإن المحاولات الرامية إلى فرض تغييرات على المنطقة أو التدخل بشؤونها أو السيطرة على مواردها أمر غير مقبول، بالإضافة إلى نتائجه الخطيرة على الاستقرار في المنطقة بما في ذلك منطقة البحر المتوسط.

في الوقت الذي كنا نأمل وننتظر بدء المساعي الحميدة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي وفقا للمبادرة العربية وللقرارات الدولية ذات الصلة، نفاجأ بغزو العراق واحتلاله، فأصبح الاحتلال احتلالين مما يولد العنف والتطرف والعداء في أوساط الشعب العربي.

إن حُسن العلاقات الأمريكية والبريطانية من جهة، والعربية من جهة أخرى، يتوقف على سياسة هاتين الدولتين بالنسبة للقضايا العربية المصيرية. وللأسف، فكل ما نراه في هذا الصدد سلبي ومنحاز وغير موضوعي. إن الخطر الذي يهدد أمن وسلامة الأمة العربية هو امتلاك إسرائيل لأسلحة الدمار الشامل النووية والبيولوجية والكيميائية، ووسائل نقلها، واستمرار احتلالها للأراضي العربية، وسياسة القتل والتدمير ضد الشعب الفلسطيني، ورفضها تنفيذ قرارات مجلس الأمن.

إن النظام العالمي الحالي الذي أنشئ بعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ أصبح في خطر شديد. والعالم بدأ يتحول بسرعة إلى مسرح يعمّه الإحباط والفوضى الدولية، والدول الضعيفة أصبحت في خطر على أمنها وسلامتها. إن فرض منطق القوة والسيطرة والاستهتار بالميثاق والقوانين سيعيد العالم إلى مرحلة ما قبل ١٩٣٩، ليشعل حروباً تعود على البشرية بالمآسي والآلام والأحزان. ونحن نطالب مجلس الأمن اليوم بتحمل مسؤولياته، باعتباره الجهاز المنوط به حفظ الأمن والسلم الدوليين. كيف يقف مجلس الأمن اليوم صامتاً وحرب ضروس تدور رحاها أمام أعين المجلس؟ وكيف يتغاضى المجلس عن دمار هائل وجيوش معتدية، والضحايا المدنيون بالمئات والآلاف يقعون صرعى الحرب

الدائرة؟ إننا نطالبكم بوقف هذه الحرب، وبتأكيد انسحاب القوات الغازية فوراً.

إنها مسؤولية المجلس. إنها مصداقية المجلس، بل مصداقية النظام الدولي كله الذي ينهار تحت ضربات المدافع والصواريخ والطائرات التي تدكّ الآن البصرة وبغداد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل الجزائر.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): لقد تطلب الأمر قدراً كبيراً من إزهاق الأرواح، وكمّاً لا يوصف من الفظائع والتدمير المروع، وتجمُّد دماء الملايين من جراء تعرضهم لحملة هائلة من الصدمة والترويع، جرى التفكير فيها والتخطيط لها ببرود، ودموعاً من الدم يذرفها مئات الملايين أمام ضراوة حرب مذاعة على الهواء، قبل أن يدرك المجلس الذي أناطت به دول العالم حمايتنا من الحرب إلى الأبد، أن ثمة أمة تتعرض لخطر الموت، وأنه إن أدار ظهره لها ستكون مسؤوليته عن ذلك جسيمة أمام الله والبشر والتاريخ.

وقد قرر المجلس الاجتماع اليوم بناء على الطلب الذي اشتركت في تقديمه مجموعة الدول العربية وحركة عدم الانحياز. وأثق أنكم يا سيدي تتفقون معي في أن الوقت قد حان فعلاً لكي يجتمع. فالوضع الذي نواجهه اليوم بالغ الخطورة مفعم بالمخاطر التي تنتظر شعباً وبلداً مهددين في بقائهما ذاته، ومنطقة تعاني بالفعل شديد الأذى والجراح، وإنسانية تُمتحن في إنسانيتها ذاها، الأمر الذي يجعل الوقوف مكتوف الأيدي مرادفاً للتواطؤ في التقاعس عن مد يد العون لدولة في خطر.

وكيف يمكن تبرير اللجوء لتدابير مفرطة وغير متناسبة ونهائية من هذا القبيل في حين لم يتهدد أي خطر قائم وفوري السلام والأمن الدوليين، وفي حين كانت عمليات التفتيش التي فرضها مجلس الأمن بغرض نزع سلاح العراق سلمياً تسير في الاتجاه الصحيح؟

كيف يمكن لنا أن نصف ما لا سبيل إلى إصلاحه من الأضرار الجاري إلحاقها بالملايين من الأطفال المرضى والجوعى بفعل الجزاءات التي فرضها عليهم المجلس؟ إنهم يوقَظون بوحشية في منتصف الليل ليظلوا يقظى أياماً، مذعورين مصعوقين، واقعين فريسة لكابوس دائم من التفجيرات المروعة التي تجعلنا نفزع في مقاعدنا أمام شاشات التليفزيون، والتي تهز صميم كياننا هزاً.

ومع أنه يحق لنا أن نقلق إزاء آثار العنف المعروض تليفزيونيا على أطفالنا، من يمكن أن يتنبأ بالصدمات الخطيرة والآلام الهائلة التي يتعرض لها هؤلاء الملايين من الأطفال الذين حُرموا من طفولتهم وبراءتهم، وطُبع هذا الذعر أبداً على أذهانهم، الذين لن تغيب عن مخيلتهم قط هذه المحنة التي لا تحتمل والتي قلبت حياتهم في غمضة عين أبد الدهر رأساً على عقب؟

لا يمكن لهم أن يذعنوا للاعتقاد بأن الحرية والأمن يمكن شراؤهما مقابل هذا الثمن، ولا يمكن ذلك لكل من يتظاهرون منذ شهور ضد هذه الحرب، بل هنا في مدينة نيويورك، التي رأينا فيها أسر ضحايا ١١ أيلول/سبتمبر يتصدرون مسيرة السلام لأنهم يدركون مدى ما يبلغه حمق الإنسان بعد أن خبروه في أفئدتهم وأبدانهم. فلا شك أن هؤلاء الأطفال، شأنهم شأن كل من يُسلبون آمالهم، سيحملون آثار هذه الجراح على الدوام، وأن قلوبهم ستدمي أسىً ومرارة وشعوراً بالإحباط.

إن الجزائر ما برحت منذ بداية الأزمة تدعو لتسوية الصراع بطريقة سلمية على أساس تنفيذ العراق الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وقد حذرنا منذ أيام من المخاطر التي يمكن أن يتمخض عنها نشوب صراع في العراق

بالنسبة للعراق ذاته، ولبلدان المنطقة وللسلام العالمي. ونود اليوم أن نعرب عما يساورنا من عميق الحزن وخطير الانشغال إزاء المحنة الرهيبة المفروضة على الشعب العراقي الشقيق، الذي يواجه المحنة بشجاعة وبسالة وكبرياء تفرض علينا الإعجاب والاحترام، رغم ما يتعرض له من الحصار وما يتلقاه من ضربات مُدمية.

نقول ذلك بمثل يقين أولئك الذين يعلمون بالتجربة أن الحرب هي دوماً أسوأ الحلول، وأن المدنيين هم من يدفعون أعلى ثمن، كما تدل على ذلك الصور غير المحتملة لمئات المدنيين، ومنهم النساء والأطفال القتلى أو الجرحى من جراء القصف بالقنابل. فبعض هذه الصور تقحم نفسها على شاشاتنا التليفزيونية إقحاماً عشوائياً، بالرغم من الرقابة والرقابة الذاتية بل وما هو أسوأ منهما.

إن الجزائر تعرب عن أسفها العميق لوقف بعثات التفتيش بشكل مفاجئ بعد أن بدأت تؤتي ثمارها بفضل تعاون العراق الفعال. وهي تود أن تذكّر بأن استخدام القوة الذي يتعرض له العراق اليوم لم يحظ بالإذن الواجب من مجلس الأمن، وأنه بالتالي لا يفي بشرطي القانونية والمشروعية. بل لقد وضعت سابقة خطيرة بدرجة لا مثيل لها في مجال العلاقات الدولية، كان الأمين العام قد حذر منها في ١١ آذار/مارس عندما ذكر أن من يريدون التصرف خارج إطار مجلس الأمن إنما يفعلون ذلك في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة. هذا بالإضافة إلى أن من الواضح اليوم أن أهداف هذه الحرب تتجاوز بكثير أهداف قرار مجلس الأمن ١٤٤١ (٢٠٠٢)، وأننا بصدد أمر يتجاوز مجرد مسألة تدمير أسلحة الدمار الشامل التي يدفع العراق بعدم امتلاكها.

لكافة هذه الأسباب، يؤيد بلدي تماماً قرار مجلس وزراء جامعة الدول العربية المعتمد في ٢٤ آذار/مارس، الذي يطالب بالوقف الفوري لأعمال الحرب والانسحاب الكامل وغير المشروط للقوات الأجنبية. وهذا نداء رسمي ملحّ لا يمكن لمجلسكم ولا للائتلاف الذي يشن الحرب اليوم على العراق تجاهله.

ولهذه الأسباب أيضاً نؤكد من جديد ضرورة الاحترام الدقيق لاستقلال الجمهورية العراقية وسيادتها وسلامتها الإقليمية، ونؤكد من جديد كامل تضامننا مع شعب العراق الشقيق في محنته المروعة الراهنة، وندعو إلى الامتثال الصارم باتفاقيات جنيف، سواء فيما يتعلق بالأسرى أو بحماية المدنيين في زمن الحرب.

كما تلقى بلدي بكثير من الأسف نبأ قرار الأمين العام في ١٧ آذار/مارس بإنهاء أنشطة كافة هيئات الأمم المتحدة الموجودة في العراق. ومع إدراكنا الأسباب الأمنية التي دعت إلى اتخاذ هذا التدبير، نود أن نبين لمجلسكم أن تعليق برنامج النفط مقابل الغذاء يوشك أن يحدث كارثة إنسانية حقيقية، ولا سيما في البصرة، مثلما قال الأمين العام نفسه منذ يومين.

إن تعليق هذا البرنامج الإنساني معناه وقف تسليم الأدوية والغذاء وغيرهما من الإمدادات الإنسانية للعراق في اللحظة التي تشتد حاجة المدنيين العراقيين عن أي وقت مضى إلى الحماية والمساعدة والقيادة الفعالة، بينما يُحرمون من المياه والكهرباء ويتعرضون لضراوة القتال والقصف.

ولذا فإننا ندعو إلى الاستئناف الفوري لبرنامج النفط مقابل الغذاء، الذي يجب أن يدار في إطار سلطة المجلس، ووفقا لشروط العقود القائمة الموقع عليها فقط. ومن المفهوم أنه بعد رفع الجزاءات سيكون النظام القائم قد فقد أسباب وجوده وأن أي تعديل للبرنامج لا ينبغي أن يضر بمستقبل جمهورية العراق، أو ينتهك استقلالها، وسيادتها وسلامتها الإقليمية، وألا ينتهك مبدأ حق الشعب في التصرف بحرية بموارده.

عندما أنشأ الآباء المؤسسون الأمم المتحدة، من الواضح أن الهدف لم يكن إنشاء وكالة لتقديم المساعدة الإنسانية – على الرغم من أهمية وضرورة ذلك الأمر – في حالات الكوارث أو الصراع المسلح. لقد كان الهدف من الأمم المتحدة، في الواقع، تحقيق المطامح وتجسيد أعظم المثل العليا.

وهي، في المقام الأول، منظمة سياسية تتألف من أمم دافعها العزم على العمل معا للتصدي للتحديات العديدة التي تواجهها الإنسانية اليوم. وما تتسم به تلك التحديات من طابع عالمي عابر للحدود الوطنية يلزم كل الدول، كبيرة وصغيرة، بتوحيد جهودها وبالعمل جماعيا وفي تضامن لمعالجتها بنجاح. والأمم المتحدة هي المؤسسة التي تجسد ضميرنا العالمي، المنظمة التي يتطلع إليها الجميع عندما يكون هناك تهديد للسلم والأمن الدوليين. و يتوقع من هذه المؤسسة كفالة السلم والعدل والقانون وحماية أضعف الناس وأكثرهم حرمانا. وهي محفل فريد تلتقي فيه أمم العالم لتحلم ولتبني معا، من خلال الحوار والتآزر والتعاون، عالما أكثر أمنا وعدالة، ينطبق فيه حكم القانون على الجميع وفي جميع الظروف.

وبالتالي إن من واجبنا، نحن الدول الأعضاء، ومن واجب الأمين العام – كما بين من فوره في بيانه الذي أدلى به أمام المجلس ظهر اليوم، أن نضمن لهذه المنظمة، التي لا بديل عنها من أي وجهة نظر كانت،عدم تهميشها أو إضعافها أو إنزال مكانتها إلى الاضطلاع بدور ثانوي، بل أن تبرز وهي معززة بالتجارب التي فرضتها عليها الظروف. وإلا فإنها ستفقد روحها، وسنعاني من ذلك جميعا.

إن المجلس يقف اليوم حقا أمام مفترق للطرق. وهو يواجه وضعا خطيرا للغاية يتعلق بأسباب وجوده ذاتها ويلزمه ببذل كل جهد لصون السلم والأمن الدوليين. ومسؤولية المجلس اليوم أكبر لأن هذه مسألة تتعلق باستخدام القوة على نحو غير مأذون به ولأنه يتوقع من المجلس، على الأقل، أن يدعو إلى الوقف الفوري للقتال والعودة إلى الوسائل السلمية لتسوية الصراعات.

فهل هذا طلب أكثر من اللازم بالنسبة للمجلس، الذي لا يزال في نظر العديد من الدول، كبيرة وصغيرة، على الرغم من حالات الشعور بخيبة الأمل والإحباط، محط آمالنا وإرادتنا لإنشاء عالم أكثر أمنا، وأكثر عدلا والدفاع الأخير ضد القوة الغاشمة وقانون الأقوى؟

الرئيس (تكلم بالفرنسية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أرجو من جميع الوفود، نظرا للقائمة الطويلة من المتكلمين،أن تمتنع عن تهنئة الرئيس حتى نتمكن من الاستماع إلى كل المتكلمين المدرجين في القائمة. وأرجو مرة أخرى من جميع المتكلمين أن يقتصروا في بياناتهم على خمس دقائق، كما طلبت، لنتمكن من إنهاء أعمالنا في الزمن المتاح لنا. إن لدينا الآن ٧٢ متكلما مدرجا في قائمتنا.

أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لمصر.

السيد أبو الغيط (مصر): يواجه مجلس الأمن اليوم مرة أخرى تحديا جديدا لكيفية قيامه بتحمل مسؤولياته والتصدي للواقع الأليم الذي يعيشه الشرق الأوسط، سواء بالنسبة لاستمرار عدوان الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في أرضه، أو استمرار العمليات العسكرية في العراق، وازديادها شراسة بعد أن فشلت الجهود لتحقيق التسوية السلمية التي نصت عليها قرارات المجلس.

لقد مضت أيام ثقيلة منذ اندلاع القتال على أرض العراق، وها نحن نلتقي اليوم للبحث فيما يمكن أن نقوم به من عمل مشترك من أجل وقف القتال، ولاستئناف العمل السياسي في إطار الشرعية الدولية، وصولا إلى تسوية سلمية لهذه الأزمة، لنجنب شعب العراق وشعوب الشرق الأوسط،

بل وشعوب العالم أجمع، ويلات حرب لن تحمل إلا الدمار والخراب وزعزعة الاستقرار وتهديد أمن ورفاهية الشعوب، وتنذر بأن تأخذ أبعادا خطيرة، وتكون لها عواقب وخيمة طويلة الأمد وواسعة النطاق.

لقد شاركت مصر بنشاط في المراحل المختلفة للتعامل الدولي مع ملف العراق على مدار العقد الماضي، وكان منهجها دائما مستمدا من اقتناع عميق وإيمان راسخ، بضرورة التحرك في إطار نظام الأمن الدولي الجماعي الذي أرساه ميثاق الأمم المتحدة، ومن منطلق حتمية الحفاظ على السلامة الإقليمية للعراق ووحدة أراضيه وسيادته، وسلامة ووحدة أراضي جيرانه وسيادتهم.

وليس ثمة شك في أنه لو أتيحت فرصة كافية لنظام التفتيش الدولي بالعراق، ولو تمسكت كل الدول بأن السلام ممكن وأنه يستحق بذل المزيد من الجهد في إطار الشرعية الدولية، لكان بالإمكان أن تتجنب البشرية الصورة الأليمة التي تعيشها اليوم، صورة القتلى والجرحى من المدنيين والعسكريين الذين لا يمكن إلا أن تتزايد أعدادهم في الأيام المقبلة. فكل ضحية هي خسارة للبشرية، وهي بذرة للضغينة والانتقام، وسوف تظل مسلطة على رقاب الأجيال القادمة التي ستدفع ثمن التطورات المزعجة والمحزنة في نفس الوقت.

إن مجلس الأمن مطالب اليوم، بوصفه الممثل الصادق للمجتمع الدولي وضميره، وباعتباره مصدر الشرعية الدولية، بأن يبعث برسالة واضحة مفادها: ضرورة التوقف الفوري للقتال الدائر على أراضي العراق واستئناف مساعي التسوية السلمية، والتأكيد على عدم جواز المساس بسلامة أراضي العراق وجيرانه وعلى مبدأ سيادة العراق على كل أراضيه وموارده، واحترام جميع الأطراف لقواعد القانون الإنساني الدولي وما تفرضه من مسؤوليات.

ونحن جميعا - أعضاء المجتمع الدولي نشترك في واجب حث المجلس على أن يضطلع بمسؤولياته وبسرعة.

لقد أصدر اجتماع وزراء خارجية دول الجامعة العربية يوم ٢٤ آذار/مارس قرارا هاما أشاد فيه بموقف الداعين إلى السلام، وتضمن عناصر أساسية ينبغي أن يأخذها مجلس الأمن في اعتباره عند بحث المسألة العراقية وتداعياتها الخطيرة على الأمن والسلم الدوليين، وفي مقدمتها وقف العدوان، وسحب القوات الأجنبية، والتأكيد على احترام سيادة العراق واستقلاله السياسي وحرمة أراضيه وامتناع جميع الدول عن التدخل في شؤونه الداخلية.

إن العمل الدولي بشأن نزع الأسلحة العراقية المحظورة أيا كانت طبيعته، لا يمكن أن يتجاهل أنه لن يستكمل إلا بالتقدم نحو التنفيذ الكامل للفقرة ١٤ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) فيما يتصل بإخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل. فنزع الأسلحة العراقية المحظورة ليس إلا خطوة نحو هذا الهدف الذي لن يتحق إلا بالتنفيذ الكامل على المستوى الإقليمي، وهو ما نص عليه القرار ٦٨٧ (١٩٩١).

إن المجتمع الدولي الذي يقوم على سيادة القانون واحترام الشرعية الدولية يطالب بأن تأتي مواقف هذا المجلس وأعضائه بما يحافظ على ميثاق الأمم المتحدة الذي نبذ الحرب ودعا إلى حل الخلافات بالطرق السلمية. وإن اللجوء إلى الحرب واستخدام القوة هو، في رأينا، قمة الفشل في العمل السياسي الهادف إلى تحقيق التسوية السلمية للمنازعات.

ولا أتصور أنه يمكن لهذا المجلس، مهما كانت الظروف، أن يتخلى عن مسؤولية حفظ السلم والأمن الدوليين التي حمله الميثاق إياها. ولا أتصور أن يتأخر المجلس في التحرك لوضع حد لمأساة لا تعرض للخطر أرواح آلاف من الناس فحسب، بل أيضا أسس البناء الذي كلف إنشاؤه

العالم حروبا أقنعت بعنفها وقسوتها الإنسانية كلها بضرورة بذل كل الجهود لضمان عدم تكرارها.

أخيرا، إذا كان علينا أن نرفض الحرب بأي تكلفة، وأن نرفض كذلك السلام بأي تكلفة، فإن الفرصة متاحة أمامنا لكي نبني السلام على أسس واضحة تتفق مع القانون والشرعية، ومع آمال البشرية، وتضمن حق الشعوب في أن تعيش في أمان من أسلحة الدمار، سواء كان شاملا أو محدودا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل اليمن.

السيد الصايدي (اليمن): السيد الرئيس، أشكركم على إعطائي الكلمة للتعبير عن موقف الجمهورية اليمنية من الغزو الذي يتعرض له العراق اليوم. وإذا كانت الجمهورية اليمنية، حكومة وشعبا، تقف مع الشعب العراقي الذي يسقط أبناؤه كل يوم، بل في كل ساعة في محنته، فإنها تنظر بأسى إلى النكسة التي أصابت العلاقات الدولية نتيجة لقيام دول التحالف بشن الحرب دون موافقة وقرار من مجلس الأمن. كما يعترينا بالغ القلق لما ستؤدي إليه هذه الحرب من سقوط آلاف الضحايا الأبرياء ولما تجره هذه الحرب من خراب ودمار لا يقتصر على العراق وحده بل سيشمل المنطقة بأسرها ويفتح الأبواب واسعة للتطرف وزعزعة للأمن ولاستقرار بلدانها.

ولسنا بحاجة إلى إعمال الفكر للتكهن بآثار هذه الحرب غير الشرعية وأبعادها، فقد رأينا رؤيا العين، وقبل أن يُطلق أول صاروخ على بغداد، رأينا مجلس الأمن ينقسم على نفسه بين أكثرية تشجع استمرار عمليات التفتيش على أسلحة الدمار الشامل في العراق والتي بدأت تعطي نتائج إيجابية فعلا، وأقلية تريد قطع الطريق على كل الجهود السلمية والدفع نحو الحرب، وما أدى إليه ذلك من توتر أحدث شرخا واضحا في العلاقات بين الدول بالقدر الذي هَمَّش مجلس الأمن وعطل دوره في حماية السلم والأمن الدوليين، وأنذر بمرحلة جديدة من العلاقات الدولية تتسم بالخروج عن الثوابت واعتماد سياسة القوة.

إن الغزو العسكري للعراق يحمل في طياته نُذر مأساة للعراق والمنطقة بأكملها، كما ينطوي على أبعاد خطيرة على مستقبل العلاقات الدولية لا يتسع المجال للتعرض إليها هنا. وأكتفي في هذه العجالة بنقل موقف الجمهورية اليمنية إزاء ما يحدث في العراق بما يلي.

أولا، ترى الجمهورية اليمنية أن الغزو العسكري للعراق ليس له ما يبرره خاصة في ضوء حرص العراق على الالتزام بتطبيق القرارات الدولية المتعلقة بنزع أسلحة الدمار الشامل، وخاصة القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، كما أكدت على ذلك تقارير رئيس لجنة الرصد والتحقق والتفتيش، والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن استعمال القوة ضد الغير خارج حدود الدفاع عن النفس وبدون تخويل من مجلس الأمن يمثل انتهاكا واضحا لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

ثانيا، إن إصرار أطراف الغزو على ضرورة نزع أسلحة الدمار الشامل في العراق بحجة تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، دون تخويل منه، مع التغاضي عن ترسانة الأسلحة النووية والكيمائية والبيولوجية التي تمتلكها إسرائيل، إنما يشير إلى معايير مختلفة في تطبيق قرارات المجلس، إن لم نقل إنه يشير إلى أجندة خفية للتعامل مع قضايا المنطقة.

ثالثا، يمثل هذا الغزو في شكله ومضمونه مسلكا خطيرا وغير مقبول في العلاقات الدولية. فالهدف المعلن والمتمثل في تغيير النظام إنما يمثل عدوانا على دولة مستقلة ذات سيادة وعضو في منظمة الأمم المتحدة، وتدخلا في شؤونها الداخلية، أما من حيث الشكل، فإن القيام بحرب

وقائية لمجرد الشك في نوايا الآخر أمر يقود إلى فوضى تقوض أسس العلاقات الدولية.

وفي هذا الصدد، تؤكد الجمهورية اليمنية على قرارات القمة العربية الأخيرة وعلى قرار وزراء الخارجية العرب، التي تؤكد على احترام سيادة العراق واستقلاله السياسي وحرمة أراضيه وامتناع جميع الدول عن التدخل في شؤونه الداخلية. كما تؤكد الجمهورية اليمنية، وبالقدر نفسه، حرصها على أمن وسلامة ووحدة أراضي دولة الكويت.

إن ما يبعث على التفاؤل بالرغم من قتامة الوضع هو الإجماع الدولي الذي ينعكس بأشكال متعددة ضد الحرب على العراق. إلا أن مسؤولية ترجمة هذا الرفض للحرب تقع على الأمم المتحدة دون غيرها من خلال وقف سريع لهذه الحرب المأساوية، وعليها وحدها تحديد مدى التزام الدول الأعضاء بأهداف ومبادئ ميثاق المنظمة، وعليها فرض الانصياع للشرعية الدولية.

وختاما لا يسعني إلا أن أعرب مجددا عن قلق الجمهورية اليمنية لما يتعرض له العراق الشقيق اليوم، أرضا وإنسانا، ونناشد الجميع للتحرك العاجل لوقف الغزو والدمار ونزيف الدماء.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

السيد أبو الحسن (الكويت): نجتمع اليوم استجابة لطلب من المجموعة العربية تنفيذا لقرار صادر عن مجلس جامعة الدول العربية يوم ٢٤ من هذا الشهر، وقد صدر ذلك القرار مع تحفظ من دولة الكويت بسبب عدم تضمين القرار سالف الذكر الإشارة إلى الاعتداءات العراقية على دولة الكويت والمتمثلة في الهجمات الصاروخية، وكذلك لمخالفته قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وكافة قرارات مؤتمرات القمة العربية باحترام استقلال وسيادة وأمن دولة الكويت. وبالتالي، فتحفظ الكويت ليس على انعقاد مجلس الأمن اليوم، بدليل مشاركتنا الفعلية فيه، إنما نتيجة للأسباب التي ذكرتها قبل قليل.

دعوني في البداية أعبِّر عن حزننا العميق وتأثرنا البالغ وتعازينا للضحايا الأبرياء وللجرحى والمصابين من الشعب العراقي الشقيق ومن قوات دول التحالف الذين يسقطون نتيجة للعمليات العسكرية الجارية. نتمنى لهم ولذويهم الصبر والسلوان وسرعة الشفاء. فهذه هي الحرب ونتائجها وآثارها. لذلك تشارك الكويت جميع الدول في موقفها من أن الحرب يجب أن تكون آخر البدائل، ولا يجب اللجوء لها إلا بعد استنفاد كل الطرق الأخرى.

إن الشعب الكويتي أكثر شعوب العالم معرفة بالآثار الناجمة عن العمليات العسكرية الجارية حاليا في العراق، هذه العمليات التي جاءت نتيجة لإصرار العراق على عدم تنفيذه لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالتخلص من أسلحة الدمار الشامل. ولعل أعضاء المجلس يتذكرون أن الشعب الكويتي عاش في عام ١٩٩٠، ولمدة سبعة أشهر، تحت احتلال عراقي شرس وبغيض أدى إلى قتل وتعذيب وانتهاك للحرمات ومعاناة حقيقية بسبب الممارسات الوحشية للنظام العراقي في ذلك الوقت، والذي لم تسمح سلطة الاحتلال في حينه حتى لوسائل الإعلام الدولية والمنظمات الإنسانية، وعلى الأخص لجنة الصليب الأحمر الدولية دخول الكويت المحتلة في تلك الفترة السوداء لرصد وتسجيل ونقل هذه المعاناة في تقارير ومشاهد مصورة وموثقة، على عكس ما نشهده الآن من تغطية إعلامية واسعة وغير مسبوقة للعمليات العسكرية بكل نتائجها على الشعب العراقي.

لذلك تأمل الكويت وتحث قوات التحالف الدولي على الاستمرار في اتخاذ كل ما يلزم من إجراءات احترازية

لتجنب وقوع أية خسائر بشرية أو تعريض حياة المدنيين للخطر، التزاما بالقانون الدولي الإنساني وباتفاقيات جنيف ذات العلاقة.

إن موقف بلادي من التطورات الحالية يتمثل فيما يلي: أولا، إن دولة الكويت تؤكد بأنها لم ولن تشارك في أية عمليات عسكرية ضد العراق، وإن جميع الإجراءات التي تتخذها هي بهدف حماية أمنها وسلامتها ووحدة أراضيها.

ثانيا، لقد استمر العراق منذ غزوه واحتلاله للكويت عام ١٩٩٠ في سياساته العدوانية تجاه دولة الكويت وشعبها وحكومتها. ولعل آخر هذه الممارسات هو إطلاق صواريخه منذ يوم ٢٠ من الشهر الحالي على مناطق مأهولة ومدنية في الكويت، وما زالت الهجمات الصاروخية من قبل العراق مستمرة حتى يومنا هذا، مما يؤكد صواب الإجراءات الدفاعية التي اتخذتها دولة الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي الشقيقة والدول الصديقة في الحفاظ على أمن الكويت وسلامتها واستقرارها. وإنني أحيي من فوق هذا المنبر قوات درع الجزيرة الموجودة حاليا في الكويت، والتي تمثل قوات من دول مجلس التعاون جاءت للمساعدة في الذود عن أمن الكويت واستقرارها جنبا إلى جنب مع القوات الكويتية المسلحة وقوات الدول الصديقة. وإننا نعتبر هذه الاعتداءات العراقية ضد الأهداف المدنية في الكويت انتهاكا فاضحا لميثاق جامعة الدول العربية والأمم المتحدة.

إننا نطالب المجتمع الدولي ومجلس الأمن بإدانة هذه الاعتداءات، ومطالبة العراق بالتوقف عنها فورا، وبضرورة احترام أمن وسيادة وحرمة تراب الكويت. كما لا يفوتني أن أنوه بأن هذه الاعتداءات العراقية لها دلالات عدة وهامة، وهي: أولا، إن الحكومة العراقية تحاول جرّ الكويت وإجبارها على الدخول في حرب والمشاركة في هذه العمليات، إلا أن الكويت لن تنجرّ إلى محاولات العراق اليائسة نحو تحقيق هذا الهدف.

ثانيا، إن الصواريخ التي يوجهها العراق ضد المناطق المدنية في الكويت يتعدى مداها ١٥٠ كيلومتر، بدليل أن بعضها وصل إلى مناطق سكنية في مدينة الفحاحيل في جنوب الكويت، مما يثبت وبالبرهان القاطع أن الحكومة العراقية تمتلك صواريخ محظورة يتجاوز مداها ما هو مسموح به وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، الأمر الذي يثبت بطلان الادعاءات السابقة للحكومة العراقية حول عدم امتلاكها لمثل هذه الصواريخ.

ثالثا، تشدد الكويت على أن موقفها بالنسبة للعمليات العسكرية ضد العراق يُعتبر موقفا منسجما مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وما ترتبه من التزامات قانونية على الحكومة العراقية، وهو الأمر الذي لم تلتزم به الحكومة العراقية بالكامل. لقد أشار قرار مجلس الأمن ١٤٤١ (٢٠٠٢) إلى أن العراق ما زال في حالة خرق مادي وجوهري للقرار ٦٨٧ (١٩٩١) في مجال نزع أسلحة الدمار الشامل والتزاماته الأخرى والتي من بينها، وبدون شك، إعادة الأسرى الكويتيين ورعايا الدول الثالثة. كما تضمن القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) تحذيرا واضحا للعراق بأنه سيواجه عواقب خطيرة في حال استمراره في خرق هذه القرارات.

إننا نكرر مرة أخرى موقفنا الصريح الذي سبق وأن أعلناه أمام مجلس الأمن في جلساته السابقة بأن الحكومة العراقية تتحمل المسؤولية الكاملة عما تتعرض له الآن من عواقب وخيمة. وقد قام جميع أعضاء المجتمع الدولي بمطالبة النظام العراقي بالعمل على تجنب الوصول إلى هذه المرحلة إدراكا منهم لما نصت عليه قرارات الشرعية الدولية والتي خولت، وتحت الفصل السابع من الميثاق، اتخاذ كافة

الإجراءات لضمان احترام العراق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ووقف تحديه لها. كما قُدمت بعض المبادرات الجريئة والمخلصة إلى القيادة العراقية والتي تستهدف تجنيب الشعب العراقي هذه الويلات التي يعيشها، ولكن هذه القيادة رفضت كل ذلك.

رابعا، إن الصور التي تم عرضها في وسائل الإعلام مؤخرا لأسرى الحرب من قوات التحالف الذين تم أسرهم من قبل العراق بالإضافة إلى المعاملة اللاإنسانية لهم وعرضهم أمام وسائل الإعلام تجعلنا نُعبر للمجلس من جديد عن قلقنا الشديد على مصير أبنائنا الأسرى الكويتيين ورعايا الدول الثالثة الذين يحتجزهم العراق عنوة منذ عام ١٩٩٠. وإننا نطالب مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية، وبشكل سريع، التدخل لدى الحكومة العراقية ومطالبتها باحترام مبادئ القانون الإنساني الدولي، ولا سيما اتفاقية جنيف بشأن أسرى الحرب، والعمل على كشف مصير أبنائنا الأسرى بأسرع وقت ممكن تنفيذا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

خامسا، تطالب الكويت مجلس الأمن بأن يُركز على الأمور المستقبلية التي تعني الشعب العراقي بأسره، ولا سيما العمل على تفادي أية كارثة إنسانية في العراق ووضع خطة سريعة تضمن تلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي بشكل عاجل وتضمن حقه في العيش الكريم. وفي هذا الصدد، فإننا نؤكد دعمنا للمقترحات التي قدمها الأمين العام والتي يناقشها مجلس الأمن حاليا لتعديل برنامج النفط مقابل الغذاء وكذلك بقية الأفكار الأخرى المطروحة أمام مجلس الأمن، وتطالب الكويت بإعطاء الأمين العام للأمم المتحدة الصلاحيات اللازمة لقيادة هذا الدور الإنساني الملح.

سادسا، لقد أعدت حكومة الكويت خطة شاملة لتقديم كافة المساعدات الإنسانية لأشقائنا أبناء الشعب العراقي، بشكل مباشر ومن خلال الأمم المتحدة ووكالاتها الإنسانية التابعة لها والمنظمات الإنسانية الأخرى، حيث قامت الكويت بإنشاء مركز لتقديم المساعدات الإنسانية للشعب العراقي في ظل هذه الظروف، كما قامت الكويت بتقديم تبرعات مالية قدرها خمسة ملايين دولار لعدد من الوكالات الإنسانية مثل لجنة الصليب الأحمر الدولية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. كما ستعلن الكويت في الأيام القادمة عن تقديم مزيد من التبرعات لتمويل الأنشطة الإنسانية للوكالات الأخرى في العراق استجابة لنداء الأمين العام للأمم المتحدة.

سابعا، وحرصا من الكويت على الحفاظ على ثروة العراق وموارده الوطنية والتصدي لمحاولات النظام العراقي اليائسة لخلق كارثة بيئية في المنطقة، فقد قامت الكويت بإرسال فريق متخصص من وزارة النفط الكويتية لإطفاء عدد من آبار النفط العراقية التي قامت القوات العراقية، وبشكل متعمد، بإشعالها في حقل الرميلة العراقي. وقد نجح الفريق الكويتي قبل يومين في إطفاء إحدى هذه الآبار ويعمل حاليا على إطفاء ما تبقى منها. ومن المؤسف أن تقوم الحكومة العراقية بتدمير مقدرات وثروة الشعب العراقي بدلا من الحفاظ عليها وتنميتها.

ومن المعروف أن النظام العراقي له سوابق في حرق أكثر من ٧٠٠ بئر نفط في الكويت قبيل انسحابه منها في عام ١٩٩١، هذا الأمر الذي سبب كارثة بيئية لا نزال حتى الآن نعاني من آثارها وتعاني كذلك منها دول المنطقة. ومن المؤسف كذلك أن تقوم السلطات العراقية بزرع الألغام في مياه الخليج لمنع استخدام قوات التحالف لميناء أم قصر وإعاقة وصول المساعدات الإنسانية للشعب العراقي في الجنوب بدلا من تسهيلها.

لا شك بأن هذه الممارسات تثبت صحة اقتناع المجتمع الدولي بأن الحكومة العراقية لا تكترث بمعاناة الشعب العراقي وأن هدفها الرئيسي هو استمرار البقاء في السلطة وبأي ثمن.

إن مجلس الأمن وهو يواجه هذه التحديات الجسيمة بشأن العراق سواء فيما يتعلق بتحقيق الأمن والاستقرار في ربوعه، أو فيما يتعلق بتلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة لشعبه والتي برزت وهو يمر في محنته الحالية، على مجلس الأمن أن يتغلب على انقساماته، وأن يوحد صفوفه، ويضع أمامه مصلحة الشعب العراقي وما يحقق له الأمن والاستقرار والتنمية، ويعوضه عن سنوات الحرمان والعذاب والتشتت. وسيحفظ التاريخ للأمم المتحدة دورها المرتقب في العراق، وستكون بذلك متفقة مع أهدافها الواردة في الميثاق.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل الجماهيرية العربية الليبية.

السيد عون (ليبيا): السيد الرئيس، اسمح لي في البداية أن أتقدم إليكم بالشكر على استجابتكم السريعة لعقد هذه الجلسة التي سنناقش فيها وضعا خطيرا يتم فيه تهديد الأمن والسلم الدوليين نتيجة للعدوان الجاري على شعب العراق. واسمحوا لي بأن أوجه تحية إجلال وإكبار إلى شعب العراق الصامد في هذه اللحظات الحاسمة من تاريخه ومن تاريخ منطقتنا العربية، والتي سيترتب عليها آثار بعيدة المدى على كل المنطقة، كل منطقة ما يسمى بالشرق الأوسط.

إنه لمن المؤسف أن يتعرض العراق الشعب الصغير في عدده وعدته، إلى هجوم عسكري كبير من الجو والبر والبحر تقوم به دول كبرى تمتلك أحدث ترسانات الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل، وتقصف على مدار الساعة مدنه وقراه ومنشآته، مما أدى إلى سقوط العديد من الضحايا المدنيين الأبرياء، الذين بدأت صورهم تظهر على كل الشاشات المرئية باستثناء الدول المعتدية التي تعمل على حجب الحقيقة عن شعوبها، وتزودهم بمعلومات لا أساس لها من الصحة، وتدعي في الوقت نفسه بأنها راعية للحرية والديمقراطية.

لقد قال الأمين العام، السيد كوفي عنان، وقالها آخرون معه وخاصة من أعضاء هذا المجلس الموقر وقبل فترة وجيزة من بداية هذا العدوان، وعندما خرج الموضوع عن إطار الشرعية الدولية، إنه يوم حزين للأمم المتحدة وللمجتمع الدولي. إن ملايين الناس في أرجاء العالم يشاطروننا هذا الإحساس بخيبة الأمل، وإن شبح الحرب يفزعهم أشد الفزع.

نعم السيد الرئيس. إنها أيام حزينة يمر بها المجتمع الدولي عندما انتُهكت الشرعية الدولية من قِبل أعضاء كبار في الأمم المتحدة، وتم التخلي عن العمل في الإطار الجماعي الشرعي والقانوني، وتهميش هذه الهيئة التي سعى آباؤنا وأجدادنا إلى جعلها الإطار الذي تحتكم إليه الشعوب لحل مشاكلها بالطرق السلمية. ولا بد من الاعتراف بأن أضرارا جسيمة قد لحقت وستلحق بمنظمة الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة وسوف نظل نعاني منها لفترات طويلة قادمة.

إن العدوان الآثم الذي تشنه الولايات المتحدة وبريطانيا وقلّة من الدول الحليفة على دولة مستقلة ذات سيادة، وعضو في الأمم المتحدة، هو انتهاك صارخ لكافة القوانين والأعراف الدولية وخرق جسيم لمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، وتسفيه لكافة جهود هيئاتها المناط بها حفظ السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك مجلسكم الموقر هذا وقراراته التي اتخذها في هذا الخصوص، وآخرها القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) الذي لا يسمح بأي حال من الأحوال باستخدام القوة ضد العراق. وهذا ما أشار إليه صراحة وفدا الولايات المتحدة وبريطانيا عند اتخاذ هذا القرار حيث قالا

إن القرار لا يتضمن تلقائية استخدام القوة وأن ليس لديهما أجندة خفية غير نزع سلاح العراق.

ولقد ظهر جليا للجميع أن الهدف لم يكن نزع سلاح الدمار الشامل في العراق لأن ذلك قد تحقق بالفعل وهو ما أكده رؤساء أفرقة التفتيش من خلال بياناهم وتقاريرهم ومن خلال برنامج العمل الذي قدموه بالخصوص.

وقد أعلنت الدولتان أن تغيير النظام في العراق والمجيء بالحرية والديمقراطية وإرساء حقوق الإنسان هي الأهداف الأساسية. وهنا نتساءل، أين الشرعية في الاعتداء على دولة لتغيير نظام الحكم فيها؟ وأين الحرية والديمقراطية التي تفرض بقوة الصواريخ وقاذفات القنابل العملاقة التي تدك كل مؤسسات ومنشآت العراق المدنية، وتقتل مئات الأبرياء من الأطفال والنساء والشيوخ، وتمزق أجسادهم في بيوقم ومدارسهم ومستشفياقم وقُراهم ومدهم؟ أهذه هي الديمقراطية والحرية التي نتطلع إليهما في مطلع القرن الحادي والعشرين؟ وممن؟ من دول عظمى سلَّم لها المجتمع الدولي رقابه من خلال منحها حق النقض في أهم جهاز دولي هو مجلس الأمن الذي أنشئ من أجل تعزيز أمن وسلم جميع الشعوب في العالم صغيرها قبل كبيرها. أين حقوق الإنسان التي تأتي من خلال القتل والدمار والحرمان من كل الحقوق الأساسية وأقلها الحصول على الماء والغذاء والرعاية الصحية والأمن؟

هل من العقل والحكمة أن نوقف برامج أقرها المجتمع الدولي بهدف تزويد الشعب العراقي بالمتطلبات الأساسية للحياة من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء بقدرة قادر وبدون قرار من جانب صاحب السلطة الشرعية، وهو مجلس الأمن؟ وهل من الحكمة أن تشن حرب لم يشهد لها التاريخ مثيلا في الفداحة والتدمير والقوة، ونشغل أنفسنا فقط ببحث كيفية تقديم المعونات الإنسانية للضحية، أليس الأجدر بنا أن نطالب وبشكل قوي بوقف هذه الحرب المدمرة وغير المبررة والمخالفة للشرعية الدولية، وبخروج كافة القوات المعتدية من أرض العراق بل وتعويضه على ما حدث من دمار وقتل؟

إن الشعب العراقي ليس بحاجة إلى المساعدات الإنسانية التي تتباكى عليها هذه الدول وتحاول تقديمها له عن طريق موارده الخاصة وثرواته، في الوقت الذي تسعى فيه إلى تعطيل برنامج النفط مقابل الغذاء. إن الشعب العراقي رفض الخروج من بلاده إلى حيث المخيمات التي نصبت له على الحدود بل إن بعض المواطنين العراقيين الذين يعيشون في خارج البلاد رجعوا مع بداية الحرب، مفضلين الدفاع عن بلادهم والموت فيها على العيش تحت الاستعمار، أو في مخيمات الحرية المزعومة التي توقعت الدول المعتدية بأنها ستمتلئ بملايين اللاجئين.

إننا نرى ارتباطا واضحا بين ما يجري من مخططات مشبوهة في العراق وبين المأساة الجارية في منطقتنا العربية التي تم تجاهلها من قِبل هذه الدول، وهي المذابح التي تقوم بها قوات الاحتلال الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة ويتعرض لها شعب أعزل من السلاح من قِبل دولة احتلال مزودة بأحدث أنواع الأسلحة المتطورة المستخدمة ضد المدنيين الذين يسقطون يوميا بالعشرات ولا تحرك هذه الدول الديمقراطية ساكنا، بل وتقوم بحماية الدولة المعتدية، واستخدام حق النقض في مجلس الأمن ومنعه من اتخاذ أي إجراء ضدها أو تطبيق قراراته التي تطالب بانسحاب هذه القوات المحتلة من الأراضي الفلسطينية، وإعطاء هذا الشعب الفلسطيني حقوقه في إقامة دولته المستقلة على كامل ترابه الوطني. إنه لمن سخرية القدر أن تطالب الدول الغازية العراق بتطبيق اتفاقية جنيف على أسراها رغم عدم شرعية هذه الحرب، وتنكر في نفس الوقت تطبيق هذه الاتفاقية على

الأراضي الفلسطينية، بل إنها قامت في إحدى المرات السابقة باستخدام حق النقض، معطلة قرارا من مجلس الأمن يطالب دولة الاحتلال الإسرائيلي بمراعاة اتفاقية جنيف وحماية المدنيين الفلسطينيين من القتل اليومي الذي يتعرضون له على يد سلطة الاحتلال.

وفي الوقت الذي نذكِّر بالرفض الواضح لأحد عشر عضوا في مجلس الأمن التهديد بالعمل العسكري، ورفض رؤساء ١١٦ دولة في حركة عدم الانحياز و ٥٧ دولة في منظمة المؤتمر الإسلامي، لاستخدام القوة ضد العراق باعتباره تهديدا لدولهم وللأمن والسلم الدوليين، فإن بلادي، باعتبارها رئيسا للدورة الحالية ١١٩ لمجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري، تؤكد بشكل قوي على ما جاء في القرار الصادر عن هذه الدورة في الخصوص. وتطالب من خلال مجلسكم الموقر بإدانة هذا العدوان على شعب العراق، والعمل على إيقافه بكل السبل الممكنة والمتاحة، والطلب من الدول الغازية سحب قواتها فورا وبدون شروط خارج الحدود الدولية لجمهورية العراق، والتأكيد على احترام سيادة العراق واستقلاله السياسي وحُرمة أراضيه ووحدتها، وترك الشعب العراقي ليحدد اختياراته بنفسه وفق إرادته الحرة وبما يراعي سيادته ومصالحه الوطنية ويحافظ على ثرواته بعيدا عن التدخل في شؤونه الداخلية، وبشكل يعيد الأمن والاستقرار والسلام إلى العراق وإلى كافة دول المنطقة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي إثيوبيا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وكوستاريكا والمملكة العربية السعودية وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة) وزمبابوي يطلبون فيها توجيه دعوة إليهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، اعتزم بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة من دون حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد حسين (إثيوبيا) والسيد كمونيشك (الجمهورية التشيكية) والسيدة نوفتنا (سلوفاكيا) والسيد ستاغنو أوغرتي (كوستاريكا) والسيد الشوبكشي (المملكة العربية السعودية) والسيد نكياما (ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)) والسيد شدياوسيكو (زمبابوي) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة مؤرخة ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٣، ستصدر في الوثيقة S/2003/372، فيما يلي نصها:

"يشرفني أن أطلب بموجب الممارسة المعمول بها في مجلس الأمن أن يوجه المجلس دعوة إلى المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة للاشتراك في الجلسة التي تعقد اليوم، الأربعاء، ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٣، بشأن الحالة بين العراق والكويت".

وأعتزم، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم لفلسطين للاشتراك في المناقشة الجارية وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة المتبعة في السابق في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد القدوة (فلسطين) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل السوادان الدائم لدى الأمم المتحدة مؤرخة ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٣ فيما يلي نصها:

"بصفتي رئيسا لمجموعة البلدان الإسلامية، يشرفني أن أطلب إليكم أن يسمح للسفير مختار لماني، المراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة، للاشتراك في مناقشة مجلس الأمن بشأن البند المعنون 'الحالة بين العراق والكويت' بموجب الأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة والمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس".

ستصدر هذه الرسالة كوثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/2003/371.

وإن لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس إلى صاحب السعادة السيد مختار لماني.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد لماني إلى شغل المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

السيد فاسيلاكيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. والبلدان التي أوشكت على الانضمام، إستونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ومالطة ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا، والبلدان المنتسبة، بلغاريا وتركيا ورومانيا، والبلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية، أيسلندا، أعلنت تأييدها لهذا البيان.

مع بداية الصراع العسكري في العراق، بدأنا نواجه حالة جديدة. أملنا هو أن ينتهي الصراع بأقل خسائر ممكنة في الأرواح وبأقل معاناة ممكنة.

وفي اجتماع المجلس الأوروبي في ٢٠ و ٢١ آذار/مارس، تناول رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي التحديات المشتركة التي تواجهنا.

إن الاتحاد الأوروبي ملتزم بسلامة العراق الإقليمية وسيادته واستقراره السياسي وكذلك نزع السلاح الكامل والفعال للعراق في كل أراضيه، وباحترام حقوق الشعب العراقي، بما في ذلك جميع الأشخاص الذين ينتمون إلى أقليات.

ويؤمن الاتحاد الأوروبي بأن الأمم المتحدة يجب أن تستمر في الاضطلاع بدور مركزي خلال الأزمة الحالية وبعدها. فمنظومة الأمم المتحدة تمتلك قدرة فريدة وخبرة عملية في تنسيق المساعدة في الدول فيما بعد الصراع. وينبغي لمجلس الأمن أن يعطي الأمم المتحدة ولاية قوية للاضطلاع بهذه المهمة.

وإننا بحاجة ملحة إلى تناول الاحتياجات الإنسانية الكبرى التي ستنشأ عن هذا الصراع. والاتحاد الأوروبي ملتزم بالمشاركة النشطة في هذا المجال، وفقا للمبادئ المستقرة. وإننا نؤيد الجهود المبنية على أساس اقتراحات الأمين العام للأمم المتحدة لتكييف برنامج "النفط مقابل الغذاء" ليتسق مع الظروف المتغيرة حتى يمكنه أن يستمر في الوفاء بالاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي.

ونود أن نسهم بفعالية في الظروف التي تمكن العراقيين من العيش في حرية وكرامة ورفاهية في ظل حكومة تمثلهم تعيش في سلام مع جيرانها وتكون عضوا نشيطا في المجتمع الدولي.

وعلى الجبهة الإقليمية، يعرب الاتحاد الأوروبي عن تضامنه مع الدول التي تواجه مشاكل ومخاطر نتيجة لهذا الصراع، بما في ذلك إمكانيات تدفق اللاجئين عليها، ويعلن عن استعداده لمساعدة تلك البلدان. والاتحاد الأوروبي

سيشترك بنشاط في دعم الاستقرار الإقليمي. إننا ندعو كل بلدان المنطقة إلى الإحجام عن الإجراءات التي قد تؤدي إلى انعدام الاستقرار بشكل أكبر. وتتحمل بلدان المنطقة أيضا مسؤولية خاصة في منع أعمال الإرهاب.

وسيستمر الاتحاد الأوروبي في عمله النشيط لإعادة تنشيط وإنعاش عملية السلام في الشرق الأوسط من خلال النشر الفوري لخريطة الطريق وتنفيذها التي أيدتها المجموعة الرباعية.

وسنعمق من حوارنا وتعاوننا في جميع المجالات مع العالمين العربي والإسلامي. ونأمل أن يتسنى قريبا استغلال الفرص الكبيرة التي تتيحها عملية برشلونة بطريقة سليمة.

ونكرر التزامنا بالدور الأساسي للأمم المتحدة في النظام العالمي وبالمسؤولية الأساسية لمجلس الأمن عن صون السلم والاستقرار الدوليين.

وسنستمر في إسهامنا في تعزيز التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب بشكل أكبر. وأخيرا، سنكثف أيضا من عملنا لوضع سياسة شاملة متسقة فعالة متعددة الأطراف ينتهجها المجتمع الدولي لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

السيد هدايات (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): لقد انضمت إندونيسيا إلى البلدان التي طلبت عقد الاجتماع الحالي لمجلس الأمن لتناول الأوضاع الحرجة السائدة في العراق.

بعد مرور سبعة أيام على التخلي الفعلي عن الطريق المتعدد الأطراف من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، بدأت الحكومات والشعوب في جميع أنحاء العالم تشهد المعاناة الهائلة التي لا تطاق التي أُنزلت بشعب العراق. إن ضميرنا الجماعي يطالب بإيقاف العدوان على الفور.

منذ أسابيع ومشاعر الألم تنتابنا حول مستقبل منظومة الأمم المتحدة، التي طُرح بها جانبا، نتيجة تصرف الأقوياء المتعمد أحادي الجانب، والتي تم تقويض سلطتها. إن مصلحتنا المشتركة في نظام عالمي يحترم المساواة بين الأمم وسيادة تعددية الأطراف، النظام المنعكس في الأمم المتحدة، يتطلب وضع حد للنزعة الانفرادية. وخلال تلك الأسابيع نفسها تأملنا في العواقب متعددة الأبعاد المترتبة عن الحرب على منطقة الشرق الأوسط وفيما وراءها.

إن التزامنا المشترك بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب يقضي بأن الأمم المتحدة لا يجوز أن تقف مكتوفة الأيدي.

لهذه الأسباب طالبت إندونيسيا عقد الاجتماع الحالي وتشيد برئيس المجلس على عقد الاجتماع. وانعقاد مجلس الأمن اليوم يعد بحد ذاته خطوة صوب استعادة سلطة الأمم المتحدة.

في الواقع إن ما هو مطروح يتجاوز مصير دولة العراق ومستقبلها.

وقد أعربت إندونيسيا عن أسفها الشديد للإجراء المنفرد الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الذين قرروا شن هجوم عسكري ضد العراق في مخالفة للقانون الدولي.

لقد شهد شعب إندونيسيا وحكومتها أسوة بغيره، وبحزن عميق، الخسائر الإنسانية، والآلام الشديدة التي يعاني منها آلاف المدنيين الأبرياء والضعفاء في العراق. وفي هذه المرحلة من الصراع، نشهد بالفعل وبقلق بالغ تزايد عدد الضحايا بين المقاتلين على الأرض، ونخشى جميعا أن يواصل التزايد مع تكثيف المواجهة العسكرية. ونحن نجتمع اليوم، نواجه احتمالا يتزايد خطورة وهو أن يصل القتال إلى مرحلة تتعذر فيها السيطرة عليه.

وحتى لو انتهى القتال اليوم، فإننا نواجه بالفعل أزمة إنسانية خطيرة. ومن بين المعلومات المتوفرة للأمم المتحدة في هذا الصدد: هناك بالفعل ٣٠٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا في شمال العراق. وبالمثل، تفيد منظمة الأمم المتحدة للطفولة أن الكهرباء وإمدادات المياه قد انقطعت في البصرة. وهذه المعاناة تفرض على شعب يتحمل مصاعب الجزاءات منذ سنوات عديدة.

ومع ذلك لا ينبغي أن يحيد بصرنا عن حقيقة هامة، في حرصنا المشروع على مواجهة الحالة الإنسانية الخطيرة في العراق على الفور وبصورة جماعية، وهذه الحقيقة هي أن البلدان التي اختارت طريق الحرب، متجاهلة العملية التي كانت تجري في إطار مجلس الأمن، تتحمل مسؤولية خاصة عن التصدي للمعاناة الإنسانية المتزايدة الناتجة عن أعمالها.

وفيما يتجاوز الآثار الإنسانية بالنسبة لشعب العراق، فإن السيادة الوطنية لذلك البلد وسلامة أراضيه ذاتها معرضتان للخطر الشديد. وقد أكدت حكومة إندونيسيا، بثبات، أن أي حل لمسألة العراق يجب أن يحترم السيادة الوطنية لذلك البلد وسلامة أراضيه.

ويتعين على المجتمع الدولي أن يظل يركز على ما كان يمثل المشكلة الرئيسية ويظل يمثلها، وهو مسألة نزع أسلحة الدمار الشامل من العراق. إن قرار مجلس الأمن ١٤٤١ (٢٠٠٢) وفَّر خريطة طريق واضحة للتصدي الفعال لتلك المسألة من خلال نظام التفتيش. لقد كانت إندونيسيا صامدة في موقفها المبدئي المناهض لانتشار أسلحة الدمار الشامل. ولذلك كنا نحث العراق باستمرار على الامتثال لالتزاماتها بموجب ذلك القرار. وشعرنا بالتشجيع عندما اطلعنا على التقرير المقدم من كل من السيد هانز بليكس والسيد البرادعي، حيث جاء أن عملية التفتيش تحقق تقدما وينبغي أن تستمر. وبالتالي فإن الدبلوماسية، بالاقتران بالضغوط الحكيمة تأتي بنتائج.

ولا ينبغي أن نقلل من قدر ما هو معرض للخطر في الوقت الحالي، ولا نستطيع أن نفعل ذلك. إن مصير شعب العراق معرض للخطر بشكل مؤكد. إن مستقبل المناطق المجاورة وما يتجاوزها معرض للخطر، بكل تأكيد – من الجوانب السياسية والاستراتيجية والاقتصادية. ولا نستطيع أن نتغاضى عن الأثر المحتمل للحرب على البيئة. إلا أن أساس النظام الذي تقوم عليه الأمم المتحدة ذاته ومبدأ التعددية الجوهري فيه، هو موضع الاختبار، في نهاية المطاف. وينبغي أن نكبح جموح الانفرادية، بصرف النظر عن مصدرها.

ينبغي أن يبقي مجلس الأمن قيد نظره مسألة موضع قلقنا جميعا، حكومات وشعوب، وأن يكون ذلك ظاهرا للجميع. فإن سكوته دون طلب وقف فوري للعدوان يصم الآذان بالفعل. وتأمل إندونيسيا ألا يقصر المجلس عن تحمل المسؤولية المسندة إليه في الميثاق والمتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين. وينبغي للمجلس أن يوحد صفوفه وينضم إلى النداء الصادر عن عديد من مجالس الأمم والذي عبرت عنه الشعوب في جميع أنحاء العالم، بوضع حد للحرب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي، ممثل جنوب أفريقيا، أعطيه الكلمة الآن.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا): إن اللحظة التي خشيناها قد حلت. ووقع العراق في أتون حرب مريرة. لقد تجمعت بعض الدول لغزو العراق دون ترخيص من الأمم المتحدة. وهذا اللجوء المنفرد إلى استخدام القوة يتفاقم في ظل إحراز تقدم في التصدي لنزع سلاح العراق من خلال عمليات التفتيش التي أذن بها مجلس الأمن.

إننا نأسف لوقوع هذه الحرب، شأننا شأن الملايين من البشر حول العالم. ونذكِّر بموقف الاتحاد الأفريقي وحركة عدم الانحياز والذي يقضي بأن الحرب ليست حلا لمشاكل العالم. ونؤكد من جديد على سيادة العراق ووحدة أراضيه، ونعتقد أن شعب العراق يجب أن تتاح له الفرصة أن يقرر مستقبله بنفسه وبحرية.

والآن، وأكثر من أي وقت مضى، ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور مركزي في ضمان إنهاء الحرب. إن الأمم المتحدة هي المؤسسة الأساسية التي تضفي شرعية ومشروعية على جهودنا الجماعية لضمان السلم والأمن في العالم. ومكمن الخوف هو أنه بالرغم من التوقعات المتفائلة، إن هذه الحرب قد ينتج عنها احتلالا غير مرغوب فيه مما يزيد من تعقيد إمكانيات تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة بأكملها.

إن الحرب في العراق لا يجب أن يسمح لها بأن تؤدي إلى تآكل المبادئ والقيم الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. فلأكثر من خمسين سنة، اعتمد المجتمع الدولي على الأمم المتحدة في مواجهة النزاعات وتعزيز السلم والأمن في العالم. وبالرغم من أوجه النقص التي تعتريها، فإن الأمم المتحدة هي المؤسسة الأساسية التي تحكم النظام السياسي الدولي والتي تضفي الشرعية والمشروعية على ما نقوم به من أعمال.

ولهذا السبب فإننا نتفق مع الأمين العام على قوله:

> ”ربما لو كنا قد ثابرنا لفترة أطول لأمكن نزع سلاح العراق سلميا وإن لم يحدث ذلك، لكان من الممكن أن يتخذ العالم إجراء لحل هذه المشكلة بقرار جماعي بما يضفي عليه شرعية أكبر ويكتسب له، بالتالي، تأييدا أوسع مما هو الحال الآن“. (SG/SM/8644)

إن جنوب أفريقيا، بوصفها بلدا قام بنزع أسلحة الدمار الشامل طوعا، تؤمن إيمانا قويا بعالم يخلو من جميع أسلحة الدمار الشامل. ونعتقد أن الوضع المثالي هو أنه لا ينبغي لأية دولة أن تملك أسلحة من هذا النوع، ولذلك بذلنا كل جهد لضمان تنفيذ العراق الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). ولهذا السبب وافقنا على ما قاله مفتشو الأسلحة عندما أفادوا بأنهم بحاجة إلى المزيد من الوقت – ”أشهر لا سنوات“، كما قال السيد بليكس – لكي يؤكدوا للعالم أن العراق خال من أسلحة الدمار الشامل.

إن مأساة الحرب في العراق تكمن في أنها مستمرة في إيقاع الضحايا من المدنيين والعسكريين. وبالرغم من أننا قد نختلف على الحاجة إلى هذه الحرب، إلا أننا لا يمكن أن نتجاهل ضحاياها. ولمجلس الأمن دور يقوم به لضمان وضع ترتيبات للمساعدة على إيصال المساعدة الإنسانية إلى الشعب العراقي. ونود أن نحذر مجلس الأمن من مغبة أن ينجر إلى صياغة قرار يعطي موافقة ضمنية على العمليات العسكرية التي تجري في العراق في الوقت الحالي.

يجب على مجلس الأمن أن يعتمد قرارا بشأن المساعدة الإنسانية يدعم سيادة العراق وسلامة أراضيه ويضمن أن تبقى الموارد الطبيعية للعراق في أيدي شعب العراق. وتؤمن جنوب أفريقيا أن الجزاءات العقابية الممتدة التي اضطر شعب العراق إلى تحملها لمدة أكثر من ١٢ سنة يجب أن يوضع لها حد.

وكترتيب مؤقت، فإن برنامج النفط مقابل الغذاء هام لشعب العراق. ووفقا لما قاله الأمين العام، فإن ٦٠ في المائة من مواطني العراق البالغ عددهم ٢٧ مليون نسمة، يعتمدون على البرنامج للحصول على احتياجاتهم اليومية. وإننا نوافق على أن هذا البرنامج يمكن تعديله لضمان توصيل

السلع الإنسانية التي طلبتها الحكومة العراقية. ومن الملائم أيضا تحديد أولويات توصيل الأدوية والغذاء الضروريين من العقود الحالية وضمان تلبية أكثر احتياجات الشعب العراقي إلحاحا.

إن الحرب في العراق لا ينبغي أن تدمر أساس نظام الأمن الجماعي المبني على قواعد والذي توفره لنا الأمم المتحدة وميثاقها. إن مؤسسي الأمم المتحدة قد سعوا إلى ضمان استقرار إدارة الشؤون الدولية. وقد رسموا نظاما عالميا تُحمى فيه أرواح الأبرياء والضعفاء، وليس نظاما يقوم على أساس السطوة العسكرية وقانون البقاء للأصلح. إن الأمم المتحدة تزداد أهمية في عالم يواجه تحديات معقدة. ثمة أماكن في جميع أنحاء العالم يجب أن يكسب فيها السلام، والعراق ليس استثناء.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل كوبا.

السيد رودريغيز باريا (كوبا) (تكلم بالاسبانية): إن عدوان الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على العراق يستحق تنديدا قويا ويجب وقفه على الفور. وينبغي لمجلس الأمن أن يفي بمسؤوليته الرئيسية باستعادة السلم والأمن الدوليين اللذين هدما من جراء هذا العدوان.

والأمم المتحدة، بما في ذلك الجمعية العامة، يتعين عليها أن تمارس جميع الصلاحيات والوظائف الموكلة لها بمقتضى الميثاق، لضمان السلام والأمن والاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية للعراق والكويت وجميع دول المنطقة؛ وحماية الشعب العراقي وإعادة تنفيذ القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، وبصفة خاصة اتفاقيات جنيف والبروتوكول الإضافي الأول؛ وضمان احترام حقوق الإنسان للعراقيين وبصفة خاصة حقهم في الحياة.

كانت لدينا آمال، لكننا كنا نعرف ما سيؤول إليه الحال. لأسابيع حاول أكثر من ثلثي أعضاء مجلس الأمن وثلاثة من الأعضاء الدائمين تفادي الحرب وأشاروا إلى عواقبها المحتملة وقدموا حلولا متنوعة تستلهم أساسين هما أن أي هجوم منفرد سيمثل انتهاكا للميثاق والقانون الدولي، وضرورة التنفيذ الكامل، بالسبل السلمية، لقرارات المجلس ذات الصلة.

ومع ذلك، عُلقت عمليات التفتيش عندما بدأت تحرز تقدما ملموسا. وقد لاحظنا على النحو الواجب خطر التلاعب بنطاق القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) أو تشويهه، وكنا نشك في الضمانات العلنية التي أعطاها هؤلاء الذين بدأوا الحرب فيما بعد.

وفي حقيقة الأمر، كان الحكم على العراق قد صدر منذ وقت طويل. ونحن نعرف أن العراق لا يشكل، ولا يمكنه أن يشكل، أدنى خطر على الأمن الوطني للولايات المتحدة أو حلفائها. والمحللون الدقيقون قدموا أدلة على أن الهجوم على العراق كان مخططا حتى قبل العمل العدواني الإجرامي في ١١ أيلول/سبتمبر ضد البرجين التوأمين.

إن الرئيس فيدل كاسترو تناول أسباب وذرائع وعوامل الأزمة وقدم حلولا، وبخاصة في خطاباته بتواريخ ٢٨ كانون الثاني/يناير و ٢٥ شباط/فبراير و ٦ و ٢٢ آذار/مارس. وفي كوالالمبور قال رئيسنا:

> ”في خطابه إلى الضباط الخريجين في وست بوينت بتاريخ ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، قال رئيس الولايات المتحدة: ’سيتطلب أمننا تطوير الجيش الذي ستقودونه - الجيش الذي يجب أن يكون مستعدا لتوجيه ضربة بإشعار قصير في أي ركن مظلم من أركان العالم‘.

"ذلك البيان لم تدل به حكومة دولة صغيرة أو ضعيفة، بل أدلى به رئيس أغنى وأقوى دولة عسكرية وجدت حتى الآن، وهي الدولة التي تحوز آلاف الأسلحة النووية - تكفي لمحو سكان العالم عدة مرات - وأنظمة عسكرية تقليدية وأسلحة دمار شامل مخيفة.

"هذه هي ما هيتنا: 'أركان مظلمة من العالم'. هذا هو المنظور الذي ينظر به البعض إلى دول العالم الثالث. لم يحدث قبل ذلك أن قدم أحد تعريفا أفضل.

"إن المستعمرات السابقة للدول التي قسمت العالم فيما بينها ونهبته لقرون تشكل اليوم مجموعة البلدان المتخلفة. ليس هناك ما هو أفضل من الاستقلال الكامل والمعاملة المنصفة على قدم المساواة والأمن الوطني لكل واحد منا؛ وليس من بيننا عضو دائم في مجلس الأمن يتمتع بحق النقض "الفيتو"؛ ولا تتوفر لأحد منا فرصة للمشاركة في صنع قرارات مختلف المؤسسات المالية الدولية؛ ولا يمكن لأحد منا المحافظة على أفضل مواهب شعبه؛ ولا يمكن لأحد منا أن يحمي نفسه من هجرة رؤوس الأموال أو تدمير الطبيعة والبيئة بسبب النهب والنزعة الاستهلاكية الأنانية الجشعة للبلدان المتقدمة النمو اقتصاديا.

"بعد آخر مذبحة عالمية في الأربعينات وُعدنا بعالم يسوده السلام وبتخفيض الفجوة بين الأغنياء والفقراء ومساعدة البلدان المتقدمة النمو للبلدان الأقل نموا. لقد كان هذا كله كذبة كبرى، وقد فُرض علينا نظام عالمي غير قابل للاستدامة ولا يمكن احتماله. ويجري حاليا دفع العالم إلى طريق مسدود".

بات ضروريا وقف مسار الأحداث هذا إذا أردنا البقاء - أوروبا والبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية دون استثناء - بوصفنا دولا ذات سيادة ومستقلة؛ وإذا أردنا الحفاظ على السلم ونظام الأمن الجماعي الذي كلف البشرية ٥٠ مليونا ومئات الألوف من شعب الولايات المتحدة، وإذا أردنا أن نحمي الوجود المعرض للخطر بالفعل للأمم المتحدة بوصفها العنصر الرئيسي للتعددية ورمزها.

إن القنابل لا تؤمِّن المدن بل تدمرها، والذخائر الموجهة توجيها دقيقا تقتل وتشوه المدنيين وتلحق الضرر بملايين الناس بشكل رهيب جدا. إن المساجين دون استثناء يستحقون معاملة إنسانية ومشرفة، وتحميهم اتفاقيات جنيف والبروتوكول الإضافي الأول. والقانون الإنساني الدولي ينبغي أن ينفذ ويحترم احتراما كاملا وعالميا.

والأولوية الآن هي لوقف ضرب العراق بالقنابل ووقف العدوان عليه. والأولوية أيضا لحماية السكان المدنيين وتقديم المساعدة الإنسانية العاجلة لهم، وتحظى الأمم المتحدة وأمينها العام بجميع الصلاحيات اللازمة لذلك.

بيد أننا لا يمكننا أن نقبل تقنين أو تأييد العدوان واحتلال الأراضي بذرائع إنسانية، ليس من شأنها سوى تشجيع الحرب وإبعادنا من حيث الجوهر عن وقف إطلاق النار وعن المبادئ والأهداف الإنسانية المعلنة.

وينبغي لمجلس الأمن والأمين العام توخي الحذر البالغ في ولاياتيهما ومسؤولياتهما. ولا ينبغي المساس بالاستقلال السياسي للعراق وسيادته أو سلامته الإقليمية. وهدف الأمم المتحدة الآن هو تحقيق وقف إطلاق النار ووقف العدوان، وليس الرجم بالغيب أو القيام بشيء ما تحت ذريعة كونها المحتاط للمستقبل القادر على إضفاء الشرعية على حكومة

احتلال أنغلو ـ أمريكية في العراق، أيا كانت التسمية التي ستطلق عليها، وليس أن تبتدع مسبقا آليات للأمم المتحدة في الميدان أو إجراءات تلزم هؤلاء المعارضين للحرب بتحمل تكاليف إعادة تعمير بعيدة ولا يمكن التنبؤ بها.

الشيء الرئيسي هو القيام بالمستحيل لوقف الموت والدمار وتحقيق وقف الحرب وانسحاب القوات الغازية من الأراضي المحتلة. والرأي العام، تلك القوة غير العادية المتزايدة، سيكون قاسيا في الحكم على سلوكنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل نيوزيلندا.

السيد ماكاي (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): تأسف حكومة نيوزيلندا عميق الأسف لانهيار العملية الدبلوماسية وللأعمال الحربية التي تجري حاليا. وبينما نعترف بالسعي لتفادي وقوع إصابات بين المدنيين، فإن وقوع قتلى من الجانبين يدعو للقلق البالغ. كما إن من الجوهري التزام جميع الأطراف باتفاقيات جنيف.

إلا أن تركيزنا الفوري الآن ينبغي أن يكون على المستقبل. ويتعين أن يكون هدفنا المشترك وضع حد للأعمال الحربية بأسرع ما يمكن، حتى يتسنى الإقلال من الأخطار التي تهدد الشعب العراقي إلى أدنى حد ممكن وتلبية احتياجاته الإنسانية. ويبدو أن أولئك المشتركين في بدء العمل العسكري يعترفون في خططهم بمسؤولياتهم في هذا الصدد. وهناك حاجة إلى قيام المجتمع الدولي الأوسع بالاستجابة العاجلة لنداء الأمم المتحدة من أجل تقديم الأموال اللازمة للإغاثة الإنسانية. وقد أعلنت نيوزيلندا بالفعل عن تبرع لوكالات الإغاثة ونحن ننظر في السبل الأخرى التي يمكن لنا فيها المساعدة عندما تتضح الاحتياجات والموارد المالية اللازمة.

ويتعين على مجلس الأمن أن يتحرك لحل المسائل العملية المتصلة ببرنامج النفط مقابل الغذاء في هذه الظروف. وتمس الحاجة إلى أن يواصل البرنامج عمله بصورة فعالة. وقد تقدم الأمين العام بمقترحات من أجل مواصلة فعاليته وينبغي للمجلس أن يعمل بسرعة للتوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة.

ولقد كانت هذه الفترة بالغة الصعوبة بالنسبة للمجلس واتسمت بالشقاق إلى أبعد الحدود. وإننا نود أن نراه الآن يضع هذه الخلافات جانبا ويركز على رفاه الشعب العراقي. وستكون أمامنا فترة تحد تتمثل في إعمار العراق. وسيكون لصالحنا جميعا في الأجل الطويل أن نرى الأمم المتحدة نفسها تشارك فيه. وتمتلك الأمم المتحدة الخبرة للإسهام والمساعدة في تحديد البنية الدولية اللازمة لتقديم المساعدة في المجال الإنساني وفي مجال الإعمار. وسوف تتوقع الدول الأعضاء من المجلس أن يعمل بشكل تعاوني لتيسير اشتراك الأمم المتحدة.

وستعمل نيوزيلندا بطبيعة الحال مع الآخرين في الأمم المتحدة على المساعدة في هذه الاستجابة الإنسانية والتعميرية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أعلم المجلس بأن هذه الجلسة يمكن أن تستمر حتى الساعة التاسعة مساء ما لم يحذو المتكلمون المتبقون حذو ممثل نيوزيلندا. وأعطي الكلمة إلى الممثل الدائم للهند.

السيد نامبيار (الهند) (تكلم بالانكليزية): سأحاول. ستمثل هذه الجلسة أول مناقشة علنية في مجلس الأمن بشأن العراق منذ اندلاع الأعمال الحربية في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٣. ونحن نشكركم على إتاحة الفرصة لسائر أعضاء الأمم المتحدة للإعراب عن وجهات نظرهم بشأن هذه المسألة التي هي أخطر مسألة تمس السلم والأمن الدوليين.

وقد تطورت الحالة فيما يتعلق بالعراق بسرعة على مدى الأسابيع القليلة الماضية. وكان موقف الهند المؤيد للتوصل إلى حل سلمي لهذه المسألة مستمرا وهو معروف جيدا. ويعتبر سلام هذه المنطقة وازدهارها أمرا حيويا بالنسبة للهند وكذلك بالنسبة لأي بلد آخر نظرا لما يربطنا ببلدان المنطقة من علاقات سياسية وثقافية واقتصادية طويلة العهد.

وقد اعترفت الهند بصحة ما قرره مجلس الأمن بالإجماع في قراره ١٤٤١ (٢٠٠٢)، الذي نص على نزع السلاح العراقي. كما أعاد القرار تأكيد سيادة العراق والكويت والدول المجاورة وسلامتها الإقليمية. ونص القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) على نظام صارم لعمليات التفتيش التي ترمي إلى تلبية رغبة المجتمع الدولي بتجريد العراق من أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها.

ونعتقد بأنه كان ينبغي أن يكون ضمان تعاون العراق مع عمليات التفتيش وامتثاله لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة محل التركيز الرئيسي لجهود المجلس. إلا أن ذلك لم يحدث لسوء الحظ. ونحن والحالة هذه، نواجه الآن وضعا قرر فيه بعض الأعضاء العمل بشكل انفرادي.

وقد تلقى بلدي أنباء البدء بالعمل العسكري في العراق بألم بالغ. وإننا في هذه الظروف نأمل بكل إخلاص أن تكون الحملة العسكرية التي لا مبرر لها وكان يمكن تفاديها قصيرة الأمد. وإننا نحث على بذل كل الجهود الممكنة لوضع حد للأعمال الحربية في وقت مبكر. كما نطلب إلى جميع الأطراف المشتركة في الحرب أن تفي بالتزاماتها تجاه المدنيين بموجب القانون الإنساني الدولي. ويساورنا القلق إزاء الأرواح البشرية التي تزهق – العراقيين وغيرهم. كما نشعر بالقلق إزاء تدفقات اللاجئين. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكفل الحفاظ على سيادة العراق وسلامته بشكل كامل، بالإضافة إلى تقاليده العلمانية. وينبغي ألا يسمح للصراع الطائفي والعرقي أن يقسم البلد. كما ينبغي احترام حق شعب العراق في تقرير مستقبله السياسي وممارسة سيطرته على موارده الطبيعية احتراما كاملا.

وسبق الأمين العام أن لفت الانتباه إلى المحنة التي تزداد شدتها لسكان مدينة البصرة الذين يبلغ عددهم ١،٧ مليون نسمة. ونود أن نعرب عن تأييدنا لأي جهد يرمي إلى تقديم الإغاثة للسكان المدنيين لهذه المدينة وللأنحاء الأخرى من البلد التي تمس حاجتها إلى المساعدة. كما نعرب عن تأييدنا لقرار الأمين العام بعقد اجتماع لوكالات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة لتنسيق جهود الإغاثة الإنسانية في العراق.

وقد حاولنا متابعة مداولات المجلس بشأن اقتراح الأمين العام بتقديم المساعدة الإنسانية إلى العراق بتعديل آلية برنامج النفط مقابل الغذاء. ونعتقد بأن عقود تزويد العراق بالإمدادات التي تمت الموافقة عليها بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء يجب أن تكون الأولوية المنطقية لتقديم المساعدة الفورية للشعب العراقي. ويتعين على المجتمع الدولي أن يسارع إلى الاشتراك في استعادة السلم في العراق وفي جهود إعمار البلد في نهاية المطاف وفي تخفيف محنة شعبه الذي طال أمد معاناته. ونحث المجلس على أن يبدي الوحدة اللازمة والإرادة الجماعية لكي يتمكن من مساعدة الشعب العراقي في هذا المسعى.

وقد أعلنت الهند بالفعل عن استعدادها للمشاركة الكاملة في إعمار العراق وإنعاشه وشعبه، الأمر الذي لا مفر من أنه سيلزم نتيجة للصراع الحالي. وإن صداقتنا القديمة العهد مع شعب العراق تتطلب منا ما لا يقل عن ذلك؛ ويسعدنا أن نقوم بواجبنا بالمشاركة في حمل هذا العبء.

ويمكن أن يختلف المرء بشأن ضرورة الحرب، إلا أنه ما من أحد يختلف حول الحاجة الملحة لإعادة السلام. وقد تشن الحرب أحيانا بصورة انفرادية، إلا أن السلام يجب أن يبنى بصورة جماعية. وإننا نطالب جميع أعضاء مجلس الأمن، وبالفعل، جميع أعضاء الأمم المتحدة، أن يظلوا موطدي العزم في جهودهم لضمان سلام دائم ومستقبل مستقر لشعب العراق.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن إلى ممثل بولندا.

السيد ستانزيك (بولندا) (تكلم بالانكليزية): تعرب بولندا عن تأييدها التام للبيان الذي أدلي به في المناقشة الحالية باسم الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، فإن أهمية البند المدرج في جدول أعمال اليوم تقتضي بعض الملاحظات الإضافية التي تمثل منظورنا الوطني بشأن المسألة قيد البحث.

تعرب بولندا عن أسفها العميق لأن العراق لم يلتزم بأحكام القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) ولم ينزع سلاحه طوعا، الأمر الذي كان يمثل شرطا مسبقا لازما للتوصل إلى حل سلمي للأزمة. وقد أتاح القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) للعراق فرصة نهائية للامتثال التام لإرادة المجتمع الدولي. كما تضمن تحذيرا بعاقبة وخيمة في حال عدم الامتثال، بالاستناد إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وكما أكدنا مرارا منذ اتخاذ القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، كنا نأمل حتى آخر لحظة بأن يحل الصراع بالوسائل السلمية وبألا يضطلع بالعمل العسكري إلا كملجأ أخير.

بيد أن حكومة العراق قررت تجاهل أحكام القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) بنفس الطريقة التي تجاهلت فيها أحكام القرارات العديدة التي اتخذها مجلس الأمن على مدى السنوات الـ ١٢ الماضية.

فالعراق لم ينفذ التزاماته فيما يتعلق بترع السلاح، كما أنه لم يتعاون بشكل كامل مع المفتشين التابعين للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد تقاعس عن تدمير مخزوناته من أسلحة الدمار الشامل، التي أكّد مفتشو الأمم المتحدة وجودها. ويشكل نظام صدام حسين تهديدا للسلام والأمن الدوليين بامتناعه عن التقيد بقرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرارات المرتبطة بأسلحة الدمار الشامل. وفي ظل هذه الظروف، لا بد من الانتهاء إلى أن الوسائل السلمية لتسوية الأزمة العراقية قد استُنفدت وأنه لم يعد من خيار متبقٍ سوى استخدام القوة. وتقع المسؤولية عن هذا الوضع بكاملها على عاتق القيادة العراقية.

أما تدخل الائتلاف الدولي لإجبار العراق على تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، الذي اتخذ في إطار الفصل السابع من الميثاق، فليس موجهاً ضد الشعب العراقي. بل يجري الاضطلاع به من أجل القضاء على أسلحة الدمار الشامل المملوكة للعراق، التي تهدد السلام والأمن الدوليين. ومن شأن عدم اتخاذ إجراء تحقيقا للفعالية في نزع السلاح الذي بحوزة نظام صدام حسين أن يشكل خطأ سياسيا وعسكريا خطيرا. فهو مساوٍ للتسامح إزاء انتهاكات القانون والاستمرار في عدم الاكتراث للالتزامات تجاه الأمم المتحدة. ومن شأنه أن يؤدي إلى مزيد من تقويض سلطة الأمم المتحدة.

ويتمثل الهدف الأسمى للائتلاف الدولي في تدمير أسلحة الدمار الشامل الموجودة لدى العراق، فضلا عن إقرار سيادة القانون في هذا البلد. وسوف يتم إنهاء العملية العسكرية فور تحقيق الأهداف الموضوعة. وسوف يتمكن الشعب العراقي من الاستفادة بموارد بلده، التي يعد المالك الشرعي لها. وستنعم الدولة بأسرها وكافة أجزاء المجتمع العراقي بحقوقها كاملة وتستطيع النهوض بعملية بناء دولة

تقوم على مبدأي تقرير المصير والحرية، دونما تمييز على أساس الخلفية السياسية أو العرقية، ومن ثم ستتمكن من تقرير مستقبلها بنفسها. وسيصبح العراق عضوا مكتمل العضوية في المجتمع الدولي وعاملا من عوامل استقرار المنطقة برمتها. ويمثل تحقيق هذه الأهداف الغاية الأساسية للائتلاف وللمنظمات الدولية. وتعرب بولندا عن استعدادها للمشاركة بهمة في هذه العملية.

ولا ينبغي أن يدخر وسع لجعل العمليات العسكرية فعالة وقصيرة، تخفيفا من معاناة الشعب العراقي. ونعلق أهمية كبرى على تقليص الآثار الإنسانية المترتبة على العملية العسكرية إلى أدنى حد، بما في ذلك هجرة أجزاء كبيرة من السكان. وسيجري تزويد السكان المدنيين بالمعونة والرعاية اللازمتين. ولن يكون هذا نتيجة للجهود التي يبذلها الائتلاف وحده، بل نتيجة لجهود المجتمع الدولي بأسره. ومن شأن اشتراك الأمم المتحدة في وقت قريب في توفير هذه المساعدات أن يسهم إسهاما ملموسا في الحد من الأثر الإنساني المترتب على الحالة الراهنة، وأن يبعث في الوقت ذاته برسالة واضحة مؤداها أن المنظمة عازمة على أن تشترك بشكل فعلي في توفير المساعدات الضرورية لإعادة إعمار البلد. وسيكون فيما نقدمه من مساعدات خير دليل على تضامننا مع الشعب العراقي.

إن العملية الجارية تشكل امتحانا خطيرا لنظام الأمن الجماعي الدولي. وننتظر من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أن يتجاوزوا انقساماتهم القائمة ويعودوا إلى ممارسة الاضطلاع بولايتهم بروح من الاشتراك في المسؤولية. كما ننتظر من أطراف الصراع أن تمتثل لمعايير القانون الإنساني الدولي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي هو ممثل سنغافورة.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): صدر أول قرار لمجلس الأمن بطلب نزع سلاح العراق، وهو القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، في ٣ نيسان/أبريل ١٩٩١. واتُّخذ آخر قرار للمجلس بشأن نزع سلاح العراق، وهو القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، بالإجماع في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وطيلة فترة الاثني عشر عاما هذه، كنا نأمل أن يتم نزع سلاح العراق بالطرق السلمية. ومن دواعي الأسف أن هذا الهدف لم يتحقق.

وكان يحدونا الأمل في أن يتسنى تفادي الحرب، شأننا شأن غالبية الأعضاء في مجتمع الأمم المتحدة. وكما قال الأمين العام في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٣ فإن

> ”الحرب كارثة على الدوام، فهي تؤدي إلى مأساة بشرية كبرى. سيقتلع الكثيرون من جذورهم، ويشردون من ديارهم، وما كان أحد يريد ذلك. ولهذا السبب كنا نأمل لو أن القيادة العراقية تعاونت تعاوناً كاملاً، ولو أنه أمكنها ذلك بدون اللجوء لاستخدام القوة“.

ويؤسفنا بالغ الأسف أن حكومة العراق اختارت تفويت الفرصة النهائية التي أتيحت لها بموجب القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، الذي اتُّخذ بالإجماع، للامتثال الكامل لالتزاماتها المتعلقة بنزع السلاح أو التعرض لعواقب وخيمة. وستكون أشد المعاناة من نشوب هذا الصراع من نصيب شعب العراق، الذي عانى الكثير بالفعل من جراء عدم امتثال حكومته لالتزاماتها المتعلقة بنزع السلاح طيلة السنوات الـ ١٢ الماضية.

وكنا نفضل كما يفضل الكثير من الأعضاء لو أن مجلس الأمن قد أذن صراحة من جديد باتخاذ إجراء عسكري لنزع سلاح العراق. ولكن المسؤولية عن تجنب الحرب كانت تقع دائما على عاتق العراق. وبالنظر إلى تاريخ العراق

الطويل في الاستخفاف بقرارات مجلس الأمن، ترى سنغافورة أنه لا يمكن اعتبار عجز مجلس الأمن عن التوصل إلى توافق جديد في الآراء سبباً لعدم اتخاذ إجراء لنزع سلاح العراق.

ولا نملك أن ندير عقارب الساعة إلى الوراء. وليس أمامنا سوى التطلع للمستقبل. ويتعين علينا التصدي للتحديات العاجلة في العراق وأن نلتمس حلولا دائمة لها. ونلاحظ أن أعضاء مجلس الأمن يجاهدون للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة. ويحدونا الأمل في أن يستعيد المجلس وحدته سريعا في هذا الصدد، لأن المجتمع الدولي ينتظر منه الكثير. وكما قال الأمين العام منذ ساعات فقط: ''يجب على المجلس الذي يدرج العراق في جدول أعماله منذ ١٢ عاما، أن يعيد اكتشاف ما كان يتمتع به من وحدة القصد''.

ويتمثل التحدي الماثل بصفة عاجلة في التحدي الإنساني. وهنا نود أن نبدي أربع نقاط. أولاً، لا بد من استئناف برنامج النفط مقابل الغذاء بأسرع ما يمكن. فما نسبته ستون في المائة من سكان العراق يعتمدون على الحصص الغذائية المشتراة برعاية هذا البرنامج. ويقدر برنامج الأغذية العالمي أن ٢,١ مليوناً من السكان قد يحتاجون إلى مساعدات طارئة في الأسابيع الأربعة الأولى لهذا الصراع. ولا جدال في أن عدد المحتاجين إلى المساعدة سيرتفع إذا طال أمد الصراع.

لذلك فإننا نعرب عن تأييدنا لمقترحات الأمين العام الواردة في رسالته المؤرخة ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٣ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن، ونرجو أن يتمكن المجلس من التوصل إلى اتفاق عاجل على قرار يتيح استئناف برنامج النفط مقابل الغذاء من أجل الوفاء بالاحتياجات الإنسانية العاجلة للشعب العراقي، سواء خلال الأعمال القتالية أو بعدها. وفي هذا الصدد، نجد من المشجع ما سمعناه من تقارير عن التقدم المحرز في المشاورات غير الرسمية صباح اليوم.

ثانيا، بغض النظر عن المدة التي يستغرقها الصراع أو عن نتيجته، لا بد من البدء فورا بأعمال الإغاثة الطارئة، مع إيلاء الأولوية لأشد المناطق تضررا. ويساورنا القلق بنوع خاص إزاء التقارير الواردة من لجنة الصليب الأحمر الدولية ومفادها أن المدنيين في مدينة البصرة ربما يواجهون كارثة إنسانية. ويجب اتخاذ التدابير العاجلة لإعادة المرافق الأساسية لشعبها في أسرع وقت ممكن. ونرجو أن تتمكن المنظمات الإنسانية الدولية، بما فيها لجنة الصليب الأحمر، من نشر موظفيها في الميدان في أقرب فرصة.

ثالثا، نؤيد نداء الأمين العام لكلا الطرفين في هذا الصراع باحترام القانون الإنساني الدولي. ونرى أن هذه الالتزامات واضحة. ويتحمل كلا الطرفين مسؤولية ضمان الوفاء بها.

رابعا، نرى من الأمور المشجعة ما أعلنته بلدان كثيرة بالفعل من تعهدات دعما للبرنامج الدولي لإعادة الإعمار في العراق. بيد أن توفير التمويل اللازم لعمليات الإغاثة الإنسانية شاغل أكثر إلحاحا. وكما أشار الأمين العام في بيانه أمام المجلس في الأسبوع الماضي، يواجه نداء الأمم المتحدة لطلب الأموال في الوقت الحالي عجزا يقارب ٩٠ مليون دولار.

وتعرب سنغافورة عن استعدادها لأداء دورها، بالقدر الذي تسمح به إمكانياتنا المحدودة، مساهمة في أي عملية دولية للإغاثة الإنسانية من هذا القبيل.

واستجابة لنداء وجهته جمعية الصليب الأحمر بسنغافورة للإسهام في صندوق مالي لمساعدة اللاجئين وضحايا الحرب في العراق، أسهمت سنغافورة بحوالي نصف

مليون دولار سنغافوري لإتاحة البدء السريع في إنشاء الصندوق. وناشدنا أيضا مواطنينا أن يسهموا فيه.

أخيرا، نأمل، أن يجتمع المجتمع الدولي مرة أخرى، فور انتهاء الحرب، لتخفيف معاناة الشعب العراقي وإعادة تأهيل مجتمعه، وتعمير هياكله الأساسية وتمهيد الطريق لإعادة إدماج العراق في المجتمع العالمي. ويواجه مجلس الأمن تحديات صعبة في الأشهر المقبلة. وإننا واثقون بأنه سيرقى إلى مستوى تلك التحديات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد داوث (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): لقد حان الوقت الآن لأن يتجاوز أعضاء مجلس الأمن الحِدّة، والمطامح السياسية الضيقة وجداول الأعمال المنفصلة التي شلت المجلس في الأشهر الأخيرة، وأن يغتنموا هذه الفرصة لتحمل مسؤولياتهم. لقد آن الأوان لأن يتطلع أعضاء المجلس إلى مستقبل العراق والشعب العراقي. لقد آن الأوان لأن يركز أعضاء المجلس على ما يتعرض للخطر وأن يقدموا الإرشاد الذي ينتظره المجتمع الدولي بشأن الاحتياجات الإنسانية، والتعمير الطويل الأجل وإزالة أسلحة التدمير الشامل في العراق.

لقد كان عجز المجلس عن الاتفاق على كيفية التعامل مع الخطر الذي تمثله أسلحة العراق للتدمير الشامل خيبة أمل كبيرة لاستراليا ودول كثيرة أخرى – دول تعتمد على هذه الهيئة للمساعدة على صون السلم والأمن الدوليين. ولنكن واضحين. لقد خيب المجلس آمال المجتمع الدولي؛ حيث أخفق في إنفاذ قراراته. والسؤال المطروح على أعضاء المجلس اليوم هو ما إذا كانوا سيسمحون بأن تكتسب تلك الحالة زخما – لأن تصبح اتجاها صوب العجز – أو ما إذا كان في مقدورهم أن يوقفوا انزلاق المجلس نحو فقدان أهميته وأن يساعدوا العراق على الوقوف مرة أخرى على قدميه بعد عقود من القيادة المتعسفة.

وإذا لم ينهض أعضاء مجلس الأمن لمواجهة ذلك التحدي، فإن المجلس ستتجاوزه دول كثيرة تعتقد أن الشعب العراقي يستحق مساعدتها. ومن الجدير بالملاحظة أن الحالة التي يجد المجلس نفسه فيها من صنعه هو نفسه، ولا يمكن أن يعيده إلى الطريق الصحيح إلا أعضاؤه.

وأستراليا جزء من التحالف الذي يرمي إلى نزع أسلحة العراق لأننا نعتقد أن العراق بامتلاكه أسلحة التدمير الشامل يمثل تهديدا لأمننا وأمن المجتمع الدولي. وتأمل أستراليا أن يُنزع سلاح العراق عما قريب وبوقوع أدنى قدر من الضرر على المدنيين وعلى قوات التحالف. ومشاركتنا في التحالف تتوافق تماما مع القانون الدولي. فقرارات مجلس الأمن السارية – بما فيها القرارات ٦٧٨ (١٩٩٠) و ٦٨٧ (١٩٩١) و ١٤٤١ (٢٠٠٢) – توفر السلطة لاستعمال القوة لتجريد العراق من أسلحة التدمير الشامل وإعادة السلم والأمن إلى المنطقة.

إننا نضاهي أقوالنا بأفعالنا. فقد قدمنا مساهمة أولية قدرها ١٧,٥ مليون دولار لوكالات الأمم المتحدة الإنسانية، وللجنة الصليب الأحمر الدولية ومنظمات غير حكومية أخرى. ولدينا سفينتان تحملان ٠٠٠ ١٠٠ طن من المعونة الأسترالية من القمح تنتظران بعيدا عن الشاطئ للشروع في إيصال المعونة. وظل غواصو سلاح البحرية الأسترالي يساعدون على تطهير ميناء أم القصر من الألغام، مما يمكن من إيصال المؤن والمعدات الإنسانية بصورة آمنة.

ولن نكتفي بذلك. فنحن متأهبون بالفعل للاضطلاع بدورنا في أعمال التعمير الطويل الأجل لمساعدة العراق على استعادة مكانته الصحيحة في المجتمع الدولي. ولكننا نفضل كثيرا أن يضطلع المجلس بدوره. وفي هذا

الشأن تطلب أستراليا من المجلس أن يتذكر الدور الحيوي والبناء الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في مساعدة تيمور الشرقية خلال انتقالها التاريخي إلى الاستقلال.

وتقع على عاتق أعضاء هذه الهيئة المسؤولية عن ضمان توفير أكبر قدر ممكن من المرونة لوكالات الأمم المتحدة في العراق لتمكينها من أداء مهمتها. ونحث أعضاء مجلس الأمن على الاتفاق بشأن الأدوات التي من شأنها إتاحة الإيصال السريع والفعال للمساعدة الإنسانية العاجلة للعراق والمساعدة على إعادة التأهيل والتعمير على المدى الأطول. وينطبق ذلك بشكل أكثر مباشرة على القرارات المتعلقة بإعادة برنامج النفط مقابل الغذاء ومسائل التعمير الأطول أجلا.

وإننا نحث أعضاء المجلس على عدم الزج بأنفسهم في النهج الضيقة المفرطة في التركيز على الشكل في مجال القانون والتي من شأنها أن تغل أيدي المجتمع الدولي فيما يتعلق بمساعدة العراق. وسيتحمل المجلس المسؤولية عن العواقب الإنسانية إذا ما أخفق في أن يضمن على وجه السرعة إجازة قرار مؤقت فيما يخص النفط مقابل الغذاء.

ونحث أعضاء المجلس على أن يواجهوا الحقائق: يجري الآن نزع أسلحة العراق عسكريا ويعود ذلك جزئيا إلى عجز المجلس عن التعامل بفعالية مع العراق. وما كان ينبغي لذلك أن يجري على هذا النحو. فلو أن المجلس تكلم بصوت واحد – لو أنه أعلن بوضوح أنه لم يعد هناك مجال للتسامح مع ألاعيب صدام – فعندئذ ربما أدرك صدام أنه لم يعد أمامه خيار سوى نزع أسلحته سلميا. ويجب عدم السماح بهذا الشقاق. وإذا سمح الأعضاء للمصلحة الذاتية الضيقة أن تمنع المجلس من وضع آليات مفيدة وفعالة لإنعاش العراق، فسيتحملون مسؤولية جسيمة عن وضع المجلس – ومع دور الأمم المتحدة الأوسع – في مكان هامشي في التاريخ المعاصر.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد موتا ساردنبيرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر حركة عدم الانحياز على مبادرتها السليمة للغاية المتمثلة في طلب عقد هذه الجلسة المفتوحة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للعمل الذي اضطلع به مفتشو لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية تحت التوجيه الحصيف والحازم من السيد هانز بليكس والسيد محمد البرادعي بعناية وحزم.

قبل أسبوعين تقريبا، أعربت البرازيل أمام المجلس عن التزامها بإيجاد حل سلمي للأزمة العراقية. وتعهد الرئيس لولا دا سيلفا بالاتصال بعدة رؤساء دول وحكومات مشاركة في المفاوضات ووجه رسالة إلى الأمين العام كوفي عنان بغية العمل على إيجاد حل سلمي. وفي ذات الوقت، كان وزير خارجية البرازيل سيلسو أموريم على اتصال بعدة من زملائه. ولكن من سوء الطالع أن تلك المبادرات ومبادرات أخرى تهدف إلى الحل السلمي لم تثمر.

وفي هذه المرحلة لا يسع البرازيل إلا أن تعرب عن أسفها بشدة على بدء العمل العسكري و، بالأخص، على أنه جرى استخدام القوة دون إذن صريح من مجلس الأمن. وأن الحكومة البرازيلية توجه نداء من أجل وقف القتال، واستعادة السلام واحترام سيادة العراق وسلامة أراضيه وسيادته.

إن هذه الحرب، كما هو الحال في أي صراع مسلح، ستجلب لا محالة الكثير من المعاناة والخراب لأناس أبرياء، وستسفر عن خسائر حتمية في الأرواح البشرية. وفي

ذلك الصدد، تشدد الحكومة البرازيلية على ضرورة التقيد الصارم بكل مبادئ القانون الإنساني الدولي، وعلى وجه الخصوص تلك المتصلة بحماية السكان المدنيين واللاجئين ومعاملة أسرى الحرب.

لقد اكتسب الموضوع الحالي بعدا يتعدى الصراع نفسه، ويمكن أن يؤثر في الأجل الطويل تأثيرا ضارا على أعمال الأمم المتحدة. ويضطلع مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، وهو مصدر الشرعية الوحيد فيما يتعلق باستخدام القوة. والسلم والأمن أساسيان لتعزيز التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، ويجب على مجلس الأمن أن يكون في قلب مواجهة ذلك التحدي.

وفي هذا الصدد، تؤكد البرازيل من جديد على أنه يجب الحفاظ على مجلس الأمن وتعزيزه، من خلال التوافق مع القرارات التي اعتمدها المجلس وإنفاذ تلك القرارات إنفاذا كاملا. ينبغي المحافظة عليه وتعزيزه من خلال تحسين أساليب عمله ومن خلال إجراء إصلاح يؤدي إلى ظهور مجلس يعكس بشكل أفضل حقائق العالم الجديدة، وزيادة عضوية المنظمة والدور المتزايد الذي تضطلع به البلدان النامية في الشؤون العالمية. إن الموضوع العاجل المعروض على المجلس يتمثل في كيفية تقديم المساعدة الإنسانية التي تشتد إليها حاجة الشعب العراقي. وكما أفادت التقارير وأكدته بما فيه الكفاية، حتى قبل التدخل العسكري، كان أكثر من ٦٠ في المائة من سكان العراق يعولون على برنامج النفط مقابل الغذاء في تدبير احتياجاتهم الأساسية. ومنذ بدء هذا الصراع، تردى الوضع بالتأكيد، وزاد تعليق هذا البرنامج من تفاقم الوضع.

إن العمل العسكري بدون تفويض صريح من هذا المجلس أمر له أبعاده القانونية والسياسية العميقة والحساسة، وهي أبعاد لا بد من التفكير فيها مليا في الوقت الذي يعمل فيه المجلس نحو إعادة إرساء أشكال المساعدة الإنسانية العاجلة التي تقدمها الأمم المتحدة.

ونحن نرى أن العمل الإنساني الذي تقدمه وكالات الأمم المتحدة في مجال الإغاثة لا بد أن يستأنف فورا وأن تبقى عملية تنسيق كافة الجهود الإنسانية من مسؤولية الأمين العام. وتلك مسألة تحتاج إلى حل عاجل.

وتعرب حكومة البرازيل عن دعمها الكامل لجهود الأمين العام من أجل التصدي لهذا الوضع وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الإنساني الدولي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد بامير (تركيا) (تكلم بالانكليزية): لقد تلقى الشعب التركي أنباء الحرب الدائرة في العراق بمزيد من الحزن العميق. وإننا نبتهل من أجل نهاية مبكرة ويحدونا الأمل في أن تكون الخسائر في الأرواح في نطاق الحد الأدنى. والآن، وبعد أن أجهض العمل الدبلوماسي، فإن كل ساعة تمر تؤكد على حقيقة واحدة، هي أن لدي المجتمع الدولي كل الأسباب لكي يأسف بشدة على الانقسام الذي حدث في هذا المجلس في هذه المرحلة الحاسمة من التاريخ. ونهيب بالأطراف أن تتمسك بمبادئ القانون الإنساني الدولي. ونناشدها أن تعمل وفقا للممارسات الثابتة في هذا الشأن.

إن بيان الاتحاد الأوروبي الذي أدلى به ممثل اليونان الموقر يكرس المبادئ والنظرة التي ستخدمنا بصورة جيدة في هذا الوقت من التغيير العميق وعدم اليقين. وانطلاقا من هذا الفهم، تؤيد تركيا موقف الاتحاد الأوروبي.

إن تركيا تقدر علاقاتها الثقافية والتاريخية العميقة والمتعددة الأوجه مع العراق وشعبها تقديرا خالصا. وفي مثل هذه الأوقات، يجب أن يتوخى الأصدقاء القدامى الصراحة

والإخلاص والوضوح في المقام الأول. وبهذه المشاعر تخاطب تركيا هذا المجلس الموقر. فلو كان العراق قد أبدى تعاونا في عام ١٩٩١، ما كان يمكن لهذه الدوامة أن تبدأ، وما كان يمكن أن يتحقق أي من نتائجها الوخيمة.

واليوم، فإن الأصدقاء المخلصين للشعب العراقي يقولون إن هناك الكثير الذي ينبغي أن نأسف له، والكثير الذي ينبغي أن نفكر فيه مليا إذ نستشعر الخسارة والأسى.

وبينما يستمر هذا الصراع المباشر، فإن تقديم المساعدة الإنسانية إلى الشعب العراقي يكتسي أهمية فائقة. وينبغي أن يستمر برنامج النفط مقابل الغذاء دون انقطاع، فهو أساس المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة للعراق. ولا بد أن يكون بوسع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أن تفي بمسؤولياتها في هذا الصدد. وتركيا تعرب عن دعمها لاقتراحات الأمانة العامة لضمان سلاسة تنفيذ هذا البرنامج أثناء الصراع الحالي وفي أعقابه. ونعتقد أن لدينا هذه المرة كل الأسباب التي تدعونا إلى اتباع نهج عملي ومرن.

وبالنظر إلى تردد الكثير من المعلومات المضللة بالنسبة لتركيا في سياق شمال العراق، أغتنم هذه الفرصة لكي أوضح مرة أخرى شواغل تركيا وأولوياتها فيما يتعلق بهذا الشأن.

إن تركيا تؤيد السلامة الإقليمية والسيادة السياسية والوحدة الوطنية للعراق. وسنؤيد القرارات التي يتوصل إليها الشعب العراقي من خلال العمليات الديمقراطية. ونود أن نرى نظاما نيابيا كاملا في العراق. وتركيا تؤيد بشكل فعال أي جهود تبذل لهذا الغرض، كما يشهد على ذلك الاتفاقات التي تم التوصل إليها في أنقرة مؤخرا.

وإننا نرى أن الموارد الطبيعية في العراق ملك لكل العراقيين. وليس هناك أدنى رغبة، أو حتى أي تدبير، خارج إطار هذه المعايير المرجعية الأساسية يمكن أن ينسب إلى تركيا. إن هواة الاستراتيجيين يسرحون ويمرحون، وكثير منهم لا يتكلمون دائما بالمنطق أو بأسلوب موضوعي. وهم أكثر بعدا عن الشعور بالمسؤولية عندما يصفون العلاقة بين الأتراك والأكراد.

ورغم الشفافية التي تتسم بها سياساتنا، وإعلاناتنا العديدة بشأن هذا الموضوع، فإن شعب تركيا قد جرح جرحا عميقا من جراء عبارات التشكك، المهينة أحيانا، التي تطلقها دوائر معينة ممن يظنون أنهم أقوم أخلاقا. وإننا في حيرة من أمرنا إذ لم نعد نفهم لماذا تلح هذه الاتجاهات رغم محاولاتنا المتكررة لتوضيح موقفنا.

إننا لا يمكن أن نسمح بتدفق اللاجئين إلى تركيا مرة أخرى، مثلما حدث في عام ١٩٩١. ولسنا مقتنعين بالحجج التي قدمت لتفسير لماذا لن يحدث مثل هذا التدفق هذه المرة. وإذا حدث ذلك، فلا بد من احتواء أي تحرك للاجئين داخل العراق وأن يتم توفير المأوى والغذاء والأمن للمنكوبين.

إننا لا يمكن أن نسمح للإرهابيين المسلحين الأكراد الذين يجوبون المناطق الشمالية من العراق بانتهاك شروط الاستقرار والتحريض على الإرهاب والاستفزاز، الأمر الذي يفضي إلى حلقة مفرغة تعرقل جهودنا.

وباختصار، إننا نود أن نرى شروطا دائمة للاستقرار تفضي إلى إرساء تنمية اقتصادية وبشرية عامة وواسعة النطاق في العراق. ولا نود أن نرى عدم الاستقرار ينسف الجهود الرامية إلى تأمين أسلوب مستنير للحياة، وهو ما نسعى نحن وحلفاؤنا جاهدين إلى تحقيقه.

ومن المعروف للجميع أن القوات المسلحة التركية موجودة في شمال العراق. ولم ترسل هذه القوات أمس، بل إنها موجودة هناك قبل سنوات في إطار ''عملية مراقبة الشمال'' التي سمحت تركيا بإجرائها من أراضيها في أعقاب

حرب الخليج في عام ١٩٩١، وبفضل ذلك، تلقى الأكراد الذين يعيشون في شمال العراق الحماية والغوث الإنساني. وسنواصل معالجة هذه المواضيع الحساسة بطريقة تستهدف إزالة أي سوء فهم قد ينشأ في ظل الظروف الحالية في الإقليم.

وليس لدينا أي نية لدخول العراق. وإذا اقتضى الأمر ذلك، فلن ندخل العراق للقتال ولكن لمراقبة أزمة اللاجئين التي قد تنشأ، وللاستجابة لشواغلنا المباشرة في الأمن في نطاق حدودنا.

وليس لدينا جدول أعمال خفيّ. ولسنا أعداء لأحد ولن نكون أعداء لأي أحد. إن تركيا حصن للاستقرار لأولئك الذين يسعون إلى تحقيق أغراض مستنيرة. إن أولئك الذين يمكن أن يقاوموا من ينتقص من شأن تركيا، وأولئك الذين يلتزمون جانب الحكمة بوسعهم أن يجدوا في تركيا صديقا حقيقيا دائما.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد ستاهلين (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): يلاحظ وفدي ببالغ خيبة الأمل أنه بالرغم من الجهود الرامية إلى نزع سلاح العراق في إطار قراري مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩) و ١٤٤١ (٢٠٠٢)، حدث تدخل عسكري ضد العراق بدون تفويض صريح من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وإن انسحاب مفتشي الأسلحة وموظفي الأمم المتحدة العاملين فيما يتصل ببرنامج النفط مقابل الغذاء في العراق، قد ترك هوة متسعة وأثار العديد من صيحات القلق التي تود سويسرا أن تتشاطرها في هذه القاعة اليوم.

وإذا نحينا نقاط الخلاف في الرأي فيما يتعلق بالظروف التي شنت فيها قوات التحالف عمليتها جانبا، فإن الحالة الطارئة السائدة في العراق الآن تقتضي جهدا متضافرا ومسؤولا من جانب المجتمع الدولي لاستعادة السلام ومواجهة التحديات الإنسانية وضمان رفاه ومستقبل شعب العراق، فضلا عن تعمير بلاده.

وبوصف سويسرا طرفا متعاقدا ساميا في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، وانطلاقا من تقاليدها الإنسانية، فإنها تذكر أطراف الصراع بالحاجة الماسة إلى احترام الالتزامات المنصوص عليها في تلك الصكوك وضمان احترامها. ومع أن أيا من العراق أو الولايات المتحدة ليسا طرفا في البروتوكولات الإضافية لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، فإن العديد من الالتزامات الواردة في البروتوكول الإضافي الأول، تعكس قانونا عرفيا وتسري على هذا الأساس. وتشكل هذه القواعد معا المعايير الدنيا المطبقة أثناء الصراعات المسلحة.

إن الفارق الرئيسي بين المدنيين والمحاربين ومبدأ التناسب أمران لهما أهمية خاصة. ومن المحظور استخدام المدنيين دروعا بشرية. ولا بد من معاملة أسرى الحرب بطريقة إنسانية في كل الأوقات ويجب حمايتهم بصفة خاصة من جميع أعمال العنف والترويع، وكذلك الإهانات والفضول الجماهيري. وتؤكد سويسرا على أن القانون الإنساني الدولي يفرض حدودا على أساليب ووسائل ارتكاب الأعمال العدائية وأن استعمال الأسلحة التي تسبب الأذى المفرط محظور. علاوة على ذلك، فهي تحث أطراف الصراع على الإحجام عن أي استعمال لأسلحة الدمار الشامل.

وتؤيد سويسرا بشدة النداء الذي وجهه الأمين العام للأمم المتحدة إلى أطراف الصراع ببذل قصارى جهودها من أجل إتاحة الفرصة لموظفي الأنشطة الإنسانية في الأمم المتحدة للعودة إلى المناطق المبتلية بالصراع وتمكينهم من العمل في بيئة مأمونة. وهذا الطلب شرط ضروري لضمان إيصال المعونة الإنسانية وحماية الضعفاء. وفي المستقبل

المباشر، يجب على الدول المشاركة في الحرب بشكل مباشر، تمشيا مع التزاماتها المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف، أن تتحمل المسؤولية عن الاحتياجات الإنسانية العاجلة للسكان المدنيين، خاصة فيما يتعلق بالرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي في المناطق المتضررة مباشرة من الأعمال القتالية.

علاوة على ذلك، تؤكد سويسرا على أهمية الفصل الواضح بين الأنشطة العسكرية والإنسانية. ومن الحتمي أن تسترشد الأنشطة الإنسانية بمبادئ الإنسانية والحياد والتجرد. كما تؤكد سويسرا على ضمان التنسيق الفعال بين قوات الائتلاف والمنظمات الإنسانية.

وتناشد سويسرا أطراف الصراع أن تضمن وصول لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى الذين يحتاجون الحماية والمعونة. ويجب تيسير الأنشطة الحيادية والمتجردة للجنة في جميع الأحوال.

إلى ذلك، أظهرت بلادي التزامها وقلقها فيما يتعلق بعواقب هذا الصراع حتى قبل اندلاع الأعمال القتالية من خلال تنظيمها لاجتماع إنساني بشأن العراق عُقد في جنيف بتاريخ ١٥ و ١٦ شباط/فبراير من هذا العام. وبالنظر إلى الأحداث الدائرة على أرض الواقع، أخذت جنيف المبادرة بعقد الاجتماع الأول لفريق المسائل الإنسانية المعني بالعراق في جنيف بتاريخ ٢ نيسان/أبريل.

وتود سويسرا أن تشكر البلدان المجاورة للعراق على حسن الضيافة الذي أظهرته تجاه المتضررين من الصراع، وكذلك على التسهيلات المقدمة إلى المنظمات الإنسانية في أداء عملها الصعب.

ويساور السلطات السويسرية قلق إزاء ما يترتب على الصراع من عواقب مباشرة على الإمدادات للمدنيين، وتحث مجلس الأمن على إعادة تنشيط برنامج النفط مقابل الغذاء بدون تأخير وبشكل يراعي الاحتياجات الإنسانية لشعب العراق.

ويجب أن تتولى الأمم المتحدة دورها الذي لا غنى عنه في التوصل – بدون تأخير – إلى تسوية للأزمة العراقية تحظى بقبول المجتمع الدولي بأسره. ويجب عدم استغلال الأمم المتحدة أو تهميشها في هذه المهمة. فلا بد أن تستأنف دورها الرئيسي في أقرب فرصة. وللأمم المتحدة مهمة أساسية ينبغي أن تنفذها، خاصة في تنسيق المعونة الإنسانية واستعادة كامل السيادة في العراق بأسرع ما يمكن. ولا بد من استعادة هذه السيادة على كل من الصعيد السياسي، مع الاحترام الكامل لوحدة العراق وسلامته الإقليمية، والصعيد الاقتصادي، مع الاعتراف بأن موارد ذلك البلد ملك لشعب العراق وملك له وحده.

ومن ثم توجه سويسرا نداء رسميا إلى أعضاء مجلس الأمن بأن يتغلبوا على خلافاتهم ويعيدوا من جديد تحمل مسؤوليتهم الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد عروة (السودان): السيد الرئيس، التحية لكم ولبلادكم الشقيقة وأنتم تترأسون مجلس الأمن في منعرج محفوف بالمخاطر. وإننا لعلى ثقة بحكمتكم وقدرتكم على الوصول بهذا المركب الذي تتقاذفه الأمواج إلى بر الأمان.

كما يطيب لنا أن نوجه التحية إلى أعضاء المجلس الذين رفضوا مسايرة منطق الحرب وقاوموا مساعي إضفاء الشرعية عليها. إن هذه الجهود المقدرة، وإن لم تفلح في منع نشوب الحرب، ستظل محفورة في ذاكرة التاريخ دلالة على سمو المبادئ وشاهدا على أن قوة المنطق تعلو منطق القوة.

ويؤكد وفدي على القرار الصادر من مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، الذي انعقد مؤخرا في

القاهرة والذي دان بوضوح العدوان الأمريكي - البريطاني على العراق باعتباره انتهاكا صريحا لميثاق الأمم المتحدة ولمبادئ القانون الدولي. إننا إذ نؤكد مجددا على قرار الجامعة العربية الذي يطالب بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات الأجنبية الغازية من الأراضي العراقية وتحميلها المسؤولية المادية والأخلاقية والقانونية عن هذا العدوان، إنما نفعل ذلك اتساقا مع قناعة ثابتة ببطلان الحجج التي سيقت لتبرير خيار اللجوء إلى القوة.

وقد ظل وفدنا ينادي بتغليب الحكمة أمامكم هنا وتفضيل خيار التسوية السلمية، إدراكا منا لمساوئ وشرور الخيار الآخر، وها هي الأيام تثبت صحة، ما ذهبنا إليه، إذ تشير الدلائل إلى أننا موعودون بحرب طويلة الأمد،كما ذكر الذين قاموا بها، ينتظر أن تتضاعف أثناءها معاناة المدنيين الأبرياء من أطفال ونساء وشيوخ في العراق. وليس أدل على ذلك من القصف الذي تعرضت له مواقع مدنية فجر هذا اليوم وأزهقت بسببه أرواح بريئة في بغداد.

السيد الرئيس، ننتظر من مجلسكم الموقر أن يسارع إلى اتخاذ التدابير التي تكفل عودة الأمن والسلم الدوليين إلى العراق، ونتوقع أن يضطلع المجلس بكامل مسؤولياته المنصوص عليها في الميثاق عن الحفاظ على سيادة العراق ووحدة أراضيه. ونجدد الطلب بضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار في العراق تمهيدا لتفعيل دور مجلس الأمن وعودة المفتشين الدوليين لمزاولة مهامهم. كما نناشد المجتمع الدولي التسامي فوق الخلافات الطارئة في وقت أخذت تتشكل ملامح مأساة إنسانية بشعة في العراق، كما تدل على ذلك التقارير الصادرة عن برنامج الغذاء العالمي ولجنة الصليب الأحمر الدولية.

إن الإجماع الشعبي الفريد الذي تحقق ضد الحرب في العالم من خلال المسيرات الضخمة التي ما فتئت تخرج في شوارع كبرى مدن العالم، والنداءات المخلصة للقادة الروحيين من كافة الأديان والمعتقدات، تفرض على الجميع التداعي إلى توافق دولي يستند إلى احترام ميثاق الأمم المتحدة حتى لا تصبح هذه الوثيقة التي تواضعنا جميعا على اعتبارها المرشد الهادي لأعمالنا مجرد كتاب أزرق صغير يُستخدم حينا ويتم تجاهله في أحيان أخرى.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل فييت نام.

السيد نغوين تانه تشاو (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): ينطبق قانون مورفي على هذه الحالة بعينها. فما كان المجتمع الدولي بأسره يحبس أنفاسه خوفاً منه حدث بالفعل. لقد دخلت الحرب على العراق يومها السابع. ومما يؤسف له بشدة أن الاحتجاجات في العالم بأسره والجهود التي لا تكل التي يبذلها العديد من أعضاء الأمم المتحدة وأعضاء مجلس الأمن أخفقت في التوصل إلى حل ربما ساعد على تفادي المأساة.

من المحزن أن يصل إلى علمنا وقوع ضحايا من بني البشر وحدوث دمار نتيجة لرياح الحرب. ولدى الفييتناميين مثل قديم: "الدموع دائماً تنهمر إلى أسفل"، لوصف آلام وكرب الآباء الذين يفقدون أبناءهم. ولذلك فنحن ندرك تماماً آلام وكرب أولئك الآباء، على كلا جانبي الحرب، الذين فقدوا أبناءهم وبناهم، ونقدر كوابيسهم التي ستستمر مادامت الحرب مستمرة. ومن الأشد أسفاً أن ننظر إلى الأطفال العراقيين الجرحى الراقدين في المستشفيات الذين لم يتوقعوا أن ينتهي بهم المطاف في ذلك المكان بعد كل المعاناة التي عاشوها خلال سنوات الجزاءات الاثنتي عشرة. وإنني أؤمن بأنهم قد يتساءلون لماذا هم، من بين كل الناس، يقعون دائماً ضحايا أخطاء الكبار.

إن استخدام القوة ضد دولة مستقلة ذات سيادة وعضو من أعضاء الأمم المتحدة يشكل خرقاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة وللمبادئ الأساسية للقانون الدولي. وهو ينتقص أيضاً من فعالية الأمم المتحدة، ويستحدث سابقة خطيرة للغاية في العلاقات الدولية. إننا نؤمن بأن هذه الأعمال العسكرية أحادية الجانب والاستباقية ضد العراق لن تساعد على حل مشاكل العالم المعقدة ولن تضمن أمنه. بل إنها تزيد من خطر الانتشار الإضافي الواسع النطاق لسوء الفهم وللأصولية وللعنف المتزايد في الشرق الأوسط. إن قعقعة السلاح المحضة في هذه المنطقة المتفجرة بالفعل لا يمكن أن تؤدي إلا إلى زيادة التوترات والتمزقات التي تغذي الإرهاب. وتعارض فييت نام الحرب على العراق، وقد أوضح ذلك بجلاء بيان الناطقين الرسميين باسم وزارة الخارجية وحكومة جمهورية فييت نام الاشتراكية في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٣.

الحرب دائماً حكم بالإعدام على السلام. ونحن نؤيد ما قاله آخرون طالبوا بالإنهاء الفوري للأعمال العسكرية ضد العراق. ويتطلب فرض الأمر الواقع استجابة سريعة من المجتمع الدولي في ميدان تقديم المعونة الإنسانية إلى الشعب العراقي. ونظراً لورود تقارير تفيد بقرب نفاد إمدادات الغذاء الأساسية التي يعتمد عليها ٦٠ في المائة من الشعب العراقي، ينبغي استئناف برنامج ''النفط مقابل الغذاء'' على وجه السرعة. ومن المحتم على الأمم المتحدة أن تتحمل مسؤوليات تنسيق الجهود الدولية لمساعدة الشعب العراقي على التغلب على النتائج الوخيمة للحرب وإعادة بناء بلده. وإن فييت نام حكومة وشعباً على استعداد لتأدية دور نشيط في ذلك المسعى الجماعي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل جامايكا.

السيد نيل (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المفتوحة بناء على طلب الممثل الدائم لماليزيا، الذي يعمل نيابة عن حركة عدم الانحياز. إن هذا الوقت حرج للمجتمع العالمي. فنحن بصدد مسألة حرب وسلام، وهي مسألة يمكن أن تؤثر على بقائنا جميعاً. وتقع على مجلس الأمن المسؤولية الشاقة، بموجب المادة ٢٤ من الميثاق، عن صون السلم والأمن الدوليين نيابة عن المجتمع الدولي. وهي مسؤولية لا يجوز له التنصل منها ومهمته تتمثل في إيجاد الأجوبة مهما كانت صعوبة المشكلة وتعقيدها.

إنه من عميق الأسف لجامايكا أن الأعمال العسكرية ضد العراق بدأها تحالف عبر أطلسي يوم الأربعاء من الأسبوع الماضي. وقد دأبت جامايكا على التأكيد على أهمية وفاء العراق بالتزاماته. والواقع أن جامايكا ستصر دائماً على أن كل دولة عضو، وليس العراق وحده، يجب أن تتقيد بقرارات مجلس الأمن. ولن تسكت جامايكا أبداً عن الحق المزعوم لأي بلد في تطوير أسلحة دمار شامل، أو التورط في أعمال قمع ضد مواطنيه أو مساندة الإرهاب.

ولكننا أعربنا عن رأينا ونحن نتمسك به ومفاده أن بديلا وجيها للحرب كان متوفرا، وهو سبيل نزع السلاح السلمي عن طريق عملية تفتيش لم يتم استنفادها. ومن المؤسف أنه تم اللجوء إلى استعمال القوة، ونشهد الآن الحقائق القاسية والموت والدمار من جراء الحرب. ورأينا بتفاصيل حية برهانا تطبيقيا قوياً على التكنولوجيا المعقدة والقوة المدمرة للأسلحة الحديثة. ومما لا شك فيه أن القصف الجوي لبغداد، وعويل صفارات الإنذار ودوي الانفجارات قد نجحت في زرع الخوف والرعب في نفوس المدنيين في بغداد. ونحن نخشى من أن هذا ليس سوى البداية. فندوب جراح الحرب العميقة ستبقى ترافق أجيالا من العراقيين، وكذلك أجيالا من الأمريكيين ورعايا المجتمع الدولي

الآخرين. ونحن نخشى بشدة من حدوث كارثة إنسانية نتيجة لحصار بغداد ومدن عراقية أخرى ومن عواقب القتال المستمر.

وفي ظل هذه الظروف، وكما أكد الأمين العام، تقع على عاتق المتحاربين والدول المحتلة مسؤولية جسيمة عن حماية المدنيين تتمثل في ضمان إبقاء الخسائر في أرواح السكان المدنيين ومعاناتهم عند الحد الأدنى. وللأمم المتحدة في هذه العملية دور ذو شقين. الأول، يجب أن تصر على توفير المعونة الإنسانية لضحايا هذه الحرب من العراقيين. وثانياً، يجب أن تمارس نفوذها للتوصل إلى وقف إطلاق النار وإنهاء ما يمكن أن يصبح مذبحة لعراقيين أبرياء.

وتعتقد جامايكا أن الأوان لا يفوت أبدا على تحقيق السلام. ومن ثم، نحث مجلس الأمن على أن يستمر في المشاركة وأن يتخذ خطوات جريئة لتحقيق وقف الأعمال القتالية وتجنيب شعوب العالم أهوال الحرب المستمرة.

إن الدول التي تقوم بالعمل العسكري في العراق تربطنا بها أواصر التاريخ والقيم المشتركة للحرية. وتلك الصداقة بعينها، التي نقدِّرها تقديرا بالغا، تلزمنا اليوم بإسماع صوتنا الصغير للسلام. وهذا أوان للبحث الصادق والشجاع والمطلق عن السلام لإنقاذ حياة المحاربين والأبرياء؛ ولوقف إمكانية انتشار الحرب؛ ولكفالة مستقبل البشرية في هذا العالم المضطرب. وموقفنا متجذر في التزام عميق بقضية السلام ومقترن بشعور غامر بالحزن إزاء اندلاع الحرب ونتائجها. وهو كذلك يأتي من شعور بالقلق إزاء النتائج على مستقبل النظام المتعدد الأطراف وعلى تحقيق مُثُل الأمن الجماعي في إطار الميثاق، وحكم القانون وسعينا الجماعي نحو تحقيق مستقبل أفضل للبشرية.

وفضلا عما يحصل في العراق وتجاوزا للظروف المحددة، هناك تحد ماثل علينا جميعا. وهو تحد ضمان ألا تبدد إرادة الأقوياء الحكمة الجماعية للأمم المتحدة ولمجلس الأمن على وجه الخصوص. ولا بد أن يظل مجلس الأمن مصدر الشرعية لأي إجراء جماعي، وينبغي ألا تضعفه أو تقوضه أي مذاهب أو سياسات جديدة تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة.

وعند هذا المنعطف الخطير، نحث المجلس على أن يظل نشطا وأن يواصل البحث عن طرق ووسائل لإعادة إحلال السلام ومعالجة حالة الطوارئ الإنسانية في العراق على أساس وحدة الهدف وطبقا للمُثُل العليا للميثاق ومبادئه. ويجب أن يظل ذلك دوما دليلنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المدرج على قائمتي ممثل جمهورية إيران الإسلامية، الذي أعطيه الكلمة الآن.

السيد ظريف (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): تعرب حكومتي عن استيائها لأن الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن نزع سلاح العراق قد أُحبطت قبل الأوان وبصورة تعسفية، كما أصبحت دولة عضو ذو سيادة في هذه المنظمة عُرضة لغزو سافر. ونعتقد أنه لا يوجد تبرير للخروج عن المسار الدبلوماسي؛ كما أنه ليس هناك أي شيء يمكن أن يبرر غزو العراق.

إن شن حرب انفرادية على العراق لا تفي بأي من معايير الشرعية الدولية. فهي لم تُشن دفاعا عن النفس ضد أي هجوم مسلح. بل لا يمكن، بأي ضرب من ضروب الخيال، اعتبار العراق، بعد ١٢ عاما من فرض الجزاءات الشاملة، خطرا وشيكا على الأمن الوطني للقوى المحاربة.

ومن الواضح كذلك أن مجلس الأمن لم يأذن بهذه الحرب بأي حال من الأحوال. بل على العكس، بيَّنت آخر جولة من الدبلوماسية في هذا المجلس أن أغلبية واضحة من الأعضاء، بما فيها معظم الدول الخمس الدائمة العضوية،

كانت إما واقفة بحزم ضد مشروع القرار الذي كان من شأنه أن يأذن بالحرب أو غير راغبة في تأييده.

ولنفس السبب، لا يمكن الدفع بتنفيذ قرارات مجلس الأمن بوصفها تبريرا للجوء إلى الحرب. ومن الحقيقي أن ١٢ عاما قد مرت منذ أن حدد مجلس الأمن التزامات الحكومة العراقية فيما يتعلق بتر ع السلاح. كما أن من الحقيقي بنفس القدر أن المسؤولين العراقيين لم يوضحوا بعد عددا من المسائل المعلقة ذات الصلة. لكن كان على المجلس أن يقرر ذلك التحدد ويبت في المسار الصحيح للعمل. والواقع، أن المجلس والمجتمع الدولي الذي يعمل المجلس بالنيابة عنه، قد اعترضا ضمنا أو صراحة على تفويض أي قوة لإنفاذ قرارات مجلس الأمن بصورة انتقائية. كما أنه لا يمكن الدفع بأن الولايات المتحدة وحلفاءها تستمد الشرعية من حقيقة أُنها كانت ضحايا أسلحة التدمير الشامل العراقية. وبالأحرى، كانت الولايات المتحدة مذنبا رئيسيا في اقتناء العراق لتلك الأسلحة في الثمانينات واستخدامه لها دون كابح.

ولذلك السبب فإن هذه الحرب تلقى تقريبا إدانة عالمية. وبالإضافة إلى ذلك، يتنافى الهدف المعلن لتغيير النظام في العراق بصورة سافرة مع قواعد ومبادئ القانون الدولي؛ مثلما يتنافى مفهوم الضربة الاستباقية التعسفية، الذي ينكر كل أحكام ميثاق الأمم المتحدة. فالديمقراطية لا يمكن أن تُحمل إلى المجتمعات بالدبابات والطائرات العمودية المسلحة. وقد يستاء الشعب العراقي من حكومته، لكن كما أوضح في الأيام العديدة الماضية، لا يقبل تحريره من خلال الاحتلال الأجنبي. و لم ينس العالم، والشعوب في المنطقة والعراقيون أن الذين يريدون الآن فرض الديمقراطية على العراق بقوة السلاح، لهم سجل معروف جدا في تأييد وإدامة الديكتاتورية هناك وفي أماكن أخرى.

إن الدعم الأعمى الذي يُقدَم لإسرائيل - التي لم تتجاهل قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة لمدة عقود فحسب، وإنما لها في الواقع سجل حافل في القمع والقتل لا يماثله أي سجل آخر، لهو حالة منفردة أخرى لخطورة المزاعم بإنفاذ قرارات مجلس الأمن أو تحقيق التحرير أو الديمقراطية.

وقد شددت مختلف الوفود بالفعل على العواقب الوخيمة لهذه الحرب على الاستقرار الإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بلادي التي تشترك مع العراق في حدود طويلة والقريبة بصورة خطيرة من مسرح الاشتباكات، لم تستقبل اللاجئين فحسب وإنما تلقَّت الصواريخ والقذائف من كلا الجانبين في أعمال القتال، وهي الصواريخ والقذائف التي سقط بعضها على مراكز سكانية. ولا بد أن أسجل هنا أقوى احتجاجات حكومتي مع التشديد على ضرورة اتخاذ المتحاربين لتدابير علاجية ووقائية.

لقد حذرت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بصورة متكررة من أن تقويض القانون الدولي سيعود عاجلا أم آجلا لِيُكَوِّن شبحا يلازم أصحاب تلك الممارسات أنفسهم. إن عرض أسرى الحرب أمام كاميرات التلفزيون مخالف لاتفاقيات جنيف ذات الصلة. والعراق والولايات المتحدة انتهكا الاتفاقيات، وينبغي أن يوقفا انتهاكاهما. وتبين هذه الحالة بوضوح أن جميع البلدان، كبيرة كانت أو صغيرة، تستفيد من مبادئ القانون الدولي. ودون شك، ينبغي تعزيز وإنفاذ أحكام القانون الدولي بأكملها. فالانتقائية ليست غير مقبولة فحسب، بل إنها في الواقع غير عملية بصورة خطيرة.

وتشعر حكومتي بالقلق إزاء القصف الجوي المكثف والقصف بالمدفعية، اللذين نتج منهما موت ومعاناة المدنيين العراقيين والحالة المتدهورة في المراكز السكانية العراقية. وتوحي كل المؤشرات بأنه ثمة أزمة إنسانية تلوح في الأفق.

وتمثل الحالة الإنسانية في البصرة، التي تشير إلى ما قد يحصل قريبا في جميع أنحاء العراق، سببا خطيرا للقلق بصورة خاصة. وأعدت حكومتي العدة لمساعدة المدنيين العراقيين، بالتعاون مع المؤسسات المتعددة الأطراف. ومع ذلك، من الواضح أنه بموجب اتفاقية جنيف، يتعين على البلدان التي لجأت إلى الحرب أن تتحمل العبء الكامل للوفاء بالمتطلبات الإنسانية ومتطلبات حماية المدنيين العراقيين، كما يجب أن تكون مسؤولة عن رعاية وسلامة الشعب.

وفي نفس الوقت، من الضروري ألا يتقرر رفاه الشعب العراقي في المستقبل ومتطلباته الإنسانية الفورية بصورة انفرادية خارج إطار الأمم المتحدة. ونحن نتفق مع الأمين العام على أن المبادئ التوجيهية في عمل المجلس والمنظمة بشأن هذه القضية ينبغي أن تتمثل في احترام سيادة العراق، ووحدة أراضيه ووحدته الوطنية واستقلاله السياسي، فضلا عن الحق الثابت للشعب العراقي في تقرير المصير والسيادة على موارده الطبيعية.

مع إننا نحتاج إلى التصدي للأزمة الإنسانية التي بدأت تفاصيلها تتكشف في العراق، فإنه لا يجوز لمجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، أن يقصِّر في بحث الصراع، الذي هو السبب في الكارثة الإنسانية والسياسية التي بدأت تتكشف في جوارنا. ولذا، فعلى المجلس تقع مسؤولية التصدي فورا لخرق السلم الذي يظهر في العراق. فالمجتمع الدولي يتوقع من هذا المجلس أن يرتقي إلى مستوى واجباته فينادي بوقف إطلاق النار فورا وانسحاب القوات الأجنبية من العراق.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد صن (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): جمهورية كوريا تأسف أسفا عميقا لأن العراق لم يمتثل لالتزاماته بترع السلاح، مما أدى إلى الوضع الراهن.

وعبر الأعوام الـ ١٢ الماضية، رفض العراق تكرارا الامتثال لالتزاماته بترع السلاح بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وسجل العراق بالامتثال لالتزاماته كان سيئا. والموعد النهائي المبدئي لترع سلاح العراق تم تجاهله تماما، وأن القرارات اللاحقة، حوالي ١٧ قرارا، عبر ١٢ عاما، قد قابلها دائما رفض العراق المستمر للامتثال.

ونعتقد أن العراق قد أعطي من الوقت والفرص أكثر من اللازم لترع السلاح. وبما أن العراق أخفق في الامتثال لالتزاماته بترع السلاح عبر ١٢ عاما، فلا يمكننا إلا أن نستنتج أن العراق ليس لديه النية الحقيقية لترع السلاح. وإذا واجه العراق اليوم ”النتائج الوخيمة“ التي حُذر منها في القرار ١٤٤١، فلا يلومنَّ إلا نفسه لإخفاقه في استغلال الوقت والفرص المتاحة له.

وفي ظل هذه الظروف، ينبغي النظر إلى الإجراءات التي اتخذها التحالف من قِبَل المجتمع الدولي على أنها إجراءات الملاذ الأخير، ولكن على أنها تدابير حتمية اتخذت بعد استنفاد كل الجهود الدبلوماسية الممكنة لحسم القضية سلميا.

ومع اندلاع الأعمال الحربية الآن، يساورنا عميق القلق من محنة الشعب العراقي البريء الذي سيعاني مباشرة من تدهور الحالة الإنسانية. وفي ظل فداحة الصراع، فمن الملح على المجتمع الدولي أن يتخذ التدابير الضرورية لمواجهة الاحتياجات الإنسانية الضرورية للشعب العراقي، وبصورة عاجلة توفير المؤن الإنسانية الهامة، لا سيما الغذاء والدواء.

إن جمهورية كوريا تؤيد تأييدا كاملا جهود الأمين العام الرامية إلى تيسير المساعدة الإنسانية والغوث للعراق من خلال التكييف الضروري لبرنامج النفط مقابل الغذاء، كما هو متوخى في رسالته الأخيرة الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن. وجمهورية كوريا، من جانبها، ستقدم للعراق مساعدات إنسانية ومساعدات أخرى، بما فيها غوث اللاجئين، بالإضافة إلى الدعم الاقتصادي للبلدان المجاورة للعراق.

ويحدونا أمل خالص بأن الأعمال الحربية الجارية الآن تتوقف في أسرع وقت ممكن وبأقل قدر من الخسائر، لا سيما بين المدنيين، وأن السلم والاستقرار يمكن استعادتهما في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد دياب (لبنان): نشكركم سيدي الرئيس على عقد هذه الجلسة الطارئة.

تبنى وزراء خارجية الدول العربية يوم الاثنين ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٣، قرارا أدانوا فيه العمل العسكري الأمريكي البريطاني على العراق واعتبروه ''عدوانا وانتهاكا لميثاق الأمم المتحدة ولمبادئ القانون الدولي وخروجا عن الشرعية الدولية وتهديدا للأمن والسلم الدوليين وتحديا للمجتمع الدولي والرأي العام العالمي''.

إن هذا العمل العسكري الأحادي الجانب الذي قامت به الولايات المتحدة وبريطانيا يفتقر إلى أي سند شرعي أو أخلاقي، وهو ما عبرت آراء أغلبية أعضاء مجلس الأمن والمواقف الإقليمية والدولية والشعبية والهيئات المسيحية والإسلامية حول العالم التي وقفت ضد هذا العمل العسكري ودعت إلى إنهائه وإلى سحب القوات الغازية فورا من الأراضي العراقية.

اعتبرت الأغلبية الساحقة من أعضاء مجلس الأمن في جلسته الأخيرة التي عقدت في ١٩ آذار/مارس الماضي، أولا إن سبل تحقيق نزع سلاح العراق سلميا لم تستنفد بعد، استنادا إلى ما أكدته لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية اللتان وللأسف تم سحبهما من العراق دون أن تعطيا الوقت الكافي لإنجاز الولاية المنوطة بهما. ثانيا، اعتبر مجلس الأمن أيضا أن القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) الذي أقره مجلس الأمن بالإجماع لا يأذن بالاستخدام التلقائي للقوة.

فضلا عن ذلك فإن تبرير القيام بهذا العمل العسكري بهدف تغيير النظام السياسي في العراق لا يشكل انتهاكا لسلامة العراق الإقليمية وسيادته فحسب بل يشكل أيضا خرقا للمبادئ الأساسية التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما الفقرة ٤ من المادة الثانية التي تمنع الدول الأعضاء في علاقاتها الدولية من ''التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة''.

ويهمنا أن نستذكر هنا استنكار رؤساء الدول العربية في القرار الصادر عن قمة شرم الشيخ في الأول من آذار/مارس الماضي، ''المحاولات الرامية إلى فرض تغييرات على المنطقة أو التدخل في شؤونها الداخلية''، حيث اعتبروا أن شؤون الوطن العربي وتطوير نظمه أمر تقرره شعوب المنطقة بما يتفق مع مصالحها الوطنية والقومية بعيدا عن أي تدخل خارجي.

أما الاعتداد بحق الدفاع عن النفس فهي حجة مردودة، إذ أن المادة الحادية والخمسين من الميثاق تمنح الحق الطبيعي للدول في الدفاع عن نفسها في حالة واحدة فقط تستوجب وقوع اعتداء فعلي على أحد أعضاء الأمم المتحدة. وهو شرط لا يتوفر في هذه الحالة. ولا بد أن

نستذكر تأكيد العراق في قمة بيروت من العام الماضي بالتزامه باحترام استقلال وسيادة أمن الكويت وضمان سلامة ووحدة أراضيها بما يكفل تجنب كل ما من شأنه تكرار ما حدث عام ١٩٩٠. هذا بالإضافة إلى أن العراق كان يتعاون تعاونا فعالا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي أعلنت خلوه من البرامج والأسلحة النووية. كما صرحت لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش عن عدم عثورها خلال أربعة أشهر من التفتيش على أي سلاح دمار شامل أو برامج محظورة لدى العراق.

إن هذا العمل العسكري الأحادي الجانب الذي تقوم به الولايات المتحدة وبريطانيا بدأ يتسبب في كوارث إنسانية واقتصادية وبيئية في العراق تهدد منطقة الشرق الأوسط بأكملها.

كما أن عامل عدم الاستقرار الذي نشأ عن هذا العمل العسكري أصبح يشكل خطرا على نظام الأمن الدولي القائم وعلى الأمن والسلم الدوليين.

لهذه الأسباب كلها، فإن مجلس الأمن مدعو اليوم إلى بذل كل ما في وسعه للإمساك بالأزمة الحالية للعراق وتأمين العودة إلى استخدام النهج السلمي في معالجة مسألة التحقق من نزع سلاح الدمار الشامل لديه استنادا إلى قرارات المجلس ذات الصلة. كما أن على مجلس الأمن اتخاذ ما يلزم من التدابير لوضع حد للعمل العسكري القائم وتحقيق الانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات الأمريكية والبريطانية من الأراضي العراقية، بما يحفظ سيادة ووحدة وسلامة العراق ويعيد سلطة القرار إلى مجلس الأمن في معالجة المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي أكد المجتمع الدولي حرصه عليها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): والآن أعطي الكلمة لممثل تونس.

السيد الحشاني (تونس): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أتوجه لكم بخالص عبارات الشكر على استجابتكم السريعة للطلب الذي تقدمت به كل من المجموعة العربية وحركة عدم الانحياز لعقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن بشأن التطورات الخطيرة التي يشهدها الوضع في العراق الشقيق منذ اندلاع الحرب.

لقد اندلعت هذه الحرب رغم النداءات الدولية العديدة بضرورة إيجاد حل سلمي للمسألة العراقية ترتضيه كافة الأطراف ويعكس تطلعات كافة الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة. ولقد سعت تونس، في إطار مختلف الجهود العربية والدولية، إلى المساعدة على تطويق الأزمة من أجل الاهتداء إلى تسوية في كنف الشرعية الدولية وفي إطار الأمم المتحدة بما يضمن وحدة العراق وسلامته الترابية وسيادته، ويجنب منطقة الشرق الأوسط مزيدا من التوتر وعدم الاستقرار.

أما وقد أصبحت الحرب أمرا واقعا، فقد عبَّر سيادة رئيس الجمهورية التونسية زين العابدين بن علي عن "عميق الأسف والانشغال لما ستخلّفه من عواقب وخيمة وأضرار جسيمة على الشعب العراقي الشقيق وعلى منطقة الشرق الأوسط بأسرها، ذلك أنها ستزيد من الويلات ومخاطر عدم الاستقرار، في وقت تعتبر فيه شعوب المنطقة أحوج ما تكون إلى الأمن والسلام حتى تصرف جهودها إلى الإعمار والتنمية وتعيش في وفاق ووئام مع بعضها البعض".

إن تونس لتهيب بجميع الأطراف الدولية للعمل على وقف الحرب الدائرة وتجاوز تداعياتها والعودة إلى الوسائل السلمية لمعالجة المسائل العالقة، حتى نجنب الشعب العراقي وشعوب المنطقة المزيد من الويلات خصوصا إزاء تواصل تدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة نتيجة للاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): والآن أعطي الكلمة لممثل الأرجنتين.

السيد ليستر (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): أشكر جامعة الدول العربية وحركة عدم الانحياز على طلب عقد هذه المناقشة العلنية في هذا الوقت العصيب، وأشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة دون تأخير.

موقف بلدي سبق الإعراب عنه بوضوح في مناقشات ثلاث سابقة. تأسف الأرجنتين أسفا شديدا لأنه لم يكن بالإمكان تحقيق نزع سلاح العراق بالوسائل السلمية، ولأن حكومة العراق لم تقدم تعاونها الكامل والفوري وغير المشروط الذي طالب به القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، الذي اتخذه مجلس الأمن بالإجماع، بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وتأسف الأرجنتين أسفا شديدا أيضا لأن مجلس الأمن المنقسم على نفسه لم يتمكن من التوصل إلى حل سلمي للأزمة في إطار أحكام الميثاق وإطار قراراته. بل وتأسف أكثر للحرب والكارثة الإنسانية التي تخيم على العراق.

ما فتئنا نقول دوما إن استخدام القوة ينبغي أن يكون الملاذ الأخير، بعد استنفاد جميع الوسائل السلمية، وينبغي، في إطار منظومة الأمم المتحدة، أن يأذن به مجلس الأمن. بيد أننا نعتقد، في ضوء الحالة الحالية، أن المناقشة القانونية والسياسية بشأن مشروعية الصراع المسلح ستؤدي مرة أخرى إلى تقسيم وشل المجلس وصرفه عما نفهم أنه ينبغي أن يحظى بالأولوية في هذه اللحظة ألا وهو الحالة الإنسانية للشعب العراقي. إذ مع توقع ملايين الضحايا للكارثة بسبب الافتقار إلى الإمدادات الأساسية، نرى أن مجلس الأمن لو اقتصر على النظر إلى الماضي ولم ينهض بمسؤولياته في الوقت الحالي فسيعتبر ذلك من قبيل عدم الحساسية وفشل النظام التعددي.

إن أعمال الأمم المتحدة، وبوجه خاص أعمال مجلس الأمن، ينبغي أن توجَّه إلى تمكين المنظمات الإنسانية من تقديم الأدوية والأغذية وكل ما هو ضروري، وإذا استلزم الأمر تسهيل فتح ممرات لتوصيل المساعدات الإنسانية. ونحث جميع الأطراف على التعاون في تحقيق هذا الهدف، وأن تحول دون تأثير الأعمال العسكرية، على قدر الإمكان، على السكان المدنيين والمرافق المدنية. وهذا الموقف لا ينطوي بأي حال على إصدار حكم مسبق على قانونية أو شرعية الصراع المسلح. إن هدفه فقط هو توفير الحماية اللازمة للسكان المدنيين وفقا لمبادئ الإنسانية والحياد والعدالة. وفي هذا السياق، تقدِّر الأرجنتين تقديرا كبيرا العمل المخلص للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

ولهذا نحن نؤيد، في ظل هذه الظروف المأساوية، مبادرات الأمين العام لتكييف برنامج النفط مقابل الغذاء لمواجهة الظروف الحالية الاستثنائية. وهذا لا ينطوي على إصدار حكم تقييمي على الأحداث التي تجعل هذه التغييرات في البرنامج ضرورية. إن هذا لا يضفي المشروعية على استخدام القوة كما أنه لا يدينه. ونرى أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يعطي الأمين العام السلطة والمرونة اللازمتين في هذا السياق للعمل على تلبية احتياجات الشعب العراقي.

ووفقا للقول الذي جاء في محله تماما على لسان وزير خارجية جمهورية الأرجنتين، السيد كارلوس روكوف إلى الأمين العام ووفقا لما قلته شخصيا في رسالتي إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٣ تكرر الأرجنتين الإعراب عن استعدادها للاشتراك في المهام الإنسانية لتخفيف معاناة الشعب العراقي.

من وجهة نظر الرأي العام العالمي، إن مجلس الأمن لم يتمكن من منع الحرب. ولا يمكننا الآن أن نسمح بأن يُنظر للمجلس على أنه عقبة في طريق المساعدة الإنسانية. وإذا أصاب المجلس الشلل في مواجهة المأساة اليومية لملايين العراقيين الأبرياء أو إذا لم يتصرف بالعزم الذي تستلزمه الظروف لعل الرأي العام يتساءل عن جدوى مجلس الأمن وجدوى الأمم المتحدة ذاتها. وهذا بالتأكيد من شأنه أن يوجه ضربة عنيفة أخرى لهذه المنظمة التي أصابها الوهن بالفعل في نظر الرأي العام العالمي.

ولأن الأرجنتين تعلم أن الأمم المتحدة، بالرغم من ضعفها وعيوبها، ويمكن أن تكون إلى حد أكبر، أداة مناسبة للسلم والأمن الدوليين وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية حقوق الإنسان، فإننا نحث المجلس على أن يرقى إلى مستوى المسؤوليات التي أناطتها به الدول الأعضاء ويساهم في تعزيز هذا المشروع المشترك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل موريشيوس.

السيد كونجول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): نود أولا أن نشكر الأمين العام على البيان الذي أدلى به صباح اليوم، وأود أن أذكر أننا نتفق مع بيانه.

في البيان الذي أدليت به في الجلسة العلنية المعقودة في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٣، أشرت إلى أن القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، الذي اعتمده مجلس الأمن بالإجماع، يعكس إرادة المجتمع الدولي في أن يرى العراق وقد تخلص مما لديه من أسلحة الدمار الشامل. وفي ذلك الوقت، قدمت للعراق فرصة أخيرة لكي يختار الامتثال الكامل للقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). وكان تعاون العراق التام يشكل عنصرا أساسيا في حل الأزمة. ولو احترم العراق التزاماته، على النحو الذي أمرت به قرارات مجلس الأمن، وعلى الأخص القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، لما كنا وصلنا إلى هذه الحالة وكان يمكن تفادي الحرب.

ومن المعترف به في الوقت نفسه، أن العراق أحرز مؤخرا تقدما في تعاونه مع مفتشي الأمم المتحدة، ولو تحت الضغط. وهذا هو سبب اعتناقنا للرأي القائل بأن الحرب كان يمكن تجنبها وأنه كان ينبغي منح مفتشي الأمم المتحدة مزيدا من الوقت لإنجاز عملهم.

كما كان من رأي موريشيوس أن أي عمل عسكري ضد العراق يجب أن يكون بإذن من مجلس الأمن. وكانت موريشيوس والعديد من البلدان الأخرى، تأمل أثناء المداولات التي جرت في مجلس الأمن في الأسابيع الماضية، بأن يظل مجلس الأمن موحدا بشأن هذه المسألة. ومما يؤسف له أن هذا لم يحدث، وكلنا يعلم تسلسل الأحداث التي تلت، وأظهرت بذلك عجز المجلس عن تفادي الحرب.

وتعتبر الحرب دوما كارثة وتؤدي إلى معاناة البشر. وقد أشار الأمين العام نفسه إلى أن الحالة الراهنة تمثل لحظة حزينة لجميع أعضاء الأمم المتحدة.

ونأمل، في مواجهة هذه المأساة الإنسانية، بأن ينتهي الصراع بأسرع وقت ممكن، وأن يتسبب في أدنى حد ممكن من الخسائر، ولا سيما على صعيد المدنيين. وتطالب موريشيوس باتخاذ إجراءات فورية لتخفيف معاناة السكان المدنيين العراقيين. وعلاوة على ذلك، نعتقد بأنه ينبغي معاملة جميع الأسرى على الجانبين معاملة إنسانية، وفقا لاتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب.

وتناشد موريشيوس مجلس الأمن أن يتحمل مسؤوليته ويبذل قصارى جهده للتعامل مع هذه الأزمة بطريقة تعيد إليه مصداقيته وتعزز كرامته.

وختاما، نود أن نقول إن حكومة موريشيوس مستعدة للمشاركة بطريقتها المتواضعة في إعمار العراق

وإنعاشه، وإنما قامت في هذا الصدد بإنشاء صندوق للتضامن مع الشعب العراقي، سيتم تحويل حصيلته عن طريق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل بيلاروس.

السيد إيفانو (بيلاروس) (تكلم بالروسية): لقد أصبحنا مقتنعين مرة أخرى بأن التاريخ لا يعلمنا سوى أنه لا يلقن شيئا.

وإننا نشهد اليوم عدوانا مسلحا على دولة ذات سيادة عضو في الأمم المتحدة، كان مخططا مسبقا وشنّ في التفاف على صلاحية مجلس الأمن، التي يتمتع بها بموجب الميثاق.

ومن دواعي أسفنا العميق، أن الجهود التي بذلتها الدول المحبة للسلام قد ثبت أنها لم تكف لتجنب الحرب. وتم تجاهل موقف المجتمع الدولي تجاهلا تاما، وتعطلت عملية تسوية المسألة العراقية بالوسائل السياسية والدبلوماسية تحت إشراف الأمم المتحدة.

ويدين رئيس جمهورية بيلاروس وحكومتها والشعب البيلاروسي بأسره العدوان على العراق. وإننا نعارض بشدة أي محاولة انفرادية لفرض نظم الإدارة والحكم على شعوب العالم. ولا يمكن أن تكون قاذفات القنابل والقذائف وسيلة لتسليم المعونة الإنسانية.

وتدرك بيلاروس جيدا ما يترتب على الحرب من ثمن مريع. وبإمكان الشعب العراقي خلال هذه الأيام المأساوية أن يعول على دعمنا الكامل.

ويعتبر استخدام القوة كملجأ أخير اختصاصا حصريا لمجلس الأمن، يؤدي تجاهله إلى تقويض النظام العالمي القائم وتخفيض منزلة قواعد القانون الدولي.

وتطالب جمهورية بيلاروس مجلس الأمن بوقف العدوان فورا والحيلولة دون وقوع المزيد من الإصابات غير المبررة بين المدنيين.

وتصر بيلاروس بوصفها من الدول الأعضاء المؤسسة للأمم المتحدة، على ضرورة إجراء تقييم كاف للعمل العسكري وتحث منظمتنا، في هذه اللحظة الحاسمة، على إعادة تأكيد مسؤوليتها المباشرة عن صون السلم وسيادة القانون.

ولا يمكن حل المسألة العراقية، وفقا لأهداف الأمم المتحدة، إلا من خلال الوسائل السلمية بالاستناد إلى احترام سيادة العراق وسلامته الإقليمية وحق الشعب العراقي السيادي في اختيار طريق تنميته بصورة مستقلة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل اليابان.

السيد هاراغوتشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أشكركم سيدي على عقد هذه الجلسة.

سعت اليابان باستمرار إلى التوصل إلى حل سلمي لمشكلة أسلحة الدمار الشامل لدى العراق من خلال التنسيق الدولي وبذلت جهودها الدبلوماسية، بما في ذلك إيفاد المبعوث الخاص لرئيس الوزراء إلى العراق.

وتعتبر أسلحة الدمار الشامل أسلحة مريعة تتسبب في قتل المدنيين وتشويههم بأعداد كبيرة ودون تمييز. ويتعين علينا أن ننظر بصورة جدية في الحالة التي تقع فيها هذه الأسلحة بأيدي ديكتاتور يقوم بقمع شعبه. وفي عالم اليوم، ليست مسألة ما إذا كان هناك من يمتلك أو لا يمتلك أسلحة الدمار الشامل مسألة يمكن أن تترك دون جواب.

وقد أكدت اليابان أنه يتعين على مجلس الأمن أن يعمل في وحدة ويضطلع بمسؤوليته عن السلام والأمن في

العالم. ومما يؤسف له أن مجلس الأمن لم يتمكن في نهاية المطاف من التوصل إلى رأي مشترك ففشل بالتالي في المحافظة على وحدته.

بيد أنه ليس بوسعنا أن نترك هذه المشكلة دون حل إلى الأبد. لأن العراق قام في غضون ١٢ عاما مرارا وتكرارا بانتهاك ١٧ قرارا من قرارات مجلس الأمن. وبالرغم من أن المجتمع الدولي أتاح له فرصا متكررة من أجل التوصل إلى حل سلمي، فإنه لم يبذل أي جهد لاغتنام هذه الفرص وقام مرارا بانتهاك قرارات مجلس الأمن كما أنه لم يغتنم الفرصة الأخيرة التي أتاحها له القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) ورفض حتى النهاية أن يستجيب للجهود الجادة التي بذلها المجتمع الدولي. وبالرغم من أن كان من الواضح أن العراق وحده يمتلك مفتاح السلام، فإنه من خلال أعماله سد طريق السلام. ولم يبد العراق أنه يعتزم تغيير موقفه بصورة أساسية.

وليس من اليسير بأي حال من الأحوال اتخاذ قرار بتأييد استخدام القوة. وغني عن البيان أن أفضل الطرق هو إزالة أسلحة الدمار الشامل دون اللجوء إلى الصراع المسلح. بيد أن اليابان في حالة تعذر فيها ذلك، قد توصلت، باعتبارها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي، إلى نتيجة مفادها أن تؤيد الأعمال التي تقوم بها الولايات المتحدة وشركاؤها في التحالف.

وتأمل اليابان بإخلاص بانتهاء المعارك في أقرب وقت ممكن، ووقوع أدنى حد ممكن من الخسائر، وإزالة الخطر الذي يمثله العراق ضد المجتمع الدولي. كما نعتبر أن من الجوهري إعادة بناء العراق بأسرع وقت ممكن وتمكين شعبه من العيش بسلام في مجتمع حر ومزدهر. ومن المهم لتحقيق هذا الهدف، أن يتعاون المجتمع الدولي في دعم إنعاش العراق وإعماره. وستتصدى اليابان من جانبها لمعالجة هذه المسألة بشكل فعال.

وتدرك اليابان إدراكاً عميقاً أن القلق يتزايد بشأن مستقبل الشرق الأوسط نتيجة للإجراءات العسكرية الجاري اتخاذها ضد العراق. وقد حان الآن الوقت لكي تضطلع اليابان بمزيد من الجهود من أجل إحلال السلام والاستقرار في هذه المنطقة.

وبمقتضى هذه السياسة الأساسية قررت اليابان توفير المساعدات الإنسانية، بما فيها تقديم العون للاجئين والمساعدة للبلدان المجاورة، بما قيمته ١١٢,٥٣ مليون دولار تقريباً. وقد أعلنت على وجه التحديد أنها ستقدم مساعدات تبلغ قيمتها ٥,٠٣ ملايين دولار عن طريق المنظمات الدولية، ومساعدات بمبلغ ٣,٣ ملايين دولار عن طريق المنظمات غير الحكومية اليابانية، ومساعدات من خلال الوكالة اليابانية للتعاون الدولي بهدف تعزيز نظام الرعاية الصحية الطارئة، كما ستقوم بتوفير المساعدات الإنسانية الطارئة بالأفراد والمواد استناداً إلى القانون الياباني للتعاون من أجل إقرار السلام الدولي. كذلك قررت اليابان تقديم معونة بمبلغ ١٠٠ مليون دولار على هيئة منحة للأردن و ٤,٢ ملايين دولار على هيئة معونة غذائية للاجئين الفلسطينيين من خلال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. علاوة على ذلك، ستعزز اليابان جهودها المبذولة لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، وستشجع الأخذ بتدابير من قبيل الحوار ومختلف صور التبادل مع العالم الإسلامي.

وتعقد اليابان آمالاً قوية على أن يركز المجتمع الدولي على المهام المقبلة، وأن توحد الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، صفوفها في بذل الجهود لإعادة السلام والاستقرار إلى ربوع العراق والمنطقة المحيطة به. وستسهم اليابان من جانبها مساهمة نشطة في كفالة تنفيذ الأمم المتحدة للمهام الرئيسية المنتظرة منها حتى يتسنى إيجاد حلول لمختلف التحديات التي تواجه المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): الآن أعطي الكلمة لممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

السيد كريم (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أعرب عن عميق أسفنا لعدم تمكّن مجلس الأمن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن العراق. فما برحت جمهورية مقدونيا تدعم بانتظام أعضاء المجلس في سعيهم للاتفاق على طريق للمضي قدماً صوب تحقيق الهدف المتمثل في نزع سلاح العراق بشكل فوري وكامل وبدون شروط، وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٤٤١ (٢٠٠٢).

ولكن النظام العراقي لم يدرك لسوء الطالع مدى خطورة الحالة وامتنع من جديد عن الوفاء بالتزاماته فيما يتعلق بتزع السلاح، ضارباً بمطالب المجتمع الدولي عبر الحائط. ولو قد بذل العراق جهداً حقيقياً للتعاون الجوهري خلال الأعوام الـ ١٢ الماضية، وخاصة في ضوء قرار مجلس الأمن ١٤٤١ (٢٠٠٢)، الذي منحه فرصة أخيرة لتزع السلاح بطريقة سلمية، لأمكن اجتناب الحالة الراهنة. ذلك أن الإجراء الذي يُتخذ الآن بقيادة ”ائتلاف الراغبين“ يمثل الملاذ الأخير، وهو يُتخذ تمشياً مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ولا بد لمجلس الأمن أن يركز طاقاته الآن على الجانب الإنساني من الأزمة العراقية. ولا بد على الفور من حل للانقسامات والخلافات الحالية بين أعضاء المجلس في سبيل تلبية الاحتياجات الإنسانية للسكان العراقيين. ونؤيد الخطة الرامية إلى استمرار برنامج النفط من أجل الغذاء وتعديله على نحو يتفق مع المقترحات التي قدمها الأمين العام، الأمر الذي يتعين أن يصاحبه التفويض الكافي لضمان إيصال المساعدات الإنسانية في العراق على وجه السرعة.

فلن يزيد التقاعس عن اتخاذ إجراء تحت هذه الظروف الحالة على أرض الواقع إلا تفاقماً.

وقد أكّد الأمين العام ضرورة احترام سلامة العراق الإقليمية ”وحق الشعب العراقي في تقرير مستقبله السياسي بنفسه وممارسة السيطرة على موارده الطبيعية بنفسه“. ونوافقه على رأيه بشأن هذه المسألة تمام الموافقة. فلا بد من الحفاظ على السلامة الإقليمية للعراق كاملة، وإعادة السيادة بأسرع ما يمكن لشعب العراق، الذي يملك وحده الحق في تقرير مستقبله. ولا غنى عن تقديم المجتمع الدولي المعونة والدعم للعراق في غضون الأيام المقبلة. ولا بد من رفع الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة بأسرع ما يمكن على أن يتبعها على الفور برنامج دولي لإعادة الإعمار.

وختاماً، نحث أعضاء المجلس، كما ذكرنا في مناقشات مجلس الأمن المفتوحة السابقة في هذا الصدد، على التماس أوسع نطاق ممكن من توافق الآراء بشأن تحقيق الأهداف المتعلقة بالعراق. ومما يزيد حتمية استعادة المجلس لفعاليته ووحدته إمكانية حدوث أزمة إنسانية هائلة في هذا البلد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كولومبيا.

السيد جيرالدو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): قررت كولومبيا أن تدلي بدلوها في هذه المناقشة المفتوحة نظراً لوضوح الأهمية الملحة التي يتسم بها تزويد الشعب العراقي بأسرع ما يمكن بالمساعدات الإنسانية اللازمة له في هذه الأوقات العصيبة.

وبغضّ النظر عن الاعتبارات المتعلقة بما حدث في مجلس الأمن وعلى المسرح الدولي خلال الأسابيع الثلاثة الماضية، ترى حكومة كولومبيا من الأمور الجوهرية اليوم أن نحاول منع الماضي من تشويه التزاماتنا الحالية والمقبلة إزاء

التخفيف من مشقة الأوضاع التي يعيش الشعب العراقي فيها، والعمل بعد ذلك على إعادة بناء تلك الدولة.

وقد حثت كولومبيا الأمم المتحدة في بيان مؤرخ ١٧ آذار/مارس على تزويد الشعب العراقي بالمساعدة الإنسانية التي تتطلبها كل مرحلة من مراحل هذه الأزمة. كما حثثنا المجتمع الدولي على الإسهام في تحقيق الهدف المتمثل في إتاحة فرص جديدة أمام الشعب العراقي لإحراز التقدم وتحقيق التنمية، وذلك في مناخ يتسم بالديمقراطية ومع توفير كافة الضمانات لممارسته حقوقه وحرياته الأساسية. وذكر الرئيس أوريبي فيليس ذلك في رسالة موجهة إلى الشعب الكولومبي جاء فيها: ''يتعين اتخاذ إجراءات دولية لحماية المدنيين كما يتعين احترام الحقوق الديمقراطية للشعب العراقي''.

ولا مفرّ من تصدى مجلس الأمن والأمم المتحدة لمسألة العراق بغية تقديم المساعدات التي يتطلبها السكان من حيث المعونة الإنسانية وإعادة بناء البلد. ولا بد لنا من الحيلولة دون وقوع كارثة إنسانية يحدثها الجوع الذي قد ينشأ في الأسابيع القادمة.

وتحث كولومبيا جميع أعضاء مجلس الأمن على وضع نهاية لمناقشة ما حدث خلال الأسابيع الثلاثة الماضية والتركيز على الجوانب الحقيقية لحياة الشعب العراقي وإقامة أوده، من قبيل توفير المساعدات الإنسانية، وكفالة استمرار برنامج النفط من أجل الغذاء، مع إيلاء الأولوية لهذه المؤن والسماح بصرف التمويل اللازم لكل هذه المهام. ومن الضروري أن يمنح مشروع القرار الجاري مناقشته حالياً في المجلس الأمين العام من السلطة والمرونة ما يلزم للمضي قدماً في هذه الأعمال. ومن الأمور الملحة أن يُعتمد مشروع القرار بأسرع ما يمكن.

وسنتمكن فيما بعد من مناقشة كافة الجوانب القانونية للحالة الراهنة، بل سوف يتعين علينا مناقشتها، ومن المؤكد أن الحجج التي تبديها الدول الأعضاء من شأنها أن ترشد خطانا في الأزمات المقبلة وفي الحالات المشابهة. أما اليوم فيجب أن يتمثل شاغلنا الرئيسي في مواجهة المتطلبات الأخلاقية التي يفرضها عصرنا. إذ كان أصحاب نظريات الحروب وممارسوها في الماضي يتكلمون عن سياسة الأرض المحترقة وعواقبها المهلكة. أما اليوم فما أشد ما تغيرت الأمور. إن المعونة الإنسانية التي يدعو إليها الجميع هي على النقيض من ذلك تماماً، بما أنها تسعى للتخفيف من وطأة الظروف وحماية الأرواح سواء خلال المواجهات أو بعدها. فلندع اللغو ولنعد إلى الجانب الإنساني. إن متطلبات المساعدة الإنسانية تعني أنه يجب علينا أن نعمل وأن نعمل بسرعة. فلنمهد السبيل للأمم المتحدة لتقديم هذا الإسهام الحيوي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا.

السيد آدميا (جورجيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أعرب عن بالغ قلقي إزاء الحالة الراهنة في العراق، وعلى وجه الخصوص آثارها الإنسانية. ومما يحزننا أن التحالف اضطر إلى استعمال القوة كملاذ أخير للتصدي لعدم امتثال النظام العراقي، خلال ١٢ سنة، لطلبات قرارات مجلس الأمن وما نتج عن ذلك من آثار خطيرة، بما في ذلك الآثار ذات الطابع الإنساني. وهذا مثال آخر أيضا للآثار التي يمكن أن يتسبب في إحداثها تجاهل قرارات مجلس الأمن الرامية إلى صون السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وتواجهنا اليوم حالة إنسانية في العراق يمكن أن تتصاعد إلى أزمة واسعة النطاق. وفي الظروف الراهنة، بعد

أن اختبر مجلس الأمن آلية النفط مقابل الغذاء لمعالجة المسائل الإنسانية في العراق، لا يوجد مبرر للأزمة الإنسانية الراهنة.

وبغض النظر عن الاختلافات في النُهج السياسية لأعضاء مجلس الأمن، فإن الحالة المتبدية في العراق تقتضي من مجلس الأمن إظهار العزيمة، وعلى وجه الخصوص، اعتماد المقترحات التي قدمها الأمين العام وتخفيف المعاناة بذلك عن ملايين العراقيين.

إن مجلس الأمن لِجدّ قادر على استخدام هذه الآلية الفعالة. ومن أجل الوفاء بهذه الاحتياجات، نعتقد أنه ينبغي منح الأمين العام السلطة والمرونة الكافيتين لاستعمال الموارد الحالية وإيجاد موارد جديدة. وينبغي للشعب العراقي أن يعلم أن المجتمع الدولي مستعد لاتخاذ خطوات بعيدة الأثر في هذا الشأن.

وفي ذات الوقت، تعتبر جورجيا، إلى جانب دول أخرى كثيرة، أن من الضروري أن نرى فعالية مجلس الأمن ووحدته قد استعيدتا في التعامل مع هذه المسألة الإنسانية، وكذلك جميع المسائل الأخرى المعلقة المتصلة بتسوية الصراعات وصون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوزبكستان.

السيد فوهيدوف (أوزبكستان) (تكلم بالروسية): تلاحظ جمهورية أوزبكستان مع الأسف أن عدم امتثال النظام العراقي خلال الاثنتي عشرة سنة الماضية لقرارات مجلس الأمن، بما فيها القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، قد أدى إلى الصراع الحالي. وفي ظل هذه الظروف لا يسعنا إلا أن نتعلق بالأمل في أن ينتهي الصراع بأسرع ما يمكن وبأقل قدر من المعاناة والخسائر في الأرواح البشرية. وتؤيد أوزبكستان بشدة نزع سلاح العراق. ومن سوء الطالع أن الأحداث الأخيرة في العراق قد قوضت توافق الآراء في مجلس الأمن.

ونحن نرى أنه لا ينبغي للخلافات التي ثارت في مجلس الأمن أن تعمينا عن المهمة الرئيسية، وهي ضرورة النزع الكامل لسلاح النظام العراقي، بما في ذلك خطر وقوع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية في أيدي الإرهابيين.

إن الحالة الإنسانية في العراق تزداد سوءا يوما بعد يوم. وينبغي للمجتمع الدولي اتخاذ تدابير عاجلة لتحسين هذه الحالة، بما في ذلك تأمين مياه الشرب، والغذاء، والكهرباء والاحتياجات الأساسية للشعب العراقي. وفي هذا السياق تدعو أوزبكستان مجلس الأمن إلى أن يواصل بأسرع ما يمكن برنامج النفط مقابل الغذاء بغية منع وقوع كارثة إنسانية في العراق تتسبب في معاناة الشعب العراقي في المقام الأول. وينبغي الوفاء بالاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي بأسرع ما يمكن.

وفي هذا الصدد، تؤيد أوزبكستان تماما اقتراح الأمين العام للأمم المتحدة أن يؤذن له بتقديم المساعدة الإنسانية العاجلة، بالنيابة عن المجتمع الدولي، إلى العراق.

وختاما، تؤيد أوزبكستان الجهود الرامية إلى استعادة فعالية مجلس الأمن ووحدته في تسوية الوضع حول العراق، الأمر الذي يتسم ببالغ الأهمية لتعزيز سلطة الأمم المتحدة ودورها العالمي وأهميتها في العلاقات الدولية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل لاتفيا.

السيد جغرمانيس (لاتفيا) (تكلم بالانكليزية): تعلن لاتفيا عن تأييدها لبيان الاتحاد الأوروبي؛ ولكننا نرى أن من الضروري أن نعرب عن آرائنا بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية. لقد تغيرت الحالة بصورة كبيرة منذ أن عالجنا هذا الموضوع آخر مرة في مناقشة مجلس الأمن المفتوحة.

إن اثني عشر عاما من الجهد المطول الذي بذله المجتمع الدولي لنزع سلاح نظام صدام حسين بالوسائل

السلمية لم تنجح، وقد استُنفدت الموارد الدبلوماسية. وتأسف لاتفيا على أن صدام حسين استطاع أن يقسم المجتمع الدولي إلى قطبين، مما جعل بذل أي جهود دبلوماسية إضافية لتسوية الحالة أمرا مستحيلا. والنظام العراقي مسؤول وحده وبصورة خالصة عن نتائج أعماله.

في ٢٠ آذار/مارس اتخذ برلمان جمهورية لاتفيا قرارا يقضي بدعم تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٤٤١، متعهدا بدعمه لجهود التحالف الدولي الرامي إلى نزع سلاح العراق واستعداد البرلمان لدعم لتلك الجهود.

وتعتقد لاتفيا أنه يجب القيام بكل عمل ممكن لتفادي الخسائر المدنية أثناء العمليات العسكرية. وستقدم لاتفيا مساعدة إنسانية إلى الشعب العراقي، وستشارك في إعادة بناء البلد والعمل على التخلص من ميراث الحكم الشمولي.

وإننا، بغية التعامل بسرعة مع الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي، نؤيد اقتراح الأمين العام المتعلق باستخدام برنامج النفط مقابل الغذاء بتكييفه مع الوضع الجديد. وينبغي للمجتمع الدولي عموما، ومجلس الأمن خصوصا، العمل بشكل متحد في هذه المرحلة الحرجة لتفادي وقوع كارثة إنسانية في العراق.

وستؤيد لاتفيا مشاركة الأمم المتحدة في عملية إعادة بناء وإنشاء عراق ديمقراطي يعيش في سلام مع جيرانه ولا يحوز أسلحة التدمير الشامل. وإننا مقتنعون بأن مشاركة الأمم المتحدة بصورة نشطة أثناء الأزمة الحالية في العراق وبعدها ستؤمن سلطة الأمم المتحدة في المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيكاراغوا.

السيد سفيلا سوموزا (نيكاراغوا) (تكلم بالاسبانية): خلال الأزمة الدولية الحالية، أكدت حكومة نيكاراغوا بصورة مستمرة على مدى أهمية تحمل النظام المتعدد الأطراف و، على وجه الخصوص، مجلس الأمن بالأمم المتحدة، لمسؤوليته الجماعية عن صون السلم والأمن الدوليين، مما يعني العمل كأداة فعالة للاضطلاع في الوقت المناسب بإجراءات لتعزيز الإيمان بمنظومة الأمم المتحدة ومصداقيتها.

إننا نتكلم اليوم لنؤكد على الالتزام الثابت لحكومة نيكاراغوا تجاه المجتمع الدولي. فقد أيدت نيكاراغوا بصورة قاطعة كل قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، الذي يرمي إلى نزع سلاح العراق فورا ودون شروط. ولم يمتثل ذلك البلد لهذا القرار الأمر الذي يعرض الأمن الدولي للخطر.

إن الوضع الحالي هو نتيجة لتحدي العراق للإرادة الجماعية للمجتمع الدولي، على النحو المعرب عنه بشكل خاص في القرارين ٦٧٨ (١٩٩٠) و ١٤٤١ (٢٠٠٢). ويحدد هذان القراران المسار الحالي للأحداث الذي عجَّل به عدم الامتثال لهما.

لقد حان الوقت لتنشيط وتجديد العمل المتضافر والمتسق لمجلس الأمن. وإننا نتفق مع الأمين العام عندما قال اليوم إن الوقت قد حان لتحقيق وحدة الهدف في مجلس الأمن مرة أخرى.

وترى نيكاراغوا أن على منظمتنا أن تركز جهودها وعملها على الحالة الإنسانية التي تؤثر على الشعب العراقي، وهو الشعب الذي كان ضحية بريئة لنظام قمعي طوال سنين. وإننا نشعر بالقلق إزاء النقص في مياه الشرب والكهرباء، وخاصة حالة الأطفال المعرضين للإصابة بالأمراض نتيجة غياب الرعاية الصحية والغذاء والأدوية. كما أن الأشخاص المشردين داخليا الذين يفتقرون إلى

الخدمات الضرورية سيعولون على الإجراءات العملية التي سيتخذها المجلس.

ولذا، ترى نيكاراغوا أن من الأهمية الفائقة بمكان لمجلس الأمن أن يجدد ولاية الأمين العام وأن يقوم بتعديل برنامج النفط مقابل الغذاء حتى يمكن إيصال المساعدات الإنسانية إلى العراق بصورة فعالة وواقعية. إن الوضع الدولي الجديد يتطلب استكمال ودعم وتوسيع برنامج النفط مقابل الغذاء، روحا ونطاقا.

إن شعب نيكاراغوا يقف شاهدا على أهمية الأمم المتحدة بوصفها عنصرا حاسما في فترة ما بعد انتهاء الصراع. وبالنظر إلى منطقتنا، يذكر المجلس كيف ساعد دور الأمم المتحدة أمريكا الوسطى في الخروج من أعمق أزمة سياسية واجتماعية – اقتصادية مرت بها في تاريخها الحديث، والتي تطلبت وجودا فعالا ومكثفا من جانب الأمم المتحدة. ومنذ تأسيس الأمم المتحدة، فإن مشاركتها في مختلف الصراعات الدولية من خلال إنشاء الآليات الإبداعية المختلفة كانت أساسية في مواجهة المشاكل الإنسانية وضمان السلم والأمن الدوليين.

إننا نريد منظمة دينامية وفعالة تؤكد على دورها المحوري في النظام الدولي. ولذا، تود نيكاراغوا أن تؤكد مرة أخرى على أهمية اضطلاع الأمم المتحدة بدورها التاريخي في الأزمة الإنسانية الحالية. وإن وجودها لا غنى عنه لتوفير المساعدات الإنسانية الفورية لشعب العراق.

لقد كانت نيكاراغوا ضحية للحرب وللآلام والمعاناة في أعقابها. وهي تدرك تماما أهمية التعاون الدولي، وهي على استعداد لتوفير المساعدة الإنسانية التي قد تتكون في إطار قانوني لإيفاد الخبراء في مجال إزالة الألغام والرعاية الطبية للضحايا.

وأود أن أختتم باقتباس عن سياسي فذ، حيث قال: ”إن الانتصار في الحرب مهمة يقوم بها جزء من المجتمع، ولكن بناء السلام وتحقيق الوحدة هي مهمة الجميع. إن أحدا لا يستبعد من هذه المهمة، ولا مجال فيها للأنانية“.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): لقد كنا نأمل أن نزع أسلحة الدمار الشامل لدى العراق سيتم بالطرق السلمية من خلال نهج متضافر لمجلس الأمن. ولكن، للأسف، لم يكن هذا هو الحال.

والمهمة الجسيمة التي تقع على عاتقنا الآن أن نضمن حماية السكان المدنيين من جانب جميع أطراف الصراع وأن نعمل على تخفيف المعاناة من خلال مساعدات إنسانية فعالة. أما على المدى الطويل، فلابد أن يحظى العراق والشرق الأوسط بمستقبل مستقر، على أساس من السلام والازدهار لشعوب المنطقة.

ومع تطور الحرب، يتعين على المجتمع الدولي أن يكون مستعدا للوفاء بالاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي. والنرويج، من جهتها، ستتحمل مسؤوليتها بأداء دور فاعل في تخفيف المعاناة من خلال زيادة مساعداتنا الإنسانية والمشاركة في إعادة تعمير العراق.

وسنواصل حوارنا الوثيق مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ومنظومة الصليب الأحمر. كما أننا سندعم المنظمات غير الحكومية النرويجية العاملة في المجال الإنساني، التي تنشط في المنطقة بالفعل. وإلى جانب إسهاماتنا في تلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة، فإننا سنفكر أيضا في تقديم المساعدة لإعادة تعمير البنى التحتية. وستسهم النرويج في المجالات التي لدينا فيها قدرات وكفاءات على أساس تقدير الاحتياجات وبالتنسيق مع الآخرين.

وهناك موارد طائلة تستثمر في برنامج النفط مقابل الغذاء. وتنضم النرويج إلى الآخرين في حث مجلس الأمن على الإبقاء على هذا البرنامج للوفاء بالاحتياجات الإنسانية المباشرة للسكان. وينبغي الاستعانة بهذا البرنامج في تخفيف حدة الأزمة الإنسانية المتفاقمة وفي إعادة التعمير. وفي هذا الصدد، نناشد مجلس الأمن أن يعجل بالموافقة على مواصلة برنامج النفط مقابل الغذاء، مع منح الأمين العام السلطة والمرونة المطلوبتين للاستجابة للاحتياجات الإنسانية الطارئة.

إن العراق بلد غني بالموارد ورأس المال البشري، وما من شك في أن هذا البلد سيسهم أيضا في إعادة التعمير بسرعة حالما ينتهي الصراع الحالي. ومن الأهمية بمكان أن يتم تنسيق المساعدات الإنسانية الدولية من خلال الأمم المتحدة. ونحن نرحب ببيان الأمين العام الذي يحدد فيه هذا الدور للأمم المتحدة.

ولو أريد لمجلس الأمن أن يؤدي دوره في مجال صون السلم والأمن الدوليين، كما يتوخى في ميثاق الأمم المتحدة، لابد من الإبقاء على وحدة المجلس. وهذه هي العبرة التي يجب أن تستخلص.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد بنونة (المغرب) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، سبق أن أتيحت لي فرصة الإعراب عن امتنان بلادي لرؤيتكم تترأسون هذا المجلس، ولذا، سأتبع تعليماتكم.

كما قال ونستون تشرشل عندما كانت لندن تحت وابل من النيران، إنه وقت للبكاء والدموع لا وقت التصريحات والخطب. فالحرب محتدمة في العراق، مهد الحضارة المدنية، حيث حُفرت ذاكرة البشرية والأبجدية الأولى على أول ألواح من الصلصال.

إن الحرب محتدمة في إحدى المناطق الأكثر حساسية في العالم – وهي منطقة يتحدد فيها مصير السلام في العالم الآن. ويعرف الجميع أن الأولوية القصوى بين كل الأولويات، والتي كان ينبغي لنا أن ننظر فيها أولا، هي تحقيق العدالة للشعب الفلسطيني الذي ينتظر منذ أكثر من ٥٠ عاما تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، بغية استرداد كرامته وتمتعه بسيادته الوطنية داخل دولته، وعاصمتها القدس.

إن جميع سكان العالم، أينما تواجدوا، يشهدون فصول الحرب المحتدمة اليوم بشكل مباشر وفي وقتها الحقيقي. ويشاهد هؤلاء السكان سقوط المدنيين الأبرياء، من نساء وأطفال ومسنين. وإن أسرا كاملة، مثل أسر أعضاء المجلس أو أسرتي، تشاهد ذويها وهم أسرى، أو يتملكهم الذعر، أو جرحى أو قتلى. فالحرب اليوم لم تعد شيئا نجده في تقارير الخبراء. هذا ليس أدبا. وهو ليس أمرا خاصا بخبراء نزع السلاح. كما أنه ليس مسألة اعتداد بنص قانوني أو بغيره. إن الحرب هي الواقع المرير الذي يجعلنا جميعا نشك فيما إذا كنا قد حققنا تقدما في أخلاقياتنا وقيمنا وإنسانيتنا.

لقد تكلمت المملكة المغربية في مناسبات عديدة أمام المجلس، قبل اندلاع الأعمال القتالية، للدعوة إلى حل سلمي للأزمة العراقية، حل يحفظ مصداقية المجلس والقيم التي بُني عليها الميثاق.

وينبغي بالفعل أن تكون القوة الملاذ الأخير، بعد أن تفشل جميع وسائل الحل السلمي. وكما يعلم الجميع، تحتم الفلسفة التي تستند إليها منظمتنا على جميع الدول نبذ استخدام القوة بشكل أحادي لصالح الأمن الجماعي. ونعيد اليوم أكثر من أي وقت مضى التأكيد على إيماننا بما للسلم والتسامح اللذين أرشدا الآباء المؤسسين لمنظمتنا من قيمة. ونعتقد أن الأمن الجماعي هو أفضل سبيل لحمايتنا من عودة شياطين التوسع والسيطرة.

ولقد أعربت جميع التجمعات الدولية والإقليمية عن رأيها في الأزمة العراقية وعواقبها وأيضا في القتال الجاري حاليا. والمملكة المغربية، بوصفها دولة عربية ومسلمة وعضوا في حركة عدم الانحياز، فقد شاركت في هذه المداولات والمواقف التي تمخضت عنها. واجتمع مجلس جامعة الدول العربية في القاهرة بتاريخ ٢٣ آذار/مارس، وتكلم المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية بوضوح بشأن هذه القضية عصر اليوم.

وإذ نجد أنفسنا هنا اليوم مرة أخرى أمام مجلس الأمن، بعد أن أخفق المجتمع الدولي في كل الجهود التي بذلها لعدة أشهر من أجل تشجيع الحل السلمي للأزمة العراقية، وبصفة خاصة من خلال السماح لمفتشي نزع السلاح بالقيام بمهامهم حتى استكمالها.

إن أنظار العالم بأسره تتركز اليوم علينا، كما لو كان يحاول أن يرى بصيص أمل عبر ستار الدخان واللهب المنبعثين من القنابل والمتفجرات. ولقد مرت حوالى ٦٠ سنة على الإعلان عن مثل هذا الأمل على نطاق واسع وبصوت مدو في سان فرانسيسكو. وأعلنت شعوب الأمم المتحدة عزمها على أن "ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب"، التي في خلال جيل واحد – وكان ذلك عام ١٩٤٥ – "جلبت على الإنسانية مرتين أحزانا يعجز عنها الوصف".

هذا ما تتوقعه شعوب الأمم المتحدة منا اليوم: أن ننقذها من ويلات الحرب والمعاناة التي تتسبب فيها. إنها مسؤوليتنا جميعا، أيا كنا، كل عضو في هذه المنظمة، الأقوياء وغيرهم، أن نضطلع بهذه المهمة على وجه الاستعجال. ولا يمكننا أن نستسلم إلى حتمية الموت، الذي يطال الأبرياء بشكل عشوائي، وإلى حتمية الدمار الذي يطال أرضا تقع فيها أقدم آثار لذاكرتنا المشتركة، أرضا دعا الله الناس فيها إلى تغليب الروح على الغريزة والعاطفة.

إن مداولات المجلس اليوم وغدا تكتسي أهمية حاسمة، لأن مستقبل منظمتنا يتوقف عليها، وخاصة رؤية العالم الذي تجسده. وما هي تلك الرؤية؟ هي أن البشر، رغم تنوع ثقافاتهم ومعتقداتهم وأحاسيسهم، يمكنهم أن يجدوا دائما أرضية مشتركة لإنقاذ أنفسهم من ويلات الحرب.

وتتمثل هذه الأرضية المشتركة، كما ذكّر الأمين العام كوفي عنان المجلس قبل ساعات قليلة، في احترام سيادة ووحدة وسلامة أراضي العراق، وكذلك في حق هذا البلد، وكل البلدان الأخرى، في اختيار نظامه السياسي، بدون تدخل أجنبي، وفي استغلال موارده بحرّية. وأخيرا، فإن احترام القانون الإنساني لا يسمح بأي استثناء أو تحفظ. فهو مجموعة قواعد أساسية للقانون الدولي لا غنى عنها. وإني على بينة مما أتحدث عنه هنا.

وبالمثل، يجب على المجتمع الدولي، من أجل تخفيف المعاناة ومساعدة الجائعين والمرضى والمعاقين، أن يتجاوز في تضامنه جميع الخلافات السياسية وغيرها. ولا يمكننا الحفاظ على إنسانيتنا إلا بهذه الطريقة.

وعلينا التأكد من أنه يمكن لهذه الأزمة، هذه المأساة، أن تصبح فرصة لإحياء وإعادة بعث ما للسلام والتسامح من قيمة. ولكن يجب فعل ذلك بسرعة، بل بسرعة كبيرة. لأنه "ما أطول الليل الذي لا يجد له نهارا". هكذا قال شكسبير الشاعر وصاحب النزعة الإنسانية، الذي كان يعلم أن الحرية لا يمكن أن تتعايش مع الاستبداد.

السيد نيشو (ألبانيا) (تكلم بالانكليزية): يساورنا قلق شديد إزاء الوضع الإنساني الصعب في العراق، الناجم عن السياسات الدكتاتورية لنظام يعمل ضد شعبه، ونظام أظهر حتى في أيامه الأخيرة استعدادا لأن يضحي بكل شيء، بشعبه وبلده، من أجل الاحتفاظ بالسلطة. وبوصف ألبانيا عضوا في ائتلاف البلدان الحرة لتحرير العراق، فهي تطلب

أن يتنحى هذا النظام الآن لتجنيب شعب العراق المزيد من الخطر والمعاناة.

إن أية محاولة لحماية قضية خاسرة لنظام مسؤول عن عوز ووفاة الملايين من العراقيين وغيرهم في المنطقة، باسم سيادة الدولة والخوف من التغيير، هي محاولة لا تحبط آمال شعب يتوق إلى الحرية فحسب، بل تؤخر أيضا عملنا المشترك لمساعدة شعب العراق على تذليل وضعه الإنساني الهش.

وترحب ألبانيا بمبادرة الأمين العام كوفي عنان لاتخاذ التدابير الضرورية لإعادة تنشيط برنامج النفط مقابل الغذاء. ونناشد جميع أعضاء مجلس الأمن أن يوفروا كامل الدعم للأمين العام عن طريق منحه الصلاحية والمرونة الضروريتين لتلبية الاحتياجات الإنسانية لشعب العراق.

إن اتخاذ هذه الهيئة الموقرة بدون تأخير للقرار المعني بالمساعدة الإنسانية للعراق سيعيد إلى المجلس كفاءته ووحدته، وهو أمر حتمي، بالنظر إلى الأحداث الأخيرة.

لقد حان الوقت لكي تركز أممنا ويركز مجلس الأمن على تحديات المستقبل، بالإرادة والواقعية الضرورية اللتين تجعلان تعاوننا ممكنا.

وألبانيا، بوصفها جزءا من تحالف الراغبين الذي تقوده الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، ومعهما بلدان عديدة من جميع أنحاء العالم، ستسعى إلى النهوض بالحرية والسلام في العراق. وسيكون العراق الجديد ديمقراطيا وسيعيش في سلام ولن يشكل تهديدا بعد الآن لجيرانه أو للعالم.

وبتحمل تلك المسؤولية وبالكفاح من أجل عالم حر لا تهدده أسلحة الدمار الشامل ولا يهدده الإرهاب، سنظل مخلصين لرؤية مؤسسي المنظمة ونحقق أهدافها. وقد شدد ونستون تشرشل مرة على ما يلي:

”تأكد من أن قوة الحق سيحميها، في نهاية المطاف، حق القوة“.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي ممثل فنزويلا. أعطيه الكلمة الآن.

السيد آلكالاي (فنزويلا) (تكلم بالاسبانية): بالنيابة عن حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية، أود أن أعرب عن امتناني لأعضاء مجلس الأمن على تأييدهم الطلب الذي تقدمت به مجموعة من البلدان بشأن عقد المناقشة المفتوحة هذه في فترة حرجة تلقي بظلالها على مستقبل الأمم المتحدة وعلى مستقبل البشرية.

إن الموقف الحالي يتطلب أن يتحمل كل منا على نحو عاجل مسؤولياته فيما يتعلق بالحالة في العراق. وهو يتطلب أيضا، في الحالة السائدة من الأسى والإحباط اللذين يواجهاننا اليوم، أن نجد معا حلا يستعيد آمال شعوب العالم. وقد رفضت شعوب العالم ومعظم حكوماته استعمال القوة ضد شعب العراق. وهي تأمل أيضا أن يتخذ مجلس الأمن والأمم المتحدة القرارات الصحيحة لتمكيننا من التغلب على الصراع الحالي.

ويجب أن يرتكز الحل على الوحدة ويجب أن يحترم المبادئ التوجيهية المتأصلة في الميثاق، الذي له مهمة رئيسية لا يمكن التنصل منها ألا وهي صون السلم والأمن الدوليين وضمان احترام حقوق الإنسان وسيادة الشعوب. واليوم يجب أن نولي اهتماما خاصا للمساعدة الإنسانية الضرورية نتيجة للحرب التي اندلعت.

ويوم الأحد الماضي، ضم رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية، السيد هيغو شافيز فرياس، صوت بلادنا إلى تلك الأصوات التي ترفض الحرب في العراق وتنادي بالسلام. وفي آخر بيان لنا أمام مجلس الأمن، أدلينا به في ١٣ آذار/مارس، قلنا إنه يتعين التصدي للأزمة العراقية بالوسائل السلمية

والدبلوماسية. وقلنا أيضا إن حل الصراع يتعين أن يتماشى مع القانون الدولي، وأنه ينبغي أن يستند إلى الدبلوماسية والحوار والاتفاق، وهو السبيل المناسب لحل الصراعات بين الأمم.

ويعني ذلك ضمنيا التنفيذ الكامل للقرارات التي اتخذها بالفعل مجلس الأمن، وأيضا الامتثال للقرارات التي سيتخذها قريبا. ونحن نؤمن بأنه لا يزال هناك وقت لتفادي شرور أسوأ من ذلك، وبأنه لا تزال هناك فرصة لتحقيق السلام. ولكن لتحقيق السلام، يجب أن يتحمل مجلس الأمن مسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين. ويجب أيضا أن يرفض رفضا قاطعا استعمال القوة. ولذلك يجب توجيه جهود المجلس صوب التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار. ويجب أن تهتدي أعماله بالسعي إلى السلام. علاوة على ذلك، وبالإضافة إلى الاهتمام بالشعب العراقي من خلال توفير المساعدة الإنسانية له، يجب أيضا أن نضع نهاية لاستعمال القوة.

إن أفضل مساعدة إنسانية يمكننا تقديمها اليوم هي وقف الأعمال القتالية. ومن شأن ذلك أن يمكننا من العودة إلى البحث عن حل دبلوماسي، وبذلك نتفادى الخطر الذي يحيق بالبشرية. وينبغي مناقشة وضع نهاية للأعمال العسكرية بنفس الإلحاح الذي نستخدمه في مناقشات تقديم المساعدة الإنسانية. وفي هذا الصدد، نؤمن بأن الأمين العام يجب أن يدلي فورا ببيان يرفض فيه استعمال القوة. وتحقيقا لذلك الغرض، يجب على الأمم المتحدة بأسرها، ولا سيما مجلس الأمن، أن تؤدي دورها وأن تتخذ القرار الضروري لإيجاد حل للصراع.

وبإيجاز، نعتقد أنه على المجلس أن يؤكد مجددا التزامه بالقانون الدولي؛ وأن يضمن احترام قراراته؛ وأن يحث جميع الأطراف على مواصلة الجهود الدبلوماسية لتسوية الوضع في العراق؛ وأن يحمي حق جميع العراقيين – بمن فيهم الأقليات – في العيش في سلام وكرامة؛ وأخيرا أن يتخذ القرارات الضرورية لتقديم المساعدة الإنسانية على نحو عاجل. ويجب أن تكون تلك المساعدة متعددة الأطراف ومنسقة وينبغي تقديمها من خلال آليات قائمة للأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي ممثل أيسلندا. أعطيه الكلمة الآن.

السيد إينغولفسون (أيسلندا) (تكلم بالانكليزية): تؤيد أيسلندا البيان الذي أدلت به اليونان بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى ذلك، تود أيسلندا أن تدلي بما يلي.

تأسف أيسلندا لاضطرار العراق إلى مواجهة العواقب الخطيرة المترتبة على العمل العسكري. إن ذلك لم يكن ضروريا لو أن النظام العراقي قرر تغيير موقفه وتعاون فورا وبشكل نشط وكامل، كما كان عليه أن يفعل بموجب القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢).

وقد أعطت الحكومة الأيسلندية دعمها السياسي لتحالف الدول المجتمعة من أجل تحقيق نزع أسلحة العراق فورا. ويرجع هذا إلى اقتناعنا بأن ذلك العمل كان ضروريا لضمان تنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بنزع سلاح العراق.

ونحن نحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن تتحد في العمل الذي ينتظرها وأن تضمن دورا كاملا للأمم المتحدة في تقديم المساعدة الإنسانية إلى الشعب العراقي وفي إعادة تعمير بلاده بعد الحرب. ويحتاج الشعب العراقي إلى الدعم الكامل من المجتمع الدولي لكي يتمكن من أن ينهض مرة أخرى في جو من الازدهار والديمقراطية والكرامة والتعايش السلمي مع جيرانه بعد عقود من الديكتاتورية والعدوان.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. أعطيه الكلمة الآن.

السيد كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء، أن أشكركم، السيد الرئيس، على الموافقة على الطلب الذي تقدمت به جامعة الدول العربية وحركة عدم الانحياز لعقد هذه الجلسة العاجلة لمجلس الأمن بغية النظر في أمر ملح للغاية ألا وهو الحرب في العراق. وأود أيضا أن أشكر جميع أعضاء المجلس على قبولهم طلبي بالمشاركة في هذه المناقشة الحيوية. ففي ظل هذه الظروف العصيبة والأوقات الأليمة، أود أن أتمنى لكم كل النجاح في توجيه أعمال المجلس خلال هذا الشهر المضطرب.

إن بلدي، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، يتابع مسألة العراق عن كثب. وأسوة بالأغلبية الساحقة من الشعوب في جميع أنحاء العالم، نادينا دائما بإيجاد حل سلمي لهذه المسألة الحساسة والمعقدة. ونحن مقتنعون ومتفقون تماما مع الذين حذروا من العواقب الوخيمة غير المتوقعة لاستخدام القوة التي ستسبب ضررا ماديا جسيما وخسائر فادحة في الأرواح البشرية وتأثيرا سلبيا على السلام والاستقرار في الشرق الأوسط وفي جميع أنحاء العالم.

ورغم معارضة الأغلبية العظمى للمجتمع العالمي، تم شن هجوم عسكري واسع النطاق في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٣ ضد جمهورية العراق، وهي دولة مستقلة ذات سيادة، وعضو في حركة عدم الانحياز والأمم المتحدة. ونحن نشعر بأسف عميق إزاء التخلي عن الطريق السلمي الذي كان مفتوحا، وتغليب الخيار العسكري. إن هذا العمل العدواني غير المبرر، وغير المأذون به من الأمم المتحدة، يشكل انتهاكا خطيرا للميثاق وللقانون الدولي.

إن حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، في بيانها الصادر في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٣ وجهت نداء من أجل إنهاء هذا الهجوم المسلح فورا لإنقاذ أرواح المدنيين العراقيين الأبرياء. وما زلنا نؤمن إيمانا راسخا بأنه يمكن التوصل إلى حل سلمي لهذا الصراع، رغم تعقيداته، في إطار الأمم المتحدة. فلنفسح المجال والفرصة للدبلوماسية إذا، بدلا من أن نظل نعطي الغلبة للسلاح. فوفقا للأنباء الأخيرة التي وردت إلينا من وسائل الإعلام الجماهيرية، ما فتئ عدد الضحايا الأبرياء من المدنيين يتزايد. ومما لا يقل خطورة عن ذلك أنه من المتوقع، إذا طالت الحرب، أن تظهر أزمة إنسانية كبرى تكون عقباها كارثة.

قبل اندلاع الصراع العسكري تحدث البعض عن حرب سريعة، وأصبح الكثيرون الآن يتحدثون عن احتمال إطالة الحرب، بما يترتب عليها من عواقب وخيمة، دون شك. وفي هذه الحالة، لا يسعنا إلا أن نشعر بقلق وتوتر شديدين. ولذا فإن المجتمع الدولي مطالب بأن يتخذ إجراء عاجلا لوضع حد فوري لهذه الحرب التي تسببت حتى الآن في سقوط نحو ألف ضحية. ولو أفلح العالم في هذه المهمة النبيلة، سنكون قد قدمنا خدمة كبيرة للشعب العراقي الذي لا يجوز لأي كان أن يتجاهل معاناته التي لا تطاق.

بعد انتهاء عهد القطبين في العالم، أعربت شعوب كثيرة عن أملها في إمكانية بناء عالم أفضل. ومنذ ذلك الحين، بذلت الحكومات والشعوب في كل أرجاء العالم كل ما في وسعها ولم تدخر جهدا لتعزيز التعاون فيما بين الدول في جميع المجالات الممكنة. والواقع أن هذا التعاون المتعدد الأشكال قد سجل إنجازات هامة تذكر في مجالات عديدة. لذا، أفليس هذا اتجاها في تاريخنا المعاصر يحتاج فعلا إلى دعم قوي منا؟ إن التعاون يعود بفوائد. ولا يسع جميع بلدان وشعوب العالم إلا أن ترحب به. ومن جهة أخرى، فإن الحرب أو استخدام القوة لتسوية الصراعات لا يأتيان

إلا بالدمار والبؤس والقتل والحقد والغضب والكراهية. وعلينا معا أن نبذل قصارى جهدنا وأن نواصل بذل الجهود لضمان أن يغلب الحوار والتعاون بين الدول في العلاقات الدولية، مما يساعد على صون السلام والأمن العالميين.

هذه هي بعض الخواطر التي أراد وفدي أن يعرضها على هذا المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل منغوليا.

السيد شوازورن (منغوليا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن عميق تقديري لكم، سيدي، لعقد هذه المناقشة العلنية التي جاءت في وقتها بشأن الحالة بين العراق والكويت.

إن موقف منغوليا من مسألة نزع سلاح العراق كان، من البداية، متسقا ومتسما بالحكمة. فمنغوليا، على مر السنين، أدانت بحزم إنتاج أسلحة الدمار الشامل من جانب نظام صدام حسين، وعدوانه على الدول المجاورة، وإبادته الجماعية لشعبه، وأيدت جميع قرارات وأنشطة الأمم المتحدة ذات الصلة، وقد بذل المجتمع الدولي جهودا كبيرة بهدف حل مسألة العراق بالطرق السلمية. غير أن النظام العراقي لم يف بالتزاماته الكاملة أمام الأمم المتحدة. وتؤمن حكومتي إيمانا راسخا بأنه لو تعاونت القيادة العراقية بصورة كاملة وبأمانة، وأوفت بالتزاماتها أمام مجلس الأمن، لما احتاج الأمر إلى اللجوء إلى القوة. وبذلك، فإن المسؤولية عن الحالة الراهنة تقع على عاتق النظام العراقي.

ويشارك وفدي في الرأي القائل إنه، في هذه المرحلة التي أصبحت فيها أعمال العدوان على أشدها، يجب أن تكون الآثار الإنسانية للحرب الشغل الشاغل للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. فمع انسحاب موظفي الأمم المتحدة، توقف البرنامج الإنساني ”النفط مقابل الغذاء“. وأدت الحرب إلى تفاقم معاناة شعب العراق والمصاعب التي يواجهها.

لقد حان الوقت أن يتطلع المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات فورية وحاسمة وأن يجد سبيلا إلى استئناف المعونة الإنسانية لمساعدة الشعب العراقي. ومثل الكثيرين، تشعر حكومة منغوليا وشعبها بقلق عميق إزاء الحالة الإنسانية الخطيرة في العراق. فقد علمنا أن أكثر من ١,٧ مليون إنسان في مدينة بصرة الجنوبية قد انقطعت عنهم إمدادات المياه منذ عدة أيام. وذكر أيضا أن الأوبئة يمكن أن تنتشر قريبا بسرعة، نتيجة لحرارة الجو في تلك المنطقة.

ومنغوليا تتشاطر القلق الذي أعرب عنه بصدد مصلحة المدنيين الذين أحاط النزاع بهم، وخاصة الأطفال. ويجب بذل الجهود العادلة لمواجهة الحاجات الإنسانية للشعب العراقي. ومن الواضح جدا أن الحاجة ستدعو إلى موارد ضخمة لهذا الغرض. ونرى أن التخفيف من معاناة الشعب العراقي بصورة سريعة وفعالة مسألة ملحة تواجه مجتمع الأمم.

ونفهم أن الأمم المتحدة قد أعدت خطة كبيرة للطوارئ وأن بإمكانها البدء بتنفيذها بأسرع ما يمكن. وعلى مجلس الأمن، في مثل هذه الظروف، أن يكون في موقع القيادة وأن يمنح الأمين العام التفويض اللازم لاتخاذ أية تدابير قد يحتاج إليها لمنع كارثة إنسانية من الوقوع في العراق. ونحث أعضاء مجلس الأمن على دعم الأمين العام وذلك بمنحه السلطة والمرونة اللازمتين لمعالجة الأزمة التي بدأت الآن. ومن المأمول فيه أن يكون تركيز مجلس الأمن وتصميمه بصدد هذه المسألة خطوة نحو استعادة فعالية المجلس ووحدته.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

السيد روزينتال (غواتيمالا) (تكلم بالاسبانية): لم تشارك غواتيمالا في المناقشات التي دارت حول هذه المسألة قبل ذلك. وكنا قد رحبنا في ذلك الوقت بالقدرة التي أظهرها المجلس بحشد التأييد للقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). كما أننا لاحظنا بقلق متزايد الانقسامات التي ظهرت إزاء المسألة الرئيسية التي تتمثل في كيفية تنفيذه. غير أننا أحجمنا عن الاشتراك في الاستقطاب المتنامي الذي انطبعت به المواقف التي اتخذت بشأن هذه المسألة الملتهبة، والتي خرجت من إطار مجلس الأمن وتخطته إلى العضوية العامة للأمم المتحدة. وبدلا من كل ذلك، راودنا الأمل في أن يجد أعضاء المجلس، وبخاصة الأعضاء الدائمين، طريقة ما لتسوية اختلافاتهم.

أما اليوم فنحن نواجه حالة مختلفة للغاية. ونفهم أنه من غير الواقعي أن نتوقع أن يلقي هذا المجلس نظرة إلى الخلف سعيا إلى كبح الزخم الذي ليس لنا نحن غير أعضاء مجلس الأمن لا حول ولا قوة حياله. زد على ذلك أننا ندرك تماما المخاطر التي تتمثل في الزج بالمزيد من التوتر في الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف التي تتخذ قرارات جماعية بشأن المحافظة على السلام. ولذا سأحصر كلمتي على الإعراب عن رأينا بصدد ثلاثة من جوانب المشكلة، وبصورة موجزة للغاية.

أولا: نحن في غاية القلق إزاء الحالة الإنسانية التي نشأت في العراق وفي البلدان المجاورة. ونفضل أن تقوم الأمم المتحدة بإدارة المساعدة الإنسانية ونؤيد الأمين العام، دون أية تحفظات، بصدد تنظيم تلك المساعدة للشعب العراقي. والآن نشعر بوجوب استمرار برنامج ''النفط مقابل الغذاء''. كما نشترك تماما مع الأمين العام في مناشدته للأطراف المتصارعة أن تحترم السكان المدنيين بما يتماشى مع القانون الإنساني. ونتفق على أن متطلبات الظروف الراهنة تدعو إلى أن توفر الأطراف التي لها السيطرة على مناطق النزاع المساعدة الإنسانية إلى تلك المناطق إلى أن تصبح الأمم المتحدة قادرة على القيام بهذا.

ثانيا: ومع أنه قد يكون من السابق لأوانه التطرق إلى حالة ما بعد الصراع، نرى أن على الوكالات الدولية وخاصة الأمم المتحدة، أن تضطلع بدور رئيسي في تهيئة الظروف التي يمكن للشعب العراقي في ظلها أن يتخذ قراراته بصدد مستقبله. وفي هذا الصدد، نأخذ عدم المساس بسيادة وبسلامة أراضي الأمة العراقية كقضية مسلم بها.

وأخيرا، نجدد إيماننا بالوكالات المتعددة الأطراف وبالدور الفريد المناط بمجلس الأمن. ونحن لا نتفق مع التقدير الذي توصل إليه بعض المراقبين الذين يعتقدون أن المناقشات التي دارت خلال الأسابيع الأخيرة الماضية في المجلس قد وجهت إلى هذا المجلس ضربة قاضية. وهذه ليس بالمرة الأولى، ولن تكون الأخيرة التي لا يتمكن فيها أعضاء المجلس من التوصل إلى اتفاق بصدد مسائل معقدة ويحتمل أن تنشأ عنها انقسامات. ورغما عن هذا، فمن السذاجة أن يظن أحد أن تلك المناقشة لا تترك جروحا عميقة تستدعي جهود كل الأعضاء، وأؤكد تعبير كل الأعضاء للحفاظ على وحدة المجلس والمحافظة على هذه الهيئة الفريدة في نوعها والتي أنشئت بموجب الميثاق للمحافظة على السلام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لدينا حوالي ٧٨ متكلما مدرجين في قائمتنا. وبعد ظهر اليوم، تكلم من بينهم ٤٥ وما زال أمامنا ٣٣. ونظرا لتأخر الوقت، فإني اقترح بموافقة الأعضاء تعليق الجلسة حتى الساعة التاسعة والنصف من صباح الغد. وسأغدو ممتنا للمتكلمين الذين سيتكلمون غدا إذا ما استجابوا إلى مناشدتي بصدد طول كلماتهم، إذ يجب أن تقتصر على خمس دقائق.

علقت الجلسة الساعة ٢٠/٣٥.